الشعب

ech-chaab

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

ISSN 1111-0449 الإثنين 25 ربيع الأول 1443 هـ الموافق لـ 01 نوفمبر 2021م العدد: 18698 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1

رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا لمجلس الوزراء ويقرر:

إعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي

ص03

الشعب تهنئ

تتقدّم مؤسسة «الشعب» بأحرّ التهاني إلى كافة أفراد الشعب الجزائري، بمناسبة الذكرى الـ 67 لاندلاع ثورة أول نوفمبر الخالدة، متمنية مزيدا من الرقيّ والإزدهار في ظل الاستقرار والانجازات، كما سطره مليون ونصف مليون شهيد لبّوا نداء الحرية، وهي الرسالة التي تبقى بوصلة الأجيال حماية للسيادة عنوان أمانة الشهداء الأبرار.

عاشت الجزائر حرّة أبيّة

الذكرى 67 لثورة التحرير المجيدة

الرئيس تبون: نداء نوفمبر مُحصّن لوحدتنا وملهم الشعب

ص03

ملف من ص05 إلى ص20

نوفمبر جلّ جلالُك فينا

1954-2021

نوفمبر جلّ جلالُك فينا

من التحرير إلى الذاكرة

■ سعيد بن عياد

قبل 67 عاما، خاض الشعب الجزائري ثورة عارمة فجّرتها نخبة طلائعية، متشبعة بالوطنية الصادقة، رفعت سقف المواجهة مع الاحتلال الفرنسي، فحسمت معركة تحرير الأرض من دنس استدمار طال 132 سنة، عانى خلالها الجزائريون على مرّ أجيال بكاملها شتى أنواع البطش والاستغلال والإبادة.. واليوم، تستمر الروح نفسها في خوض معركة الذاكرة، القاسم المشترك بين الجزائريين على اختلاف التوجهات والمرجعيات، تحكمها قناعة راسخة بأنّ الجزائر ذات التاريخ الضاربة جذورها في أعماق الحضارة الإنسانية، لن تقبل إطلاقا أدنى مساس بالسيادة الوطنية التي حررها مليون ونصف مليون شهيد وقبلهم ملايين الشهداء، إبان مختلف المقاومات الشعبية المناهضة للاحتلال الفرنسي.

معركة الذاكرة تشتد كل يوم عبر مختلف الوسائل والوسائط في وقت تسعى فيه «لوبيات» الاستعمار الجديد، من وراء البحر، إلى تسويق تصورات مزيفة وأطروحات مفبركة تندرج في إطار حرب نفسية قذرة، تجد مرجعيتها في ممارسات المصالح الإدارية المتخصّصة "لاصاص» التي ارتكزت عليها الإدارة الاستعمارية خلال ثورة التحرير الباسلة، في محاولة للتلاعب بأذهان الجزائريين، ومحاولة إبعادهم عن بوصلة الحرية بالمعنى الشامل، تتقدمه قيمة الكرامة، القلب النابض للسيادة.

وعرف ذلك المخطط الجهنمي المدعوم ببرامج التعذيب والتنكيل فشلا ذريعا، تماما كما فشلت سلسلة المخططات العسكرية التي فاقت بشاعة ما ارتكبته النازية، خلال الحرب العالمية الثانية، بفضل بسالة الكفاح البطولي الذي انخرط فيه الشعب الجزائري ملبيا عن بكرة أبيه نداء أول نوفمبر، بوصلة الحرية والاستقلال.

ولا يزال النداء ذاته، مرجعية الدولة الوطنية، الذي سطّر الطريق على وعورته وصعوباته، عنوان المرحلة لاستكمال معركة الذاكرة، وقد بدأت تؤتي ثمارها باسترجاع جماجم قادة المقاومة في انتظار استرجاع الأرشيف الجزائري لمرحلة الاحتلال وكل ما نهبته جيوش الغزاة الفرنسيين ويعود لما قبل سنة 1830، باعتباره ملكا للجزائر، يكشف تراهات المصابين بعقدة التاريخ على غرار الرئيس الفرنسي الحالي الذي يتبجح بجرائم أسلافه ويجد صعوبة في النطق بالحقيقة الناصعة، آخر شهاداتها ذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961، التي ارتكبتها قوات البوليس الفرنسي ضد الجالية الجزائرية تحت أنظار الرأي العام الفرنسي والعالمي، بلغ الحقد مداه بإلقاء العشرات من المواطنين الجزائريين المتظاهرين سلميا في نهر السين وشنق آخرين في الغابات المجاورة للعاصمة باريس، والزج بالآلاف في الزنازين والمعتقلات، مع التعذيب والتنكيل بهم، شمل حتى النساء والأطفال.

في مثل هذا الموعد البارز في ذاكرة الجزائريين المحصنة بالراية الوطنية الخفاقة، من الواجب أن نسترجع كل ما يكتنزه الرصيد النضالي للسلف الصالح النوفمبري وما قبله من الأجداد المؤسسين للنضال ومقارعة الاحتلال، للتزوّد بالإرادة وشحذ الهمم في رفع التحديات القائمة على مستويات أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتطلب استلهام العبر واستخلاص الدروس التي تركها لنا أولئك الرجال والنساء النادرين سلاحا لمواصلة المسيرة الأبدية، غير آبهين بما يحيكه هؤلاء أو يخطط له غيرهم، ممّن تزعجهم الجزائر وهي تنهض من كبوة عارضة وتشغله عودتها القوية إلى الساحة فاعلا في المشهد الإقليمي والقاري والدولي، بفضل خطها الثابت الأصيل، منذ صياغته في سنوات الثورة المجيدة، مناصرة للشعوب المضطهدة دون خشية لومة لائم ومعارضة للاستعمار بكل أشكاله، مقدمة خيار الشراكة العادلة في إطار التضامن وتبادل المنافع بين الشعوب.

حقيقة لما تشتد الأزمات ويرتفع سقف التحديات يكون الرجوع إلى المنبع، أول نوفمبر، بقيمه ومبادئه وجوهره الإنساني، تستمد منه تلك القوة المطلوبة لدحر التهديدات وكسر الحصار بكل أشكاله، وانتزاع المكانة اللائقة دوما في المحافل الدولية، بكلمة الجزائر المسموعة جهارا، يدفعها شعب متماسك ومتراص الصف، يعرف كيف يجعل من التنوّع واختلاف الرأي طاقة دافعة، وسط أمواج عولمة شرسة لا تعطي فرصة للمترددين أو من ينتظرون الآخر، إنما البقاء لمن يعرف كيف يجعل التاريخ منصة انطلاق إلى المستقبل، وهو ما تسير على دربه الجزائر نحو آفاق حاملة لبشائر النصر اليوم كما بالأمس.

بعد 67 سنة عن اندلاع ثورة التّحرير المجيدة

تزييف التّاريخ..جريمة متواصلة ضد الجزائريّين

فرنسا تمجّد جرائمها في الجزائر باسم التّحضّر

لم يتغيّر شيء بين 1830 و2021، ففي الأولى احتلّت فرنسا الجزائر بدعوى مشروع حضاري، وفي الثانية ادّعت فرنسا أنّها من أوجدت أمة لم يكن لها وجود - حسبها - قبل أن تدنّس أقدام جنودها أرض الاحرار، الجزائر.

فتيحة كلواز

بالرغم من جرائمها الفظيعة «المصنّفة» ضد الإنسانية، إلاّ أنّ ما صرّح به ماكرون أبان عن فرنسا «عميقة» تمجّد ما ارتكبته ضد الشعب الجزائري طوال 132 سنة، بل وتعتبره مشروعا حضاريا أوجد أمة اسمها «ألجيري».

بعيدا عن الّضمير الإنساني استطاع المستعمر الفرنسي بلوغ مرتبة الوحشية بجرائمه ضد الجزائريّين العزل، ومنذ أن دنست أقدام جنوده أرضهم لم يتوان قادة جيشه في ممارسة كل ما جادت به مخيلتهم «الإجرامية» لسلب ثروات وخيرات الجزائر باسم بهتان تاريخي اسمه «التّحضّر»، هي جرائم «تفنّن» الفرنسيّون في صياغة أساليبها لدرجة «التلذذ» بهدر دم من كانوا يطعمونهم لقرون طويلة قمحا.

«مهمّة» بيجو

من حرب إبادة لوجود مادي هو الأرض والشعب إلى إبادة لوجود معنوي هو الهويّة الجزائرية، لم تستثن فرنسا أيّا من الأساليب الشّيطانية لجعل «الأحرار» يستسلمون لمصير، قرّر قادة جيوشهم أن يكون خيارا بين اثنين إمّا موت أو تحول إلى مسخ بلا هوية، لا أرض ولا عرض، لكن «الحر» يأبى الاستعباد حتى وإن دفع روحه ثمنا رخيصا أمام بقاء أمّته، فأمّة تحمل في بطنها الأحرار لن تموت حتى وإن أبيدت عن بكرة أبيها.

وشتّان بين شعار «الحريّة، الإخاء والمساواة»، وشعار «الموت لكل جزائري مسلم»، فبالرغم من أن واضعه واحد إلا أن الاول ما هو إلا الشجرة التي غطّت الغابة (الشعار الثاني)، فهو من أعطى قادة الجيش الفرنسي من أمثال الجنرال توماس روبير بيجو، الجنرال لويري داربوفيل، العقيد ماكسيميليان جوزيف شوينبرغ، العقيد جرمان نيكولاس براهو واخرون الضوء الأخضر للقيام بجرائم ضد الإنسانية في حق الجزائريّين.

اليوم لا بد من استحضار التاريخ لاستجلاء ما كان غامضا في صورة حيّة لإجرام فرنسا، فقد راسل الجينرال بيجو القائد بيليسييه قائلا له بالحرف الواحد: «إذا انسحب هؤلاء الأوغاد إلى كهوفهم دخّنوا المداخل، عاملوهم كالثّعالب»، هكذا كانت فرنسا تبيد الجزائريّين باسم الحضارة؟ ليتلقّى بيليسييه بعد تنفيذه لجريمته البشعة (محرقة أولاد رياح 1845) رسائل التّهنئة تناشده المزيد من «الانتصارات»، بل الجرائم المماثلة، حيث كتب له حاكم سطيف الجنرال لويري داربوفيل «كل مسؤولياتك العسكرية التي أدّيتها في مغارات أولاد رياح تزيدك شرفا، وإنّي شخصيا لأباركها جملة وتفصيلا، ولطالما خجلت من نفسي لأنّ الحظ لم يحالفني مثلك في هذه المهام».

أما العقيد جرمان نيكولاس براهو رئيس مكتب الدراسات التاريخية بوزارة الحربية، فكتب «-إن حرق البرابرة العرب بالنسبة إلينا لهو من الضّرورة بمكان، فهم لا يستحقون منا سوى الانتقام»، وبعد مرور اثنتي عشرة سنة على محرقة أولاد رياح بالتحديد عام 1857 كتب بيليسييه رسالة تحمل بوضوح توجه هذا الرجل فيما فعله حيث قال باستفزاز: «إن جلد أحد طبولنا، هو أثمن من جلود كل هؤلاء البؤساء».

أمّا محرقة الأغواط 1852، فهي أشد فتكا من سابقاتها، حيث استعمل فيها الجنرال وجوسيف برسينانتي مواد كيماوية محرمة دوليا في ديسمبر من سنة 1852، خلّفت وراءها استشهاد ثلثي سكان المدينة، بما يقارب 2500 شهيد من أصل 3500 ساكن، من ضحاياها أطفال ورضع تمّ وضعهم في أكياس وحرقهم أحياءً وهم مخدّرين بمادة «الكلوروفورم» الغازية السّامة.

وصولا إلى مجازر قالمة وخراطة في 1945 ثم 20 أوت 1955، 12 ماي 1956، إلى قمع مظاهرات 11 ديسمبر 1960، إلى 17 أكتوبر 1961 وأخيرا التجارب النووية التي حوّلت الجزائريّين الى فئران تجارب.

تبجّح «الدّيكة»

الرّئيس الفرنسي الحالي يجد في هذه الجرائم ما عجز الفكر عن تخيّله، «سبيل» الجزائريّين للوجود كأمّة، نعم هذا الرّجل قالها وبصوت عال ودون خجل إنّنا لم نكن أمّة قبل 1830 بل لم يكن لنا وجود أصلا، بالرّغم من أنّ أجداده كانوا يستدينون من الجزائر قمحا، حتى برجه الذي يتفاخر برمزيته حديده جزائري حرّ من مدينة مليانة الشماء.

الأدهى والأمر أنّه سنّ قانونا لتمجيد «الحركى»، الذين خانوا الوطن والأرض والعرض، وقبلوا أن يكونوا مجرّد «مسخ» لا هو فرنسي ولا جزائري، والبقاء «بين-بين»، الأسوأ أنه برّر ما لا يبرر ضاربا عرض الحائط كل «ما يدّعيه» من علاقة «طيبة» يحاول من خلالها تجاوز «عقدة التاريخ» بين الشعبين.

«عقدة» التاريخ أو ما يصطلح على تسميته بـ «الذاكرة المشتركة» بين البلدين هي المحرّك الذي نفد وقوده فأحرق زيته ماكرون في حركة «دورانية» «هجينة»، أوصلته الى نقطة ما «قبل» الصفر، لتطبع «إشارة» ناقص العلاقات بين البلدين ويكون الدرس قاسيا وواضحا لمن تبجّح بمحو تاريخ الجزائر قبل 1830، ربما كان يبحث عن أمجاد «كريستوفر كولومبوس» في الامريكيتين، وربما هي سقطة «الولد الغر»، الذي مازال مبتدئا في عالم السياسة، لكن الأكيد ان ماكرون لا يفقه في التاريخ شيئا.

المثير أنّ ما قاله ماكرون هو نفسه ما برّر اغتصاب وحرق الأرض منذ ما يقارب القرنين من الزمن، فنفس شعار «الحرية، الإخاء والمساواة» الذي استباح دم الجزائريين واعتبرهم أقل شأنا من «طبولهم»، هو نفسه الذي جعله يتبجّح بالقول بـ «ألا» وجود للجزائر قبل تدنيس جنود الجيش الفرنسي أرضها في 1830، ما لا يدع مجالا للشك أو الغموض في أن الإدارة الفرنسية «نفسها» تتعامل مع جزائر تراها مجرد «غنيمة حرب»، لكن هيهات.

دس السم

قد يظن البعض أنّ ما قاله ماكرون لا يعدو أن يكون «شو» إعلاميا لكسب أصوات إضافية من اليمين المتطرف، لكنه في الحقيقة ليس أقل إجراما من المحارق والمجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي منذ احتلاله الجزائر، فعندما أبيدت قبيلة أولاد رياح بجبال الظهرة، كانت محرقة لمحو أثر أصحاب الأرض الحقيقيين، وعندما هجّرت السّلطات الاستعمارية الجزائريّين الى كاليدونيا الجديدة حاولت قطع الحبل السري بين الأرض وأصحابها.

والقول بألاّ أمة قبل الاستدمار هي محاولة يائسة لقطع «الحبل» الرابط بين الجزائريين وتاريخهم الممتد إلى الانسان الأول صانع ثامن المعجزات السبع رسومات «طاسيلي ناجر»، ليربطه مرة أخرى بأم «هجينة» هي فرنسا، لكنه في «سقطة» غير مبررة تناسى أن من كانت جذوره متغلغلة في عمق «التاريخ» لن تستطيع زوبعة في «فنجان» اقتلاعه من أرضه وهويته.

الظاهر أنّ أسلحة الحرب تغيّرت فوضعت القنابل والرشاشات والدبابات جانبا ليحل محلها حرب «الهوية»، سلاحها الفتّاك معلومة تُصنع في مخابر سرية تعتمد التاريخ كمادة أولية تتعرّض في مراحل مختلفة لخلطة سحرية هي التزييف لتضع تفاصيل جريمة اكتسبت طريقتها من دس السم في العسل، بدس الأكاذيب في عقول من يرون في عدو الامس صديق اليوم.

ضبطا للمفهوم وقراءة في رسالتها

حرب في الميدان وثورة في الأبعاد

يجمع المؤرخون والأكاديميون والفاعلون على أنّ ثورة التحرير الجزائرية، من أعظم ثورات القرن العشرين، إلى جانب الثورة الفيتنامية. وبالرغم من ذلك الإجماع ومدى التأثير الذي أحدثته هذه الثورة إقليميا وقاريا، إلاّ أنّ هناك فئة محدودة حاولت تشويه ذلك الحدث وتحجيمه مثلما يذكر الدكتور أحمد جعفري أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة غرداية.

ورڤلة: إيمان كافي

توضّحت هذه المحاولة حسبه، من خلال اللجوء إلى بعض التوصيفات والمصطلحات التي ألصقت بهذه الثورة المباركة، كان الهدف من ورائها محاولة زرع جوانب من التشكيك والتهوين على شاكلة الخوض في توصيف ما حدث في الجزائر أكان ثورة أم حرباً، وهل هي ثورة بالمفهوم الشامل أم ثورة اجتماعية أو سياسية؟ وهل يرقى ذلك إلى حرب تحرير لاستعادة السيادة؟

ولكن الإجابة عن هذه الأسئلة مثلما يشير الأستاذ في حديثه لـ «الشعب»، كانت واضحة لا تحتاج إلى تأويل ودراسة كون ثورة التحرير الجزائرية، حملت مشروع مجتمع لا ينتهي بنهاية الحرب أو إيقافها، والسبيل إلى تبيان ذلك واضح، بالعودة إلى بيان أول نوفمبر وما تضمّنه من توجه للدولة الجزائرية المستقلة في إطار ما تبنته ثورتها التحريرية المباركة والواقع، يثبت أن ما قام به الجزائريون هو ثورة شاملة وعارمة، لم تكن عفوية أو اجتماعية مثلما أرادت فرنسا أن تسوّق لها، ولم تكن حربا محدودة لتحقيق أغراض معينة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، إنما هي حرب في الميدان وثورة في الأبعاد.

وعن الأبعاد الحضارية للثورة التحريرية، يقول محدّثنا، نلمس ذلك في ميادين ومجالات شتى فكرية وإنسانية واجتماعية، داخلية وخارجية، فبعدها الوطني، ظهر في شعبيتها وشموليتها وحرصها على وحدة الوطن والجزائر، فهي لم تكن ثورة أفراد ولم تخضع لزعيم أو قائد، بل كانت ثورة الجميع واستهدفت مختلف الفئات والطوائف، وأكّد على ذلك بيان أول نوفمبر ومختلف مواثيق الثورة الأخرى، ويستشهد في ذلك مثلاً بعسر المفاوضات وتشبث فرنسا بالتقسيم لأطماع شتى دينية وحضارية واقتصادية، إلا أن قادة الثورة أبانوا عن بعدهم الوطني في أن يكون الاستقلال تاما مكتملا، يشمل الأمة الجزائرية ويضمن وحدتها الترابية.

وعن بعدها الجهوي والمغاربي، يقول الدكتور جعفري إن سعيها كان واضحاً لتوحيد المقاومة وحرب التحرير في بلدان المغرب العربي، وهو ما أكده الوفد المشارك في مؤتمر طنجة سنة 1958م، وقبله أحداث 20 أوت 1955 وانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، تضامناً مع الشعب المغربي في ذكرى نفي ملكه، وجسّده أيضا تلاحم الشعبين الجزائري والتونسي في أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958.

ويظهر أيضاً بعد استرجاع السيادة في السعي المحمود لإيجاد أرضية اتفاق لاتحاد مغاربي، من خلال المؤتمر التأسيسي الذي احتضنته الجزائر في زرالدة عام 1989 لذلك الاتحاد المنشود.

وفيما يرتبط بأبعاد الثورة الإقليمية والقارية، فالجزائر وهي تحت الاحتلال، شاركت بفضل جبهة التحرير في مختلف مؤتمرات عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية، ورافعت دفاعا عن مختلف الشعوب المضطهدة والمحتلة، وبفضل تمرّس وحنكة دبلوماسيتها، أسهمت في القضاء على الكثير من بؤر التوتر والصّراع بين البلدان الإفريقية والعربية والإسلامية.

أما عن البعد الإسلامي، فبيان أول نوفمبر أيضا، تضمن إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، ليؤكّد في باب آخر من نفس البيان على البعد المغاربي والعربي والإسلامي للجزائر المنشودة، وبالرغم من النقد الذي عرفه البيان لعدم إجابته عن كثير من النقاط بوضوح مثل الهوية والإسلام والعروبة، فإنّ خيارات بناء الدولة الجزائرية ودساتيرها بعد ذلك، قدمت بما لا يدع مجالا للشك إجابة وافية عن تلكم التساؤلات.

بعد إنساني ورسالة عالمية

قال محدّثنا إنّ الثورة الجزائرية غرست في كثير من الشعوب الإفريقية خاصة، رفض أشكال الخضوع والعبودية والاستعمار، ودافعت بشدة عن مسألة تقرير مصير الشعوب المحتلة إلى اليوم ولا تزال. ويشير إلى أنه يكفي الجزائر فخرا أن تعرفها الأمم والشعوب بفضل ثورتها المجيدة، وتتسلى بها الأمم المكلومة، ويتغنى بها العرب ويُستلهم من ثناياها العبر.

ويضيف أن الحديث عن أبعاد الثورة التحريرية العديدة، يقودنا لمساءلة أنفسنا، عمّا بذلنا من جهود للحفاظ على ذاكرة الأمة الجزائرية في جانبها التاريخي، مع تجدد أبواق التشكيك والأصوات الناعقة حول وجود الأمة الجزائرية، وإن كان الأمر ليس بالجديد، فقد سبق ماكرون في ذلك الكثير من رؤساء تلك البلاد أسوة بما دوّنه مؤرّخوهم في محاولات يائسة لحماية ما بقي من أذنابهم.

ومن أجل قطع دابر تلك الألسن وغيرها، وجب الوقوف مليّاً عمّا تم تأريخه وحفظه من ذاكرة، وتقديمه بشتى اللغات والوسائل، ليعرف العالم مقدار عظمة هذا الشعب الجزائري وهذه الأمة الجزائرية العريقة، ولا مناص من نقد ذلك التراث نقداً ذاتياً، وفق ما يخدم مصلحة الأمة الجزائرية، بعيدا عن التوجيه والأدلجة أو الوصاية لجهة على حساب أخرى، باعتبار أنّ الذاكرة الوطنية، إرث يشترك فيه الجميع، ومن حقّهم أنّ يسهموا في كتابته ويدافعوا عنه.

فذاكرة الأمّة وعاء يحوي ماضيها وتاريخها وعاداتها وسلوكها، وإرثها المادي واللامادي في أي شبر من هذا الوطن الغالي والعزيز، وفي الأخير واستكمالا لمسيرة الأجيال، نستشهد بمقولة الشّهيد ديدوش مراد بقوله «إذا ما استشهدنا دافعوا عن أرواحنا...نحن خلقنا من أجل أن نموت، ولكن ستخلفنا أجيال لاستكمال المسيرة».

لزهر بديدة باحث في التّاريخ الحديث والمعاصر لـ «الشعب»:

تحصين الهويّة...معارك أخرى للجزائريّين ضد المستدمر

قرار ثلاث وزارات «بصيص أمل» لرفع التّجميد عن قانون تعميم العربية

لم تكن معارك الجزائريّين ضد المستدمر الفرنسي، طيلة 130 قرن من الزمن، قائمة من أجل تحرير البلاد من الاحتلال الغاشم فقط، بل شملت الدّفاع عن الهوية الوطنية، بعد أن حاول المستعمر الفرنسي منذ وطأت أقدامه تراب الجزائر، «مسخ» و«سلخ» لغة ودين وتقاليد وعادات الجزائريّين، حتى تحقّق فرنسا أهدافها في الإدماج، دون أن تتمكّن من القضاء على الهوية الوطنية، نظرا لتمسك الجزائريين بدينهم وأعرافهم وتقاليدهم. وتستمر هذه المعارك إلى غاية اليوم، بتحصين مقوّمات الهويّة الجزائرية وفي مقدّمتها اللغة العربية، حيث أعادت قرارات وزارات الشباب والرياضة والتكوين والتعليم المهنيين والعمل، باستعمال العربية في جميع المراسلات وتدريس المتربّصين، «بصيص أمل» بإعادة رفع التجميد عن قانون تعميم اللغة العربية، الذي جمّد منذ 30 سنة.

زهراء بن دحمان

يقول الباحث في التاريخ الحديث والمعاصر الأستاذ لزهر بديدة لـ «الشعب»، «إنّ فرنسا وضعت هدفا أساسيا بعد احتلالها الجزائر، واستغلالها للأرض والانسان لخدمة مصالحها ومشاريعها المتعدّدة والمتنوعة، وحتى تصل إلى هذه الغاية وضعت مخّططات وبرامج تحول الأرض لخدمة اقتصادها والجزائري قوّة إنتاج مجانية. ومن هذا المنطلق جاءت سياسة محاولة المسخ الثّقافي للجزائريّين، ومن ثمّة محاولة سلخهم عن دينهم ومعتقداتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وهذا هو الأهم. هذا كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية العمل على إدماج الجزائريّين الذين يقبلون التنازل عن مقوّماتهم أحوالهم الشخصية في المجتمع والدولة الفرنسيّين، مع إمكانية استفادتهم أو استفادة بعضهم من حق المواطنة المشروطة».

ولكي تحقّق فرنسا أهدافها في المسخ والإدماج، يضيف الباحث بديدة، قامت وبشكل مباشر بعد عدوانها على الجزائر، وتثبيت الاحتلال بإهمال التعليم وعدم رعايته، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعدّاه إلى العمل على ضربه في الصّميم من خلال ضرب أو احتواء مصادره والقائمين عليه، فقد كانت سلطة الاحتلال مثلما ذكر الأستاذ «منذ البداية مدركة لضرورة محاربة التعليم في الجزائر في مفاصله، وكانت فلسفتها تعتمد في البداية على إجراءات بسيطة ولكنها فعّالة في نتيجتها، وهي مصادرة الأوقاف – تهديم المؤسّسات أو تحويلها عن غرضها الأصلي – محاربة ومتابعة ومعاقبة القائمين عليه – الإهمال لما هو قائم من مؤسّسات وعدم الاهتمام بالعلم ومؤسّساته الموجّه للجزائريّين»، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحد، بل عملت على تكبيل ومحاصرة التعليم العربي الإسلامي بالقوانين والإجراءات التي كانت يتم تكييفها على الدوام، وبحسب الظروف والمعطيات المستجدة، وشروعها بالمقابل في سياسة فرنسة التعليم في الشكل والمضمون.

«الدّارجة» و«اللّهجات» للقضاء على الفصحى

يشير الباحث في التاريخ الحديث والمعاصر، بديدة، إلى أنّ الحكومات الفرنسية المتعاقبة، ومهما اختلف لونها السياسي أو الإيديولوجي، اتّفقت جميعها على إهمال التعليم العربي الإسلامي للجزائريّين، مقتصرة ذلك على المدارس الشرعية التي أسّستها لتخريج الموظّفين فقط، الذين تحتاجهم في تسيير شؤون الشعب الجزائري، وممّا يلاحظ أنّ التعليم في المدارس الابتدائية الموجّهة للجزائريين وعلى قلّتها مقارنة بتعداد الجزائريّين ومقارنة بمدارس المستوطنين، كان يتم باللغة الفرنسية، وقد تستعمل العربية الدارجة معها، وكان القصد من ذلك هو إماتة العربية الفصحى أو لغة الكتابة والمطالعة والثقافة والتراث الإسلامي، مع العلم أنّ الدّراسة في المدارس التي شيّدتها فرنسا في الجزائر كانت تتم في مرحلتها الأولى وفي مجملها باللغة العربية (البسيطة والأقرب إلى اللسان الدارج)، وهو أمر القصد منه التقليل من أهمية اللغة الفصحى كمرحلة أولى، والقضاء عليها في المرحلة الثانية، والقضاء على اللغة العربية الفصيحة مقدّمة أساسية للقضاء على الإسلام، لأنّ هذا الأخير لا يمكن فهمه بشكل سليم وإدراكه حضاريا، إلا باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

كان عدد الجزائريّين الذين تأثّروا بهذه السياسة، قليلا بالنسبة لمجموع السكان حسب الكاتب، وإذا كانت بالمجمل لم تستطع أن تقضي على الهوية الوطنية نظرا لتمسّك الجزائريين بدينهم وأعرافهم وتقاليدهم ولو في الحد الأدنى، إلا أن فرنسا نجحت في الترويج والدعاية الإعلامية لما كانت تحقّقه من نتائج، حتى ظنّ بعض العرب وأغلب دول ومجتمعات العالم، أنّ الجزائر فرنسية أرضا وشعبا وثقافة ولغة، وأنّ الجزائريين لا يمكنهم التواصل مع المغاربة والمشارقة لأنّهم لا يجيدون اللغة العربية، وما قاله الشاعر المصري أحمد شوقي لمّا مرّ بالجزائر وهو متّجه إلى منفاه بإسبانيا، حول اللسان الجزائري معروف...(وجدت عربا ولم أجد عربية.....).

التّكوين العصامي والمدارس الحرّة..نافذة نور

لم يقف الجزائريّون مكتوفي الأيدي، أمام محاولات «المسخ» المنتهجة من قبل فرنسا الاستعمارية، فقد كان هناك رفض مطلق ومقاطعة تامّة ومقاومة شرسة من عموم الجزائريّين من أجل منع إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وهذا يندرج حسب الباحث بديدة في إطار المقاومة الثقافية ومقاومة الغزو الثّقافي الفرنسي. وفي مرحلة لاحقة وبعدما أصبح الاحتلال أمرا واقعا وشرا لابد من التعامل معه، تغيرت وجهة نظر الكثير من الجزائريين من التعليم الذي كانت تخصّصه فرنسا لهم، فهم لم يرفضوه بالمطلق، كما لم يعارضوه بالمطلق، بل كانوا يطالبون السّلطات الاستعمارية بتعليم يتماشى مع قيمهم وتقاليدهم ويحفظ لهم تراثهم ومعالمهم، ويحترم شرائع الإسلام، وهو ما لم يكن متاحا أو ممكنا أمام عدوان الاحتلال وعنصريته منع العلم عن أجيال بكاملها.

ولتجاوز هذه الإشكالية كان الكثير من المثقّفين والعلماء والأدباء الذين تكوّنوا بطريقة عصامية أو من عائلات علمية معروفة تمكّنت من الصّمود في الجزائر أو الذين تلقّوا تعليمهم بالمشرق العربي أو مصر أو تونس أو المغرب الأقصى، ومساعدة بعض الميسورين، يعملون على تشييد المدارس الحرّة الخاصة والموجّهة لأبناء الجزائريّين، خاصة مع مطلع القرن العشرين، كما أنّ الكثير من العائلات الجزائرية خاصة الميسورة منها تعمل على إرسال أبنائها لمواصلة التعليم في الخارج (الأزهر بمصر، الأمويين بسوريا، الزيتونة بتونس، القرويين بالمغرب-.)، بهذه السّبل والوسائل واجه الجزائريّون السياسة التعليمية والثقافية الفرنسية، التي سعت سلطة الاحتلال للعمل على فرضها على الشّعب الجزائري.

المدارس القرآنية

من بين الوسائل التي استخدمها الجزائريّون في معاركهم ضد محاولات «سلخ هويّتهم» الكتاتيب والمدارس القرآنية للحفاظ على دينهم ولغتهم من خطر الزوال، قابلها رجال الدولة الاستعمارية الفرنسية من ساسة وعسكريين وإعلاميين، إضافة إلى منظّري الفكر الاستعماري الفرنسي، سواء كان من كتاب وفلاسفة أو رجال دين وطيلة حقبة الاحتلال، وبعد معاينتهم لأهمية التعليم في الكتاتيب والمدارس القرآنية والزوايا، بحرب في السر والعلن مستعملين شتى الوسائل من تدمير ومصادرة أو ترغيب أو ترهيب، وما يتبع ذلك من تهميش وتضييق وملاحقة، ومعاقبة للقائمين على هذه المؤسسات.

ويقول الأستاذ بديدة إنّه بالرغم من أن السلطات الفرنسية عملت خلال وجودها بالتوصيات والتقارير التي كانت توصي بضرورة الحد من انتشار هذه المؤسسات، من أجل الحد من تأثيرها على الجزائريين سواء في المقاومة العسكرية أو المقاومة الثقافية، وبالرّغم من أن الإدارة الاستعمارية تمكّنت من تقليص وبشكل كبير عدد الكتاتيب والمدارس القرآنية والزوايا، ووضعت البقية تحت المجهر وحدّدت برامجها وحدود عملها، وأصدرت القوانين والمراسيم التي تشدد على الجزائريين في فتح الجديد منها أو ترميم ما يمكن أن يرمّم، وقامت بشن حرب نفسية عليها وعلى من يقومون عليها أو الملتحقين بها بنعتهم بشتى الأوصاف المقزّزة والقبيحة، وبالمقابل الترويج لمدارسها العصرية التي مكّنت بعضها من تدريس بعض سور القرآن الكريم وفقط؟ وبطريقة غير مألوفة عند الجزائريين، إلا أن ما تبقى من تلك المؤسسات واصل مهمّته ولو بصعوبة، وتخرّج منها العديد من حفظة القرآن الكريم، والذين واصل العديد منهم الدراسة مشرقا ومغربا، أو عند بعض المشايخ الصامدين في الجزائر، وسيشكّل هؤلاء جبهة المقاومة الثقافية سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي أو بشكل مؤسّسات مع مطلع القرن العشرين، وهو ما يوصل إلى نتيجة وهي أن هذه المؤسّسات على قلتها، وبالرغم من التضييق والترهيب والملاحقة للقائمين عليها، الا أنها أدت ما عليها في تلك الظروف الصعبة والقاسية، وحافظت على الحد الأدنى من مفاهيم الدين واللغة والتضامن والأخوة عند الجزائريين، وبالتالي حافظت على الهوية والشخصية الجزائرية في إطارها العربي الإسلامي، وشكّلت حرجا وقلقا دائمين للسلطات الاستدمارية الفرنسية.

أما بعد استرجاع السيادة الوطنية، فقد بقيت الكتاتيب مستمرة في أداء وظيفتها في تلقين وتحفيظ القرآن الكريم للناشئة، بالرغم من أنها لم تكن تلقى الدعم والرعاية، وكان تمويلها ومصادرها من عموم الشعب الجزائري، في حين غابت المدارس كليا تقريبا عن الساحة، وجُلّ الزّوايا تقلّصت مهامها في هذا الإطار، هذا ولا شك فيه من ثغرات المرحلة الأولى لما بعد استرجاع السيادة ونقصد بها أزيد من عشريتين، وقد يكون لذلك ظروفه وسياقاته الكثيرة.

ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بدأ الأمر يختلف وظهر هناك بعض التشجيع للكتاتيب والتفكير في المدارس القرآنية، وحتى فكرة مسجد الجزائر الرمز وليدة تلم المرحلة، ومنذ سنوات تولت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مهمة بعث المدارس القرآنية، إضافة إلى رجال الزوايا وبعض الخواص، الذين افتتحوا مدارس ومعاهد لغرض تعليم الجزائريين دينهم ولغتهم، وهي مفتوحة حتى للأجانب خاصة من الدول الإفريقية، وهذا مبشّر بالخير مستقبلا بحول الله.

حماية اللّسان الجزائري الفصيح

تحمل قرارات وزارات الشباب والرياضة، التكوين والتعليم المهنيين، والعمل المتعلقة بإلزامية استعمال اللغة العربية في مراسلات القطاع وتكوين المتربصين، «بصيص أمل» لرفع التجميد عن قانون تعميم اللغة العربية الذي أعدّ منذ 30 سنة، وأعيد إلى رفوف المكاتب، أكثر من مرة، وهي معارك أخرى لتحصين اللغة الرسمية للبلاد، وأحد مكونات الهوية الوطنية، من محاولات «المسخ» المنتهج من إدارة الاحتلال، لتغريبهم عن دينهم ولغتهم.

ويقول الباحث بديدة، إنّ «الإرادة والرغبة سلطة وشعبا تتوفر لحماية اللسان الجزائري العربي الفصيح، ويظهر ذلك فيما اتخذته وزارات الشباب والرياضة، التكوين والتعليم المهنيين والعمل، في هذه الأيام، وهي مقدمة ودليل على أن يتعدى الأمر إلى مؤسسات أخرى، ولن يكون الأمر صعبا مثلما ذكر لأنّ الأرضية مهيّأة، ولدينا من الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية ما يمكن أن نتجاوز به العراقيل والتحديات في هذا المضمار.

وبالرغم من أنّه أكّد أنّ اللغة العربية محفوظة بحفظ القرآن الكريم، وهي اليوم تنتشر وبشكل لافت وسط مجتمعات ودول كانت بعيدة إلى حد ما عن تأثيرات الحضارة العربية الإسلامية، ومن ثمة فلا خوف على لغة الضاد بالمفهوم الشامل، إلا أن الباحث في التاريخ الحديث والمعاصر، ربط المحافظة عليها في الجزائر، باتخاذ جملة من الخطوات والقرارات، ومنها إعطاء مكانة مهمة للغة العربية والتربية الإسلامية، إلى جانب التاريخ في المناهج التربوية من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية، والعمل على تعريب المؤسّسات العلمية والإدارية، فلا يعقل مثلما قال «أن يدرس الطالب حتى المرحلة الثانوية باللغة العربية ثم يجد نفسه في بعض التّخصّصات يدرس باللغة الفرنسية، ولا يوجد في هذه التّخصّصات ولا مقياس باللغة العربية، وهذا تناقض يجب التذكير الدائم به والعمل على تداركه عاجلا، كذلك الكثير من المؤسّسات ما تزال مراسلاتها وحتى اجتماعاتها أو خطابات بعض مسؤوليها في الشاشات أو التدشينات تتم باللغة الفرنسية، والأمر نفسه ينطبق على الفواتير الصادرة عن العديد من المؤسسات والاقتصادية والتجارية، إلى جانب ذلك ضرورة العمل على تعريب المحيط، فأغلب لافتات المحلات ومؤسّسات الخواص مكتوبة باللغة الفرنسية فقط، وهذا ملاحظ وظاهر في أغلب مدننا. والأمر نفسه ينطبق على الكثير من إنتاجنا الفني، ففي جينريك بعض الأفلام السينمائية والمسلسلات التاريخية اللغة العربية غائبة أو تكاد تكون كذلك عندما تظهر باحتشام، بينما اللغة الأكثر بروزا ووضوحا وسيطرة هي اللغة الفرنسية؟».

ومن الخطوات التي يجب العمل عليها حسب الأستاذ، ضرورة رفع التجميد عن قانون استعمال اللغة العربية، وهذا المطلب يجب التعبير عنه من خلال مؤسسات الدولة ومنها البرلمان بغرفتيه، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، لأن شعار الحركة الوطنية بمختلف أطيافها والثورة التحريرية المباركة، هي: (الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا) وهذه أمانة الشّهداء كل الشّهداء، يجب أن نوفي بها ونحافظ عليها ونؤدّيها على أحسن وأتم وجه، وتعبّر عن شخصيتنا ومقوّماتنا توجّهنا الحضاري العربي الإسلامي، الذي عملت فرنسا الاستعمارية طيلة قرن اثنين وثلاثين سنة على طمسه ومحاربته، ولكنها وبفضل الله والتضحيات الجسام للجزائريين لم تبلغ منتهاها ولا أمانيها، ولم تحقّق ما كانت تصبو إليه.

الجزائر كانت قوّة كبرى في البحر المتوسّط

تابليت: كنّا عضوا في المجتمع الدولي قبل الاحتلال الفرنسي

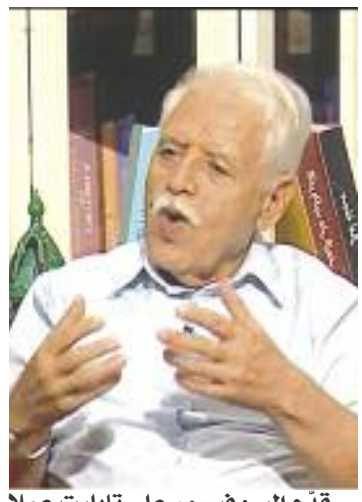

■ أوّل وثيقة للسّلم مع فرنسا وقّعت بمرسيليا بتاريخ 21 مارس 1619
■ ست معاهدات أثناء القرن السّابع عشر

قدّم البروفيسور علي تابليت عملا قيّما جدا في كتاب بجزأين بعنوان «معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة 1619-1830»، ونجد أهم المعاهدات مع فرنسا التي يدّعي رئيسها ماكرون أنّ «الجزائر لم تكن دولة»، فهذا الكتاب يكذّب الادّعاءات، ويؤكّد أنّ الجزائر كانت ضمن القوى الكبرى في البحر المتوسط.

سهام بوعموشة

الكتاب يعد ثمرة عمل متواصل منذ ثلاث سنوات، حيث راودته فكرة جمع معاهدات الجزائر الموقّعة مع البلدان الأوروبية، وبالتحديد علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981، غير أنّ هذا العمل أخذ منه 27 سنة من البحث والترحال نحو فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعلى نفقته الخاصة، وواصل البحث في نفس الموضوع ليكتشف الكثير من خبايا العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وعرف أنّ «الجزائر كانت ضمن القوى الكبرى في المنطقة وفي البحر المتوسط بل حتى في المحيط الأطلسي وبحر الشمال».

وتتضمّن معاهدات هذا الكتاب السلم، التجارة، علاقات الصداقة والتجارة المتبادلة، شراء وبيع، نقل السّلع، الضّرائب الجمركية، السّلع المهرّبة والممنوعة، البارود والعتاد البحري، حرية الملاحة، جوازات السّفر التّجارية، خرق المعاهدات وما ينجم عنها، غرق السّفن وتقديم يد العون، الحياد، غنائم للبيع، تزويد السّفن بما تحتاجه بسعر السوق، تحرير الأسرى المسيحيين، أملاك الموتى، حرية التجارة، الديون.

بالإضافة إلى الإعتداءات والمظالم من كلا الطّرفين، امتيازات القناصل، تحية السّفن، الإعتداءات وتعويض المتضرّر، محاكمة الرّعايا والمواطنين أمام القناصل والداي كل حسب انتمائه، وفي حالة ارتكاب الجريمة أمام القضاء الجزائري، حرية ممارسة العبادة للقناصل والأسرى، حرية اختيار الوكيل التجاري والترجمان، حرية تنقّل القناصل داخل البلاد ومغادرتهم لها متى أرادوا، وفي أي سفينة يختارونها مع ممتلكاتهم وخدمهم، وفي أي اتجاه يريدونه.

وفي مذكّرة رفعتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للأمم المتحدة، تنص على أن الوجود القانوني للدولة الجزائرية من قبل أنّه لا يمكن النظر في سيادة الشعب الجزائري على أنها سيادة ملغاة من الناحية القانونية بحكم الغزو والإحتلال الفرنسي منذ 1830.

وتبرز المذكرة أنه قبل الإحتلال الفرنسي في 1830، كانت الدولة الجزائرية موضوعا من مواضيع القانون الدولي أي عضوا في المجتمع الدولي، وبالتالي لا يمكن تحليل الغزو الفرنسي سوى كغزو حربي، أي ظاهرة وقتية ليس في وسعها أن تزيل السيادة الجزائرية.

ويوضّح تابليت أنّ الإحتلال كوسيلة من وسائل الإستيلاء على الأراضي كان دوما أمرا غير مشروع في القانون الدولي حينما تكون هذه الأراضي مسكونة ولها نظام حكم، حيث أنّ عيب هذا الإحتلال لا يمكن أن يزول عن طريق التقادم لأنّ حقوق الدولة الجزائرية غير قابلة للتقادم.

ويستند الباحث إلى ما كتبه شارل أندري جوليان في كتابه «تاريخ شمال إفريقيا وشهد شاهد من أهلها»، بأنّ «إيالتي» الجزائر وتونس في القرن السابع عشر تخلّصتا من الباب العالي، حيث كان للجزائر استقلالها الذاتي، ولم تكن تربطها بتركيا سوى صلة معنوية أي خلفية للإسلام، وكانت لها من الحرية بشأن مصيرها أكثر ممّا لمستعمرة إنجليزية تجاه بريطانيا العظمى.

علاقات داي الجزائر الدّبلوماسية مورست باسم الدّولة الجزائرية

يشير البروفيسور تابليت إلى أنّ أحد دلائل هذا الإستقلال يكمن في أنّ علاقات داي الجزائر الدبلوماسية كانت تقوم ليس باسم الخلافة العثمانية، وإنما بإسم الدولة الجزائرية فقط. وكانت تمارس فوق الدول الأخرى حقّا يعلو على كل حقوق الآخرين في مراقبة الملاحة في البحر المتوسط.

وأبرمت الجزائر معاهدات مع العديد من البلدان منها فرنسا، بريطانيا العظمى، إسبانيا، البرتغال، الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية وقد جمعها البروفيسور الإيطالي أماري تحت عنوان (Diplomi arabi).

ويؤكّد المؤرّخ أنّه لم يحدث أن وقع عمل دبلوماسي بين فرنسا والجزائر فقط طوال القرون الوسطى بل وحتى أثناء السنوات الأولى من العهد العثماني، ولعل أول وثيقة يمكن الإشارة إليها هي وثيقة السلم الموقّعة بمرسيليا بتاريخ 21 مارس 1619 بين الدوق غيز Duc Guise والموفدين عن الجزائر.

وقد أبرمت العديد من المعاهدات بصورة متتالية خلال القرون السابع عشر، الثامن عشر والتاسع عشر، تتمثل في معاهدات السلم والتجارة بست معاهدات أثناء القرن السابع عشر وهي معاهدات 21 مارس 1619، 17 ماي 1666، 25 أفريل 1684، 24 سبتمبر 1689 و4 مارس 1698، وكان موضوعها تسوية المصالح السياسية والإقتصادية بين البلدين.

وتتّصل بنودها بالمسائل التالية: الإلتزام بالإتفاقيات الخاصة بمعاملة الأجانب، وقف الأعمال العدوانية، تحرير الأسرى، إرجاع الغنائم، صلاحيات القناصل الفرنسيّين واختصاصاتهم، إقامة رعايا كلا البلدين في البلد الآخر، حماية المبشّرين الكاثوليكيّين، التجارة، الملاحة البحرية، الوعد بالتزام الحياد، فسخ السلم، واكتفت معاهدة 4 مارس 1698 بتجديد نصوص المعاهدات السابقة.

أما المعاهدات المتعلقة بأنظمة الإمتياز، فهي 11 معاهدة من سنة 1628 إلى غاية سنة 1698، وكانت هذه المعاهدات قد اعترفت لشركات تابعة لتجار فرنسيين بحيازة حصن فرنسا Bastion de France، الذي يقع بالقرب من القالة على الساحل الشرقي من إيالة الجزائر وكانت القالة، كاب روز، بونة، تاكوش، سطورة، القل، جيجل وبجاية تابعة له.

وتمثّلت بنود المعاهدة في الإمتياز الحصري في ممارسة التجارة مع الأهالي وصيد المرجان، دفع الإتاوات والحقوق الجمركية، تسديد الديون المتأخرة، الحق في تشييد بعض البناءات وترميمها، الحق في صيانة البواخر والسفن، الحق في التموين، سلامة وحرية الأعوان التجاريين.

وكانت المعاهدات المبرمة في 21 جوان 1666، 24 أكتوبر 1667، 21 مارس 1670 و23 جويلية 1698 قد اكتفت فقط بتأكيد الإعتراف لمختلف الشركاء في الحصن بحقوق الإمتياز التي أقرّتها المعاهدات السابقة.

وفي القرن الـ 18 أبرمت ثماني معاهدات تتعلق بالسلم والتجارة ما عدا معاهدة 16 جانفي 1764، تتضمن بعض البنود المتعلقة بالقرصنة، أما المعاهدات الأخرى فموضوعها يكتفي فقط بتجديد نصوص المعاهدات السّابقة، وأبرمت 19 معاهدة تتعلق بأنظمة الإمتياز.

بالإضافة إلى معاهدات أبرمت خلال الفترة 1800 و1830 تتعلق بالسلم والتجارة وأنظمة الإمتياز، وتتضمن المعاهدتان المبرمتان في 30 سبتمبر 1800 وفي ديسمبر 1801 بنودا تتعلق بإلغاء العبودية تجاه الرعايا الفرنسيين وبحماية السفن الفرنسية، وصلاحيات المحافظ الفرنسي ودفع المبالغ المستحقة لرعايا فرنسيين أو جزائريين، وتجدد المعاهدات الأخرى فقط نصوص المعاهدات السابقة.

ومن بين المعاهدات المبرمة مع فرنسا، نجد معاهدة بين دي غيز De Guise باسم لويس الثالث عشر ملك فرنسا ونواب الباشا وميليشيا مدينة الجزائر مبرمة في مرسيليا بتاريخ 21 مارس 1619، ومعاهدة سلم بين داي الجزائر ورعايا الملك من أجل التجارة، وهي معاهدة مبرمة بمدينة الجزائر يوم 19 سبتمبر 1628، عقد من أجل عودة الحصن وملحقاته بتاريخ 29 سبتمبر 1681، معاهدة مبرمة بشأن حصن فرنسا مع ساكاريس المسمى القالة وروزا مركز بونة التجاري والقل مع الباشا وديوان مدينة الجزائر بحضور مجمل القضاة والمفتيين من طرف جان باتيست ديكوكال Jean Baptiste de Coquel وهو نبيل عادي من مجلس الملك في عام 1640.

وفي يوم السابع من شهر جويلية الموافق لعام 1050 هـ. والمصادف للخامس عشر ربيع الأول من التاريخ الهجري للتفاوض بشأن الصوف والجلود والشموع وبضائع أخرى، وكذلك صيد المرجان من القل إلى كاب روز، وقد أقسموا ووعدوا بالتقيد بها.

معاهدة سلم بين مملكتي فرنسا والجزائر بتاريخ 17 ماي 1666، تجديد المعاهدات المبرمة بين فرنسا والجزائر في 19 مارس 1790، معاهدة بين باي محمد داي الجزائر وبارو Parot عون الشركة الملكية لإفريقيا مبرمة بمدينة الجزائر في 23 جوان 1790، اعتراف داي الجزائر بالجمهورية الفرنسية وتجديد معاهدات 20 ماي 1793، هدنة غير محدودة المدة مبرمة في 19 جويلية 1800 بين سيادة مصطفى باشا داي الجزائر والمواطن شارل فرانسوا دوبولي – تاينفيل Charles Dublis Thainville المحافظ العام للعلاقات التجارية والمكلف بالتفاوض بشأن السلم مع هذه الإيالة، معاهدة سلم نهائية مبرمة بتاريخ 30 سبتمبر 1800 بين مصطفى داي الجزائر والمواطن شارل فرانسوا دوبولي – تاينفيل، معاهدة مبرمة في 28 ديسمبر 1801 بين الجمهورية الفرنسية وإيالة الجزائر، عقد محرّر في 12 جويلية 1814 لتجديد المعاهدات القديمة بين فرنسا وداي الجزائر، معاهدة تتعلق بتجارة الحصن وبصيد المرجان مبرمة في 24 جويلية 1820 بين حسين داي والقنصل العام الفرنسي دوفال Duval.

وتجدر الاشارة، الى اتفاقية أخرى موقّعة في 5 جويلية 1830 مع الكونت دي بورمون كبير جنرالات الجيش الفرنسي لتسليم المدينة والحصون، اتفاقية بين الأمير عبد القادر والجنرال بارون ديك ليرك، معاهدة التافنة المبرمة بتاريخ 30 أفريل 1837 بين فرنسا والأمير عبد القادر، والمصادق عليها من طرف ملك فرنسا في 30 جوان 1837.

الإعتراف بأوّل جمهورية فرنسية في 20 مارس 1793

كثيرا ما اعترفت الدولة الجزائرية بدول أخرى من العالم، حيث تمّ تبليغ الإعتراف بأول جمهورية فرنسية يوم 20 مارس 1793 من طرف داي الجزائر، كما أنّ الحكومة الجزائرية اعترفت بالولايات المتحدة الأمريكية بمجرد انتهاء حرب الإستقلال، حسب ما جاء في كتاب ويليام شيلر William shaler، وكان هذا الإعتراف متبوعا بإبرام معاهدة وقع تجديدها في 1815 و1816.

ويوضّح البروفيسور تابليت أنّه حينما وطأت أقدام الغزاة الفرنسيين أرض الجزائر لم يكن باستطاعتهم من الناحية القانونية ضم الجزائر بلا قيد ولا شرط لأنّ ذلك يجعل الجزائر مقاطعة فرنسية مثل بورغونيا أو بريطانيا، ويشير إلى أنّ ما كانت تفتقر إليه فرنسا في الجزائر دوما هو الشرط الأساسي المتمثل في ممارسة السيادة بصورة هادئة، وهو ما منعها ويمنعها من تطبيق التقادم على الجزائر.

ويعترف جاك سوستال قائلا: «لا يمكننا أن ننكر..انعدام التواصل وعدم كفاية الوصول إلى أوساط الجماهير، فالإدارة كانت تطفو كالستار بدون مقود على سطح بحر عميق لا تعرف سبرها».

نماذج من بعض المعاهدات وجوازات السفر التي تحملها السّفن الحربية الفرنسية

«من لوي ألكسندر دي بورمون، كونت مدينة تولوز، أميرال فرنسا، إلى كل من سيرى هذا المكتوب، نعلمهم بعد التحية أنّنا أعطينا رخصة وجواز سفر إلى......قائد السفينة المسماة..........من ميناء..........للتوجه إلى..........محملة ب..........ومجهّزة ب..........بعد تفحصها كما يجب. إثباتا لذلك وضعنا توقيعنا وختمنا وشعارنا على هذا العقد كما وقع عليه أمين البحرية».

حرر في باريس يوم..............من عام ألف وست مائة وثمانين.

توقيع مونسينيور لوي ألكسندر دي بوربون، كونت مدينة تولوز، أميرال فرنسا.

شهادات من السيد قنصل الأمّة الفرنسية:

نحن قنصل الأمة الفرنسية في الجزائر نشهد للجميع أن السفينة المسماة............التي يقودها............من ميناء............إلى ميناء أو ما حوله والموجودة حاليا في ميناء ومرسى............ملك لرعايا من مملكة الجزائر وهي مجهزة ب..................

إثباتا لذلك وقعنا على هذه الشهادة ووضعنا عليها ختم شعارنا.

حرّر في مدينة الجزائر يوم..............من عام ألف وست مائة وثمانين.

حرّر ونشر في دار الملك بمدينة الجزائر في اجتماع الديوان، حيث كان أصحاب السمو والمعالي إسماعيل باشا وحاجي حسين، الداي والوالي العام واغا الميليشيا والمفتي والقايدين ورجال الشريعة والقضاء والميليشيا المظفّرة كافة في حضور السيد حياة مستشار الملك ومستشاريه الآخرين المحافظ العام للجيوش البحرية التابعة لجلالته نيابة عن السيد صاحب وسام فارس تورفيل ودوسلت، مالك الحصن ودي لا كروا، سكرتير جلالته وترجمانه في اللغات الشرقية الذي تلا هذه المعاهدة على الديوان في يوم نشر السلم في الشهر الثامن من العام الهجري 1095 الموافق للخامس والعشرين من أفريل 1684 إيماننا هو إيماننا وكلمتنا هي كلمتنا مع توقيع الباشا وختمه.

معاهدات مع بريطانيا العظمى:

في المقابل وقّعت الجزائر معاهدات مع بريطانيا العظمى منها معاهدة مواد السلم بين جلالته المقدس شارل الثاني ملك بريطانيا العظمى، فرنسا، وأيرلندا ومدينة ومملكة الجزائر ومن ذلك الأقاليم أبرمها السير Sir. John Lawson الفارس يوم 23 أفريل 1662، تنص أنه ابتداء من اليوم وإلى الأبد سيكون هناك سلم حقيقي ودائم بين جلالته المقدس ملك بريطانيا العظمى، والباشا والديوان، وحكام الجزائر والمقاطعات التابعة لها، وأنه لا تتعرض السفن، والرعايا، وأهالي كلا الطرفين ولا يهدّدون بأي إهانة ولا حيف لبعضهما البعض، بل يعامل أحدهما الآخر بكل احترام وصداقة ممكنة، وأن أي سفينة تابعة لملك بريطانيا العظمى، أو أي من رعاياه، يمكن له أن يأتي بشكل حر إلى ميناء آخر تابع للحكومة الجزائرية، على أن يدفع الجمارك بقيمة 10 ٪، كما هو الأمر في الماضي، ولا أحد من أفراد نطاق السلطة الجزائرية أن يهين رعايا جلالته بكلمة مؤذية، وفعل مسيئ وعمل مؤذ.

وهناك معاهدة أخرى للسلم بين تشارلز الثاني ملك إنجلترا والباشا وديوان الجزائر في الثالث من ماي 1664، ومعاهدة سلم وتجارة بين عظمة الأميرة أن princesse Anne ومصطفى باشا في 28 أكتوبر 1703.

نموذج لمعاهدة بين بريطانيا العظمى وداي الجزائر:

وذلك يوم 19 مارس 1801 م، حيث أن جزيرة مالطا في البحر المتوسط تم إخضاعها من جيش جلالته، وهي الآن بموجب هذا الإتفاق والمتفق عليه تماما، بين جون فالكون John Falkon المحترم، وكل صاحب الجلالة البريطاني والقنصل العام لمدينة ومملكة الجزائر، وصاحب السمو الداي مصطفى باشا، حاكم الجزائر:

أنه من اليوم السابع من ديسمبر الماضي 1800 م، فإن سكان الجزيرة سيعاملون على قدم المساواة مع بقية الرعايا البريطانيين لصاحب الجلالة، وتعتبر الجزيرة المذكورة في جميع النواحي مثل أماكن أخرى خاضعة لتاج بريطانيا العظمى، وقدّم مبلغا للاتفاقية مع نظيره صاحب الجلالة البريطاني للرايس إبراهيم (Brahim Rais) السفير من حضرة صاحب السمو الداي.

تمّ تأكيدها وختمها في المدينة المحروسة ومملكة الجزائر، بفضل الله سبحانه وتعالى، في اليوم التاسع عشر من مارس 1801 م، وفي العام الهجري 1216، واليوم السادس من شهر رجب.

رئيس قسم التاريخ والآثار بجامعة باتنة 1 لـ «الشعب»:

الثّورة الجزائرية رمز وجرائم فرنسا لا تسقط بالتّقادم

يؤكّد رئيس قسم التاريخ والآثار بجامعة باتنة 1، زين الدين باشي، على أهمية الحدث الوطني الخاص بالاحتفالات المخلدة لذكرى اندلاع ثورة التحرير، ودورها الحاسم في استرجاع السيادة الوطنية بما قدّمه الجزائريّون من تضحيات جسام عكست عشقهم للتّحرّر، وإيمانهم بالقضية العادلة ورفضهم للإستدمار الفرنسي، الذي حاول طمس الهوية الوطنية بكل معالمها وأبعادها. هذا ما يفصل فيه رئيس قسم التاريخ بذات الجامعة في حوار لجريدة «الشعب».

حوار: حمزة لموشي

■ «الشعب»: كيف يرى الدكتور زين الدين واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية عشية اندلاع الثورة المجيدة؟

■■ رئيس قسم التاريخ والآثار بجامعة باتنة 1، زين الدين باشي:

تقوم العلاقات الدولية في الأساس على مبدأ المصلحة المشتركة، غير أنّ ملف الذاكرة والعلاقة التاريخية بين البلدين يجزم بضرورة التعاملات الدبلوماسية المتبادلة في عدة مجالات، والتي نلاحظ من خلال تاريخ العلاقات اتّسامها بالمد والجزر حسب طبيعة الطرف الآخر.

لكن يبقى عدم الاعتراف بالجريمة التاريخية من طرف فرنسا في حق وطننا الحبيب، والتصريحات المسيئة والمساس غير المقبول بذاكرة 5 ملايين و630 ألف شهيد ضحّوا بأنفسهم عبر مقاومات شجاعة ضد الاستعمار الفرنسي عائقا حقيقيا أمام فرنسا في المعاملات اليوم.

■ ف ترى تمسك فرنسا وإصرارها على عدم الاعتذار عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر؟

على ذكر الجرائم الاستعمارية، عشنا مؤخّرا ذكرى المجزرة التاريخية 17 أكتوبر 1961 في باريس في حق جزائريين لم يقولوا إلا كلمة حق في مظاهرات سلمية، تمّ تقتيل أكثر من 100 شهيد، وهي إحدى أهم المجازر التاريخية التي يشهد عليها المؤرّخون الجزائريّون والأجانب، والتي ارتكبتها الدولة الفرنسية بشكل عنصري لا يمت إلى الحضارة بصفة، وهذا فيض من غيض من مجازر فرنسا في الجزائر.

غير أنّ فرنسا بقيت متمسّكة بعدم الاعتراف بجرائمها المرتكبة، ومثال ذلك تكتمها على أرشيف الفترة الاستعمارية الخاص بالذاكرة الوطنية، والذي يهم الجزائر بالدرجة الأولى.

■ ملف الذّاكرة من الملفات التّاريخية الثّقيلة والمرهقة التي تمنع تحقيق تقارب حقيقي بين الجزائر وفرنسا، وأثار جدلا وأزمات بين البلدين، ما رأيك في ذلك؟ وكيف ترى استقبال الرئيس الفرنسي لأحفاد الحركى وتكريمهم؟

■■ يكتسي ملف الذّاكرة الوطنية أهمية قصوى بالنسبة للجزائر، فهو ذاكرة أجيال لاحقة من حقها معرفة تاريخها، أمام التطورات الإيديولوجية للعالم اليوم، فمن حق أبنائنا الاعتزاز بتاريخ حافل بالإنجازات والتّضحيات للشّخصية الوطنية الفذّة، وهذا ليس وليد الأمس بل هو واقع شمال إفريقيا منذ الأزل.

■ وهنا يطرح الإشكال، لماذا يتهاون الطرف الفرنسي في إرجاع ملف الذاكرة الوطنية، أمام المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية من أجل إنجاح هذه الخطوة، خاصة وأن الرأي العام الفرنسي مشتت تجاه الماضي الاستعماري لفرنسا؟

■■ في آخر خرجة للرئيس الفرنسي الحالي يصف فيها الجزائر دون وعي تام بتاريخها، زاد من هوّة تباعد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، على غرار عديد التصريحات المسيئة، لكن تبقى الجذور التاريخية للأمة الجزائرية أقدم من الجمهورية أو الملكية الفرنسية وحتى اللغة الفرنسية.

إنّ موقف الدولة الجزائرية في علاقاتها مع النظير الفرنسي، يبقى مشرفا يتّسم بالوجاهة والرجاحة وتغليب العقل في كل المواقف، على عكس الموقف الفرنسي الحالي المتّسم بالعاطفة.

إنّ تكريم ما يسمّونهم «الأشخاص المشاركين في حرب استقلال الجزائر»، ونسميهم هنا عندنا بأبناء الحركى والخونة، هو أمر لا يعنينا أساسا لأنّ فرنسا هنا تكرّم أبناءها وليس أبناء الجزائر، فهذا شأن داخلي فرنسي، نحن أباؤنا شهداء وأبناؤهم أبناء شهداء.

■ كيف ترد على تساؤل الرئيس الفرنسي حول الأمّة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي؟ وماذا وراء تصريحاته في هذا التوقيت عشيّة الاحتفال باندلاع الثّورة المجيدة؟

■■ إنّ الجهل بعمق جذور الأمة الجزائرية هو جهل مركب، وليس بسيطا ولا يمكن علاجه في بضع أسطر، فالنظرية القائلة أن أصل الإنسان هو إفريقيا، وأقدم أوجه ثقافية في العالم توجد بالجزائر، ترد صراحة على تساؤل الجذور التاريخية، أما الهيمنة الجزائرية على حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تبرز قوة الدولة الجزائرية عبر التاريخ، ولا مجال للنقاش في ما هو متفق عليه من مؤرّخي وعلماء آثار الشرق والغرب.

إنّ خطيئة ماكرون التاريخية في تصريحاته المسيئة للجزائر هي استعطاف لفئة من المجتمع الفرنسي أكثر منها تصريحات سياسية دبلوماسية، فلا يجرؤ أي سياسي التّفوّه بمعلومات تاريخية مغلوطة أمام المجتمع الدولي، غير أنّ قراءة هذه التصريحات تختلف حسب الرؤى ووجهات النظر، لكن تبقى تصريحات مقصودة في وقت تتخذ فيه الجزائر قرارات هامة في المنطقة، وهي تستقبل أهم حدث في تاريخها المعاصر، ألا وهي الذكرى الـ 67 لاندلاع الثورة التحريرية.

■ وما هو تقييمكم لرد الفعل الرّسمي والشّعبي بالجزائر على «جهل الرّئيس الفرنسي للتاريخ»؟

■■ يعتبر رد الفعل الرّسمي الجزائري على تصريحات الرئيس الفرنسي، مشرفا جدا وعقلانيا أمام العنجهية الفرنسية وعدم تقديم أي تفنيد من طرف السلطات الفرنسية على ما صرّح به رئيس دولتهم، حيث أنّ استدعاء السفير الجزائري لدى فرنسا للمرة الثانية على التوالي من نفس السنة يعتبر صفعة دبلوماسية قوية لفرنسا، بالإضافة إلى منع الطائرات العسكرية الفرنسية من عبور الأجواء الوطنية، وتعتبر هذه الخطوة جد إيجابية في فرض منطق الاحترام المتبادل، بالرغم من جميع الخلفيات الفرنسية التي أسّاسها التاريخ الاستعماري العنصري قبل كل شيء.

إنّ رد الفعل الشّعبي الذي حشد جميع أطياف المجتمع ضد هذه التصريحات المغلوطة والعنصرية غير المفنّدة، كان عن قناعة وروح وطنية يتّسم بها كل مواطن جزائري داخل وخارج الوطن، وحتى «ستورا» نفسه المكلف بمعالجة ملف الذاكرة مع الجزائر يكذب تصريحات رئيسه، وهذا يدل على تكذيب العلم لهرطقة الرئيس الفرنسي.

■ هل تعمّد الرّئيس الفرنسي وضع نفسه وبلاده في موضع الجاهل للتاريخ بتصريحاته الأخيرة حول تاريخ الجزائر؟

■■ من المفروض أنّ الدولة الفرنسية ليست مرتبطة بشخص ماكرون، ومخابر البحث العلمي بفرنسا تعلم يقينا أنّ الخطأ لا يغفره التاريخ، لتبقى مواقف الرئيس الفرنسي الحالي الجاهل بالتاريخ وصمة عار في التاريخ الفرنسي.

وعرجنا من قبل حول طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا التي تتسم بالمد والجزر، فإنّ هذه المرحلة تعتبر منعرجا خطيرا في تاريخ العلاقات بسبب الكلمات والمواقف المتوالية غير المسؤولة للرئيس الفرنسي.

■ حظيت ثورة التّحرير باهتمام كبير من الباحثين والإعلام، ومن خلال أبحاث ودراسات وطنية وحتى أجنبية، حدّثنا عن سبب الاهتمام الكبير بهذه المرحلة التاريخية المجيدة، وماذا عن الوثائق والأبحاث الأجنبية حول تاريخ الثورة الجزائرية؟

■■ إنّ تاريخ الجزائر حافل بالمقاومة منذ الأزل، والتي تجسّدت في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في التنظيم المحكم لانطلاقة الثورة الجزائرية المظفّرة، وهي أكبر حدث يمكن وصفه في الكتب والمصادر العربية والأجنبية، ولم يشهد التاريخ ولا علم الاجتماع ولا علم الآثار ولا غيرها مراحل تاريخية ومقاومة كهذه، شملت كل التراب الوطني وبلغ صداها كل دول العالم، واليوم تفردها الدولة الجزائرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تخصّصا قائما بذاته تحت اسم «تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962».

وتحتضن جامعة باتنة 1 هذا التّخصّص، وتبرع فيه بفضل المساعي الحثيثة لمدير جامعة وطاقم التدريس والهيئة العلمية لقسم التاريخ وعلم الآثار، وتعقد ملتقيات وندوات دورية تضم خيرة الباحثين في الأرشيف الوطني، من أجل استشفاف حقائق تاريخية كانت مغيبة خلال فترات سابقة بسبب التكتم الفرنسي على الأرشيف.

وعلى اعتبار أنّ التاريخ يجب أن يكتبه أبناؤه، فنحن نشجّع الباحثين الوطنيين في تاريخ الثورة الوطنية، وخاصة المطلعين على الأرشيف.

■ إنّ توثيق الثورة التحريرية من قبل الجزائريين والفرنسيين أثر على البحث العلمي الذي جعله يحتوي على نظريتين لثورة واحدة، هل ساهم هذا في عرقلة التوثيق والكتابة عن الثورة الجزائرية؟

■■ لا توجد نظرية خلاف النظرة الوطنية، فالرأي الوحيد للثورة الجزائرية هو الإستقلال، وكل الوثائق والمستندات تدين فرنسا، حتى مجازر 17 أكتوبر 1961 بفرنسا تمّ تقديم تصريحات من طرف رئيس الشرطة مضلّلة عن مقتل 3 شهداء فقط، في حين كذب زملاؤه فيما بعد هذا التصريح ليصل العدد الى أكثر من 100 شهيد، وهناك من يقول أكثر من 200 شهيد من أصل حوالي 65000 متظاهر.

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة المدية، مولود قرين:

الصحافة منبر للمقاومة والتصدي لمشاريع الاستعمار

شكّلت الصحافة ابان الحقبة الاستعمارية اداة لتنوير المواطنين بشأن الدفاع عن حقوقهم، حيث كانت منابر للمقاومة الثقافية تصدّت للمشاريع التغريبية للاستعمار الفرنسي، ومن بين ما تصدّت له سياسة التجهيل والفرنسة فدعت إلى التربية والتعليم ونبذ الجهل والخرافة، وإلى النهوض بالمجتمع الجزائري في كل المجالات السياسية والثقافية والأدبية.

كانت بمثابة مدارس متنقلة تنشر الأفكار النهضوية بين طبقات المجتمع الجزائري الذي حُرم طيلة الفترة الاستعمارية من أي تعليم، وخلال مرحلة الثورة كان للصحف دورا كبيرا في التصدي للدعاية الاستعمارية وفي نشر الأفكار التحرّرية للثورة، ويظهر ذلك بشكل جلي في جريدتي المجاهد والمقاومة.

خالدة بن تركي

يقول أستاذ التاريخ الحديث بجامعة المدية مولود قرين في تصريح لـ«الشعب»، إن الجزائر لم تعرف صحافة إلا بعد الحملة الفرنسية، حيث صدرت أول صحيفة لقوات الاحتلال في الجزائر، جريدة «إستافيت دالجي» التي ظهر العدد الأول منها يوم 1جويلية 1830م، غير أن هذه الجريدة سرعان ما اختفت بعد صدور عددها الثاني، لتحل محلها جريدة (الممرن الجزائري) التي صدرت يوم 27 جانفي 1832م باللغة الفرنسية مع إلحاق بعض الصفحات العربية من حين لآخر.

ويوّضح الأستاذ، أن أهم الجرائد الاستعمارية التي أنشئت بعد مرور أكثر من عشر سنوات من الاحتلال كانت جريدة «المبشر» سنة 1847، وهي ثاني جريدة عربية حسب ما ذكره «دي طرازي» في العالم العربي بعد «جريدة الوقائع المصرية»، حيث كانت المبشر تصدر باللغة الفرنسية واللغة العربية الدارجة الركيكة، وهدفها يتمثل أساسا في تحطيم المجتمع الجزائري معنويا.

الصحافة النهضوية مطلع القرن العشرين

ويضيف الباحث أنه بالرغم من صدور قانون حرية الصحافة والنشر الصادر بفرنسا سنة 1882م الذي نصّ صراحة على منح حرية النشر، إلا أن الصحافة الإسلامية العربية أو حتى فرنسية اللغة ظلت تعاني من تضييق الخناق والمراقبة الشديدة من طرف الإدارة الاستعمارية، فلم تعرف الجزائر صحافة ذات مشروع نهضوي هادف إلا في مطلع القرن العشرين، وذلك بالرغم من ظهور بعض المحاولات خلال أواخر القرن التاسع عشر مثل جريدة «المنتخب» 1882م، إلاّ أنّ أغلب جرائد هذه الفترة كانت مزدوجة اللغة، وكانت الصفحة العربية عبارة عن ترجمة حرفية للصفحات الفرنسية، وبلغة «دارجة» ركيكة ربما أضرت باللغة العربية أكثر مما نفتعها.

ويبرز المتحدث الدور الذي لعبته هذه الصحف في تكوين نخبة من الأهالي الجزائريين في ميدان الصحافة، وطرح بعض القضايا التي كانت تهم الأهالي بصفة خاصة، مثل الضرائب والتمثيل النيابي وحقوق المواطنة وغيرها، حيث تنقسم اتجاهاتها حسب الاتجاهات الفكرية لأصحابها، فنجد:

صحافة النخبة المفرنسة ومزدوجة اللغة

جريدة الحق العنابي أسبوعية كانت تصدر كل يوم أحد، ظهر العدد الأول منها في 30 جويلية 1893م، وتعطلت بعد حوالي ثمانية أشهر بعد صدور العدد 15، لتظهر من جديد في العدد 16 مزدوجة اللغة تحت شعار: «جريدة فرانسوية، عربية، سياسية أدبية في شؤون العرب الجزائريين»، لتختفي بعد عددها السادس والعشرين.

ومن بين الجرائد التي ظهرت في هذه الفترة جريدة المصباح (جوان 1904م)، صدر العدد الأول منها يوم 03 جوان 1904م بوهران، استمرت في الصدور سنة واحدة ، توقفت عام 1905م بعد أن صدر منها 34 عددا، وكذا جريدة الهلال (1906–1907م): صدرت بمدينة الجزائر في 15جوان 1906م بهدف الدفاع عن مصالح المسلمين والمطالبة بحقوقهم أمام السلطات العمومية، توقفت سنة 1907م لأسباب مجهولة.

ظهرت جريدة الإسلام (1909–1912م) بمدينة عنابة سنة 1909م، لمؤسسها «عبد العزيز طبيبال»، بمساعدة «الصادق دندان»، وفي سنة 1912م بعد صدور عددها المائة انتقل مقرها إلى مدينة الجزائر تحت إدارة «دندان»و جريدة الحق الوهراني (1911–1912م): هي جريدة أسبوعية ظهرت في مدينة وهران حمل عددها الأول تاريخ 15 إلى 21 أكتوبر 1911م، وتحت العنوان العربي اللفظ الفرنسي الحرف وقد حرّرت في أول مرة باللغة الفرنسية وبداية من عددها الواحد والثلاثين في أفريل 1912م، أضافت صفحة ثم صفحتين باللغة العربية، مديرها كان فرنسياً يدعى «تابيي». وأما قسمها العربي فقد تولى تحريره «عمر راسم» الذي حاول من خلال مقالاته أن يبث الوعي الثقافي والإصلاح الديني.

البيروقراطية والعجز المالي

قال الأستاذ بخصوص الجرائد التي ظهرت قبل 1914م أنها لم تعمّر طويلًا بسبب البيروقراطية والعجز المالي، فالجريدة لا تمضي سوى بضعة أشهر أو سنة واحدة، كثيراً ما كان يصدر من الجريدة عدد أو عددين حتى تختفي، ماعدا الجرائد التي كانت أكثر تملقاً للإدارة الاستعمارية مثل جريدة «الإسلام»، أما بعد الحرب العالمية الأولى استغلت النخبة صدور قانون 4 فيفري 1919، الذي خوّل بعض الحرية للأهالي فأعادت تأسيس بعض الصحف نذكر أهمها جريدة الإقدام (1919–1923م):

ويعتبر إنشاء جريدة الإقدام تتويجا لمحاولة توحيد الجهود بين بعض الوجوه اللامعة من النخبة الجزائرية، اجتمع كل من «الصادق دندان» مدير جريدة «الإسلام» سابقاً و«الحاج عمار» مدير «الراشدي» و«الأمير خالد» وأصدروا في 19 فيفري 1919م جريدة «الإقدام» باللغة الفرنسية بغية توحيد القوى الوطنية في سبيل الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا.

وفي سنة 1920م، ظهرت «الإقدام» محتوية على صفحتين باللغة العربية تحت إدارة «الحاج عمّار» و«قايد حمود»، بينما كان «الأمير خالد» مسؤولا عن الصفحات العربية للجريدة، وفي سنة 1921م أصبح مسؤولا عن الجريدة بأكملها، وكذا جريدة النصيح (1921– 1922): وهي جريدة أسبوعية مزدوجة اللغة ظهر عددها الأول يوم 08 جويلية 1921م تحت إدارة أحد أنصار «بلقاسم بن التهامي» وهو الأستاذ «صوالح». عرّفت نفسها بأنها «جريدة سياسية، أدبية، اقتصادية واشتراكية فرنسية – عربية من أجل الدفاع عن مصالح الأهالي».

عبرت جريدة التقدم (1923م–1931م) عن اتجاهها الاندماجي، فوّضحت في عددها الأول أن السيادة الفرنسية في الجزائر قضية لا نقاش فيها، وأنّها ستسعى جاهدة لتدعيم ممثلي المسلمين لنيل الحقوق مما يزيد من الانسجام بين المسلمين والإدارة الفرنسية ويقربهم إليها فكانت بوضوح امتدادا للوجود الاستعماري.

بالإضافة إلى مجلة صوت المستضعفين نصف شهرية فرنسية اللغة أسست في مدينة الجزائر في ماي 1922م، من طرف «جمعية المعلمين من أصول أهلية، كانت أعدادها تطبع في مدينة الجزائر وقسنطينة.

والظاهر أن خط الجريدة الاندماجي وخدمتها المتفانية للإدارة الفرنسية مكّنها من التعمير إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية 1939م.

الصحافة العربية تأخرت إلى مطلع القرن العشرين

مثلما اتخذت النخبة المفرنسة الصحافة كوسيلة للتعبير عن انشغالاتها، فإن النخبة المعرّبة بدورها لجأت إلى هذا السلاح بعدما أدركت أهميته من خلال ما كان يردها من جرائد من المشرق والمغرب العربيين، وإن كانت بداية الصحافة المفرنسة ومزدوجة اللغة ترجع إلى أواخر القرن 19م.

إن الصحافة العربية تأخّر ظهورها إلى غاية مطلع القرن العشرين، ذلك أن التشريع المعمول به في مجال الصحافة قبل 1900م يمنع صدور أي صحيفة بغير اللغة الفرنسية، وإذا ما اقتضت الضرورة صفحة أو صفحتين باللغة العربية فيجب أن تكون ترجمة للنصوص الفرنسية المنشورة في نفس الصحيفة. ومن الصحف التي أنشأت باللغة العربية في وقت مبكر:

- جريدة المغرب (1903 - 1904م)

تعتبر جريدة المغرب أول جريدة عربية غير حكومية في الجزائر، أسست من طرف الفرنسي المستعرب «بيير فونتانا»، وهي «جريدة سياسية اقتصادية علمية أدبية تجارية تصدر يومي الثلاثاء والجمعة»، ظهر عددها الأول يوم 10 أفريل 1903م. وتكّون طاقمها من نخبة من العلماء والمصلحين أمثال: «عبد القادر المجاوي»، «علي بن حاج موسى» و«السعيد بن زكري»، و«عمر بن بريهمات» المدرس بمدرسة الجزائر، و«عبد الحليم بن سماية»، و«بن شنب»، «بن خوجة» المدرس بمسجد السفير، و«محمد ولد معمر صوالح»،و«محمد بن صيام» وغيرهم.

- كوكب إفريقيا (1907-1914م)

وتعد «الفاروق» أول جريدة وطنية «ارتقت إلى مصاف الجرائد العربية»، وهي جريدة أدبية إسلامية علمية «لأنها تهتم بالعلم والأدب بصورة فعلية، ومواضيعها الاجتماعية تهم الناس كثيرًا». وكان يتصدّر جبين الجريدة بيتًا شعريا ذا دلالة دينية ووطنية .

وبعد أن صدرت من الفاروق ستة وتسعون (96) عددا، أي بعد مضي سنتين من الصدور، عطلت الجريدة ونفي صاحبها إلى «الأغواط». ولكن بعد عودته من المنفى أعاد الكرة، و أنشأ السلسلة الثانية من الفاروق، في شكل «مجلة أسبوعية»، واستمرت إلى غاية 1921م، توقفت نهائيا.

تعتبر جريدة «ذو الفقار» ثالث محاولة «لعمر راسم» بعد فشل تجربة جريدة «الإصلاح» ومجلة «الجزائر» سنة 1908م، صدر عددها الأول يوم 5 أكتوبر 1913م بمدينة الجزائر، لم يصدر منها سوى أربعة أعداد حتى بادرت السلطات الفرنسية إلى كتم أنفاسها بحجة اندلاع الحرب العالمية الأولى، لتقدم بعدها على سجن «راسم» أين لاقى أشد أنواع الإرهاب النفسي.

جريدة النجاح (1919–1956م) من أكثر الجرائد الجزائرية تعميرا، وهي أول جريدة عربية ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تولى إدارتها «عبد الحفيظ بن الهاشمي» (1897–1973م) بمساعدة «مامي إسماعيل»(1899–1958م) الذي تولى بدوره رئاسة التحرير.

حاولت من خلال مقالات كتابها النهوض بالمجتمع الجزائري، وكتب فيها الكثير من المصلحين البارزين مثل الشيخ «عبد الحميد بن باديس» الذي كتب الكثير عن مقومات النهضة الجزائرية، ولكنه سرعان ما تخلى عنها بعد أن تغير خطها، إلى جانب جريدة الصديق (1920–1921م) ظهر العدد الأول منها يوم الجمعة 12 أوت 1920م، وهي جريدة علمية أدبية سياسية اقتصادية، تصدر مرتين في الأسبوع.

وتمحورت أهدافها – يضيف الأستاذ – حول الدعوة إلى التعارف، وإقامة النصوص الدينية، وتهذيب الأخلاق، ونشر المعارف والعلوم العربية، وتأسيس المشاريع العلمية، ولكن «بن قدور» لم يستمر طويلا في هذه الجريدة، فسرعان ما تركها وهي في عددها السابع مفضلا إعادة إصدار فاروقه مرة أخرى، ليتولى رئاسة تحريرها «المولود بن محمد الزريبي» الذي استمر فيها إلى غاية توقفها نهائيا عام 1922م بسبب مضايقات الإدارة الاستعمارية.

وأقدم بن باديس على إصدار جريدة «المنتقد» التي يبدو أنها سميت بهذا الاسم للرد على شعار الطرقيين القائل «اعتقد ولا تنتقد»، وهي جريدة أسبوعية «سياسية تهذيبية انتقادية» صدرت في قسنطينة يوم 02 جويلية 1925م، وقد اسند «ابن باديس» إدارتها «لأحمد بوشمال»، حملت شعار «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»، غير أنه لم تتوان الإدارة الاستعمارية في كتم أنفاسها بعد صدور عددها الثامن عشر بموجب قرار أصدرته الحكومة الفرنسية بباريس يوم 3 أكتوبر 1925م.

ومن بين الجرائد التي دافعت عن الحق جريدة الشهاب (1925–1927م) التي حافظت على مبادئ المنتقد وعلى شعارها «الحق فوق كل أحد والوطن فوق الجميع»، وقد كانت الشهاب مدرسة إلتف حولها العلماء والمصلحون من كل أنحاء القطر الجزائري، إذ ساهم هؤلاء من خلال كتاباتهم في «الشهاب» في بلورة ونشر الفكر الإصلاحي، والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري المهضومة.

وقد استمرت على نفس خطها الإصلاحي إلى غاية عشية الحرب العالمية الثانية 1939م فتوقفت بإرادتها حتى لا تضطر إلى نشر ما يكشف موقفها صراحة ضد المستعمر.

ويضيف الأستاذ، أنه بقدر ما كانت الصحافة وسيلة من وسائل النضال لجأت إليها النخبة الجزائرية منذ مطلع القرن العشرين، فإنها كانت كذلك مدارس متنقلة ساهمت في الحفاظ على اللغة العربية وجعل الفصحى تتوغل في مختلف الأوساط العامة، و كونت حسب تعبير «عبد المالك مرتاض» «كتابا كالأعلام الشامخة والأطواد الثابتة، ظلوا يؤمنون أشد الإيمان بقداسة الكلمة، وفعالية القلم، ورسالة الأدب، فانبروا يواجهون الاستعمار وعذابه، والجهل وكلامه.

وما يجب قوله، إن الصحافة جعلت من التكامل والتضامن مفاهيم لنجاح العمل الثوري وأعطتهما بعدا استراتيجيا بنيت عليه الثورة داخليا وخارجيا، زاد قوة وحماسة لجبهة التحرير الوطني في التوسّع والإيمان بإلزامية الكفاح والتحدي للمضي قدما نحو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وهو ما تحقّق بتضحيات جسام.

«الشعب» تنقل تفاصيل مؤلمة عن محتشد «رحى مبير»

شاهد على بشاعة جرائم الاستعمار في حق المجاهدين والمدنيّين العزل

يعتبر التّعذيب لدى المستعمر الفرنسي منذ السّنوات الأولى للاحتلال من بين أهم الاستراتيجيات التي ركّز عليها لوأد المقاومات الشّعبية، ومختلف الثورات التي قام بها الجزائريّون وصولا لثورة نوفمبر المجيدة، حيث ركّزت فرنسا الاستعمارية على التعذيب إلى غاية الاستقلال عبر المحتشدات العسكرية، ومراكز التعذيب التي خرقت فيها أبسط حقوق الإنسان، والتي لا تزال آثارها قائمة في النفوس والأبدان لغاية اليوم.

باتنة: حمزة لموشي

يتّفق المؤرّخون والباحثون على أنّ فرنسا الاستعمارية بدأت في تعذيب الجزائريين منذ 1830، ولم تتوقّف عن التنكيل بهم مخلّفة بذلك جروحا لن تندمل وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم نظرا للألم النفسي والجسدي الكبير الذي تسبّبت فيه هذه المحتشدات العسكرية.

«الشعب» التقت الباحث في التاريخ والاعلامي، شريف قوارف، للحديث عن ممارسة فرنسا الهمجية في حق المجاهدين والمدنيين العزل في مراكز التعذيب التي كانت تعد مسرحا ميدانيا لأبشع الجرائم التي لا تزال صورها راسخة وحيّة في ذاكرة المجاهدين، الذين استرجعوا في لحظات تأمّل وتفكير تلك المشاهد الصّادمة والمرعبة.

فيرمة طبيعية ورحى مركزان للتّعذيب

أكّد الأستاذ قوارف شريف أنّ فرنسا الاستعمارية تفنّنت في تعذيب الجزائريّين بشتى الأساليب والطّرق، محاولة منها طمس هويّتهم بتحويل فيرمات إلى محتشدات ومراكز تعذيب للمجاهدين والمدنيّين على غرار ما حدث بعين التوتة منذ دخولها أول مرة ذات سنة 1844م.

عادت «الشعب» إلى بعض هذه المحتشدات وما تحمله من تفاصيل مؤلمة تُخلّد لتلك المرحلة المفصلية من تاريخ الجزائر الضّارب في أعماق الحضارة الإنسانية وزيارة أحد أهم المعتقلات بمنطقة الأوراس المتواجد بمدينة عين التوتة المجاهدة، وهو معتقل «رحى مبير»، يقع في المدخل الجنوبي لمدينة عين التوتة بباتنة، ويعتبر معلما تاريخيا وشاهدا حيّا على فظاعة الجرائم التي ارتكبها الجلاّدون في حق المجاهدين والمدنيّين، الذين ضحّوا من أجل جزائر حرّة مستقلّة.

«رحى مبير» أو معتقل العار أو مركز الأشباح مثلما يحلو لكثيرين تسميته، هو قطعة أرضية ذات طبيعة فلاحية جزء منها مسقي، وقسم منها فيه بستان، وشجرتين من نوع الإجاص، يحدّها واد القصور من الجنوب الغربي، ويحدها واد سوناسي وجنوب شرق أرض البلدية، وفي الشمال تحدها أرض أولاد رداح، على هذه الأرض شيّدت عدة بنايات بالحجر والجير، والرمل، ومغطّاة بقرميد المنطقة، وهو عبارة عن بناية فيها طاحونة الفرينة، تشتغل عن طريق انحراف وادي القصور مجهّزا بتربينات، ومرفوعة من جهة على مستوى الأرض بطابق سفلي يحتوي الطابق الأخر على جهاز تنظيف وغسل.

أمّا الطابق الأرضي ففيه أسطوانة ذات سرعتين وعجلتين مزدوجتين من صنف La ferte، أما في الطابق الأول فهو حسب ما يتّضح من هذا المعلم التاريخي المهمل غربال مقسم، وثلاث رافعات وبكرات نقل إلى رمح القيادة مع مصعد الشحن.

وهناك بناية أخرى ذات طابق أرضي عادي مجاورة للسابق تستعمل كاسطبل لتربية الحيوانات على غرار الماعز، الخرفان، الدواجن وغيرها وهناك ايضا بنايتان آخرتان منفصلتان تستعملان كاسطبل أيضا، وبناية بالطوب سقفها قرميد فرنسي، ومستودع كبير مبني بأعمدة بقرميد فرنسي.

يتواجد بالمنطقة قطعتي أرض الأولى ذات مساحة 6.4 آر، وهي جزء من قطعة سهل رقم 14 من مخطط ماك ماهون (وهو الاسم الذي أخذت مدينة عين التوتة حاليا تسميتها الإدارية)، محاذية من الجانبين نفس القطعة المذكورة، ساقية منحرفة في الجنوب هي عبارة عن جدول في الشمال، والقطعة الثانية مساحتها حوالي 40 آر تشكّل القطعة رقم 15 من نفس المخطط، وتتّصل بالقطعة المذكورة سابقا بالفائض من قطعة 15 المحاذية لقطعة فيرنادي في الشمال.

وكل هذه القطع حسب الباحث في شؤون التاريخ بالمنطقة، شريف قوارف، تعبرها القناة التي سبق ذكرها، ومجموع مصنع الكهرباء بمركز عين التوتة، آلات، عجلات ميكانيزم، أجهزة تشغيل، آلات قياس ودلاء، وغيرها.

وتوجد بالقرب من هذا المعلم الذي حوله الفرنسيون لمحتشد لتعذيب المجاهدين بئر عميقة بداخل إحدى بناياتها كانت تستخدم لأغراض متنوعة يعود تاريخ بناء الرحى بين 1880 إلى 1904، نظرا لدخول قوات الاحتلال إلى مدينة عين التوتة سنة 1844، والكولون عام 1872، حيث كان الرحى ملكا لأحد المعمرين اليهود، ثم صار ملكا لمارسيل مبير.

معتقل العار يُوثّق لهمجية الفرنسيّين

يتحدّث شهود التّاريخ عن عرض البناية وكل ما فيها للبيع في المزاد العلني ذات ثلاثاء من عام 1939 عن طريق المحكمة، لأنّ صاحبها أثقلته الديون، فاضطر إلى بيعها عن طريق المحكمة، وإبان الثورة التحريرية المباركة وبالضبط سنة 1956 تحوّلت هذه الفيرمة إلى محتشد ومعتقل ومركز تعذيب (اليد الحمراء)، ويكفي أن يُذكر لدى الأسرة الثورية بالمنطقة لتعود إلى أذهان المجاهدين وعائلاتهم فصول العذاب الأليم، الذي ذاقوه على أيدي المستعمر الغاشم.

وفي هذا الصدد، يشير الأستاذ قوارف إلى أن الآراء والشهادات الحية حول محتشد اليد الحمراء بعين التوتة متباينة، بين من كان يدير والمسؤول الأول عن المعتقل، فمنهم من يرى أنّ فيلكس وأحدهم يقول النقيب «شابو» ومجاهد آخر يقول «جعفر» كان سيد التعذيب بالمحتشد، وفعلا قام بأعمال وحشية في حق المجاهدين وذويهم وأذاقهم أشد نواع العذاب، وهو من أصل يهودي حيث قُتل أبوه في الجزائر العاصمة من طرف المجاهدين، وجاء إلى عين التوتة بنية الانتقام والثأر لأبيه.

وقد حاولت اليد الحمراء، في هذا المركز بشتى الطرق والوسائل أن تطيح من عزيمة المجاهدين وتقهرهم ليعود عن هدفهم الأساسي، وهو مواجهة الاستعمار والسعي بكل ما أوتوا من قوة للتحرر، فلم تنفع الأساليب الوحشية ضدهم من الفرنسيين، لأن الثبات والإيمان بعدالة القضية كان أقوى من كل مخططات الاستعمار الفرنسي.

مجاهدون يتذكّرون تفاصيل صادمة

لا يزال المجاهد عمار تواتي يتذكّر تفاصيل صادمة وقاسية عن هذا المعتقل، وكيف ألقي عليه القبض بقرية «بتافرنت» ليتم نقله مباشرة إلى منطقة الغجاتي، ثم إلى مركز التعذيب حرى مبير، ومُورست عليه شتى أنواع العذاب وفصوله، حتى أنه أجبر مع آخرين من الجنود على الغطس في حوض ماء متجلد، وهم مجردين من الثياب في طقس بارد أفقد غالبيتهم الوعي نظرا لقساوة الطبيعة في فصل الشتاء في المنطقة التي تتميز بانخفاض شديد في درجات الحرارة.

أما المجاهد إبراهيم بوعكاز، الذي كان عضوا في اللجنة المكونة من 35 عضوا منهم بلحسن، معتصم ومحمد هوادف السويسي، والشهيد الرمز قوارف لخضر الذي يترأّس اللجنة، ألقي عليهم القبض جميعا في فسديس، ليأخذوا نصيبهم من حقد الفرنسيين وغطرستهم عبر تعذيبهم بطرق وتقنيات بشعة جدا تقشعر لها الأبدان بمجرد تذكرها، ليحولوا حسب قوارف إلى بورعباس بالقنطرة.

أما المجاهد موسى زيتوني فيتذكر رحى مبير بكثير من الألم، ويشير إلى أنه كان من بين المجاهدين الذين تلقوا تعذيبا قاسيا بالمحتشد في مدينة عين التوتة من طرف أحد الحركى المعروفين، ويروي تفاصيل أحد فصول العذاب أنه أجبر على الجلوس على كرسي مقيد اليدين والرجلين، ووضعوا الخيط المكهرب في أماكن حساسة من جسمه عدة مرات، حتى فقد وعيه، وهم يسألونه بخصوص علاقته بأحد المجاهدين الذي نغص عليهم عيشهم بسبب بطولاته، ليتم تحويله إلى الرحى (مركز التعذيب) ووضعوه في إحدى الغرف المظلمة والموحشة، وكأنه في مدينة أشباح والهدف هو تخويفه ليعترف بما يملك من معلومات عن الثوار.

ويواصل الأستاذ قوارف سرده لتفاصيل تعذيب المجاهدين في هذا المركز بالقول، إن المجاهد موسى زيتوني تعرض للاستنطاق في منتصف الليل من طرف اثنين من العسكر، وهما جزائريان مجندان مع فرنسا، طرحا عليه عدة أسئلة حول هوية بعض المجاهدين، ويؤكد أن كل ردوده كانت دائما بالنفي، لتحدث المفاجأة ويقدم له الجنديان خدمة جليلة تتمثل في مساعدته على الهرب، حيث تقدم إليه أحدهم مبتسما وقال له: هل تريد الهروب؟

فصول مؤلمة وصور همجية للتّنكيل

قاما بمساعدته فعلا على ذلك وإعطائه حقيبة ظهر فيها ألبسة وخراطيش وقنابل يدوية وبعض الأغراض، وجهاه إلى المسلك الذي سيأخذه وقالا له: اجتز الوادي لتتجنب نباح الكلاب، وغيرها من التوصيات، وأعطياه رسالة شفهية ليبلغها لأحد، ويضيف انه اجتاز الوادي، واتجه صوب قرية تمارة، ثم معافة محملا بالغنيمة حتى وصل إلى معسكر جيش التحرير.

ومن بين العائلات التي اعتقلت وعُذّبت نجد حسب الباحث قوارف عائلة مجاهدة من دوار أولاد سلطان بعين التوتة دائما، اعتقلت بكاملها، ونقلت إلى مركز التعذيب، حيث تعود تفاصيل مأساة هذه العائلة، عندما كان العدو الفرنسي في عملية تمشيط واسعة ودقيقة بجبل أولاد سلطان، وشى أحد العملاء بأن عائلة بوهنتالة تدعم المجاهدين، وتقدم لهم المؤونة والمساعدة في كل مرة، ويكشف مكان تواجدهم داخل المركز «المخبأ»، فتحوّلت مباشرة عناصر جيش الاحتلال الفرنسي وبسرعة نحو المكان المذكور، ليلقوا عليهم القبض داخل «الكازما»، فأخرجوهم الواحد تلو الآخر مع الضرب والشتم والإهانة، وقام أحد الجنود الفرنسيين بضرب الشهيد موسى بوهنتالة بمؤخرة الكلاش ضربة واحدة على صدره أسقطته أرضا، وعندما سقط أضاف له ضربتين من الخلف، فسقط شهيدا بعين المكان وعلى مرأى ومسمع من باقي أفراد عائلته بغية ترهيبهم.

وكان الشّهيد معلم القرية، وكاتب مع المجاهد أحمد أو بالة المكلف بتموين المنطقة الأولى (دلندة أحمد)، حيث كان يمون جزءا من المناطق الشرقية، من المخازن الموجودة في «إقرعمر» وهي كازمة بأولاد عوف، ثم اقتادوهم نحو مركز التعذيب، بعد حرق المنازل واتلاف المحاصيل وكل من صادفهم حتى الحيوانات لم تسلم من بطشهم وتجردهم من الإنسانية.

وكان من بين أفراد العائلة الذين اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب المجاهد مسعود بوهنتالة، مسؤول الفدائيين، عذب أشد العذاب، حيث تفنّن الجلاّدون في تعذيبه بالمناوبة، لكنه بقي صامدا شامخا كصمود جبال الاوراس الأشم، وقبل الاستقلال بأيام حول إلى المستشفى، وأطلق سراحه بعد الإستقلال مباشرة، أما عبد السلام بوهنتالة ومجيد بوهنتالة، فأطلقا سراحهما لصغر سنهما بعد تخويفهما واهانتهما بالضرب على الخد، حيث مكثا قرابة عشرين يوما.

أما المجاهد أحمد رحمون، فيتذكر تعذيبه بهذا المركز أين تم وضعه رفقة 12 معتقلا في غرفة واحدة، لا تتسع إلا لـ 5 أفراد، وهذه هي الإهانة والتمهيد للعذاب النفسي ثم الجسدي، ونظرا لكبر سنه وقساوة التعذيب الذي تعرض له في تلك الفترة، حال ذلك دون تذكره لإسم الجندي الفرنسي الذي قام بتعذيبه، مرجحا ان يكون اليهودي فيلكس، هذا الأخير كان يأتي ليلا، ذو لحية سوداء، وفي النهار لا توجد تلك اللحية، يبدو أنها مصطنعة لإدخال الرعب في قلوبهم، ويتلذذ بتعذيبه برميه في الماء المتجلد في الشتاء ومجرد من الثياب، وربطه من رجليه ورميه في الجب بالحبل رأسه من تحت ورجليه من فوق، حتى يفقد وعيه، وتتكرر هذه العملية عدة مرات، وآخرها أجلسوه بعنف وقوة على زجاجة خمر، ثم أجبروه على شربها.

إنّ معتقل رحى مبير عيّنة بسيطة عن المعتقلات ومراكز التعذيب التي تجرّدت فيها فرنسا من إنسانيتها بتحويلها إلى مراكز تعذيب ومحتشدات، لا تزال شاهدة على الجرائم التي ارتكبتها في حق الجزائريّين.

أ.د/ محمد قدور أستاذ التعليم العالي - المركز الجامعي لتيبازة

نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا غداة اندلاع الثورة

تمثلت استراتيجية الثورة في الانتشار داخليا بالموازاة مع الانتشار خارجيا لجلب الدعم المادي والدبلوماسي، كونها متأكدة أن بقائها محصورة داخل الجزائر لن يحقّق لها النتائج المعلنة، لأن الضغط على فرنسا وإحراجها يتجلى في محاربتها في عقر دارها وبين حلفائها، بإعلام الرأي العام الأوروبي وتجنيده في سبيل دعم القضية الجزائرية، لهذا عمل قادة الثورة على تشكيل خلايا بالخارج وبخاصة في الدول الأوروبية لنقل الرعب إلى المعسكر الآخر.

كانت سويسرا من بين أهم الدول الأوروبية التي أولتها جبهة التحرير أيما اهتمام مع بداية الثورة إضافة إلى فرنسا، بلجيكا وألمانيا، كونها كانت مكان التقاء ومركز عبور المناضلين الجزائريين، كما استخدمت كقاعدة للدعم المادي للثورة، خاصة بالأموال والعتاد، حيث تبرز لنا بعض وثائق الأرشيف سواء الفرنسية أو السويسرية نماذج من هذا النشاط الذي امتد طيلة سنوات الثورة فكيف كان النشاط الثوري في إحدى أهم الدول الأوربية المعروف عنها التزامها الحياد الدولي؟.

حاولت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تجعل من سويسرا مكانا آمنا لتنقلهم ونشاطهم منذ البداية، فاقتصر نشاط أعضاء الجبهة على الدعاية وتشكيل خلايا لجبهة التحرير مع جمع الأموال، إضافة إلى الدعم الإعلامي، وحاولت قدر المستطاع أن تبعدها عن الصراع المسلح مثلما كان عليه الحال في فرنسا، عدا محاولة تفجير السفارة الفرنسية بتاريخ 14 جويلية 1956.

لتكون بذلك سويسرا المكان المفضل لالتقاء النشطاء الجزائريين حسب ما جاء في جريدة Journal de Genève بتاريخ 22 جوان 1955، عندما تطرّقت لنشاط بعض الثوريين الجزائريين على الأراضي السويسرية، نقلا عن تصريح مراد طربوش للشرطة السويسرية. يذكر هذا الأخير أنه دخل سويسرا على مرتين منذ اندلاع الثورة، المرة الأولى كانت بين ديسمبر 1954 وجانفي 1955، أما المرة الثانية فكانت بين 6 و23 أفريل 1955 وكانت مهمته هي الإجتماع مع بوضياف ونقل تعليماته لداخل فرنسا.

1 - سويسرا كقاعدة خلفية لتأمين الأموال للثورة:

لم يتأخر الجزائريون في استغلال سويسرا كمقر لدعم جيش التحرير الوطني وممر آمن للأموال، فبدأت قيادته في ربط علاقات شخصية ونسج شبكة لجمع الأموال من أجل شراء الأسلحة خاصة في المرحلة الأولى لاندلاع الثورة، إن هذه المغامرة لم تكن مجانية بالنسبة للجزائريين، بل نتائجها انعكست بسرعة على أرض الواقع.

في وثيقة عثرت عليها الشرطة الفرنسية سنة 1956 حول المبالغ المالية التي جمعتها خلايا جبهة التحرير في فرنسا، بلجيكا، ألمانيا وسويسرا، أنها تجاوزت 15.063.000 فرنك فرنسي، يضاف إليها مبلغ 490.770 فرنك فرنسي تتمثل في غرامات مختلفة، ومبلغ 253.604 عبارة عن عائدات مبيعات الجرائد،

ومثّلت عائدات الضرائب التي فرضتها جبهة التحرير على بعض التّجار والمُلّاك رقما مهما حيث بلغ 2.682.126 فرنك فرنسي، من جهته بلغ مبلغ اليوم إلى 3.518.000 فرنك فرنسي.

وباختصار، فإن مجموع المبلغ المالي الذي ذكرته الوثيقة بعملية حسابية بسيطة بلغ حوالي 22.007.500 فرنك فرنسي. وبالرغم من أن عملية جمع الأموال كلّفت الجزائريين الكثير من التعب والعناء، وكلّفت البعض الإعتقال والمتابعة، إلّا أن الأصعب في هذه العملية تمثّل في البحث عن الكيفية التي يتمّ بها توصيل هذه المبالغ ليستفيد منها جيش التحرير الوطني في الجبال الجزائرية وبخاصة في شراء السلاح الذي كان شريان الثروة وعمودها الفقري وأحد أهم عوامل نجاحها في مواجهة جيش فرنسي لديه كل الإمكانات العصرية.

انصبّ تخطيط جبهة التحرير في البداية على إنشاء شبكات للدعم في أوروبا وبناء علاقات وتهيئة أرضية لتنفيذها، فكانت سويسرا تتوفر على كل الشروط الملائمة لتنفيذ هذه العمليات، ليستغل قادة الثورة تساهل القانون السويسري في التعاملات المالية، فأموال بهذه الكمية يتوجب إيجاد قنوات رسمية لتحويلها، لذلك قاموا في أول الأمر باختيار البنوك التي تسمح بإيداع هذه الأموال في حسابات بأسماء مستعارة دون شروط ثم في مرحلة ثانية اختاروا تُجار، وحتى سياسيين (من مؤيدي الثورة، مثلما حدث مع وزير الاقتصاد المغربي سنة 1958)، لتحويل هذه المبالغ بأسمائهم.

وفي الأخير تمّ إشراك بعض الشخصيات السويسرية من عمال البنوك في هذه العملية مثل فرانسوا جونو François Genoud الذي لقبه جاك فرجاس ب» بنكي جبهة التحرير» كانت تربطه علاقة صداقة قوية مع كل من بن بلة، حيث كان يشغل منصب مهم في البنك العربي في جنيف، وهو من أبرز البنوك السويسرية التي قامت بأدوار مُهمة في تحويل الأموال الموجّهة لجبهة التحرير من أوروبا إلى الجزائر ومصر وتونس.

ففي تقرير للخارجية الفرنسية تّم سنة 1956 تحويل ما قيمته 400 مليون فرنك فرنسي موجهة خصيصا لاقتناء عتاد حربي لصالح جبهة التحرير الوطني، ويذكر تقرير للشرطة الفرنسية أن أهم البنوك التي قامت بتحويل الأموال لصالح جبهة التحرير، مستغلة بعض الثغرات في القانون الفيديرالي السويسري الذي يضمن سرية التعاملات في مثل هذه الحالات، ومن بين البنوك التي ذكرها التقرير

-Volksbank.
-Crédit Suisse.
-l' Union du Banques Suisse.
-Banque de Commerce de Genève.
-Handels Bank du Zurich.

وتذكر وثائق الأرشيف أن البنك الأخير Handels Bank du Zurich تمثلت مهمته في تحويل الأسلحة والملابس العسكرية إلى تونس، وقد بلغت الأموال التي تّم تحويلها من خلال البنوك السالفة الذكر حوالي 11 مليار فرنك سنة 1958.

أما عن الجهات التي كانت تدعم جبهة التحرير عن طريق هذه البنوك السويسرية فيذكر التقرير، أن هناك مبالغ تمّ تحويلها عن طريق جامعة الدول العربية حوالي 2.200.000.000 فرنك فرنسي، الصين 90.000.000 فرنك، الهند 88.000.000 فرنك، ألمانيا الديمقراطية 30.000.000 فرنك وأخيرا الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) حوالي 21.000.000 فرنك.

هذه التعاملات لم ينفها الطرف السويسري، بل وفي نفس السياق نجد وثيقة من وثائق أرشيفه الدبلوماسي مؤرخة في 31 جويلية 1958 تؤكد على قيام بنك أمريكي بصب ما قيمته 500.000 دولار أمريكي لحساب فرحات عباس، على أن يكون ضخّ هذا المبلغ في حساب وزير الاقتصاد المغربي الذي يتكفل بدوره لإيصاله لصاحبه.

ويؤكد مدير البنك، أن هذه العملية لا تُشكل أيّة صعوبة. الذي نفهمه من خلال هذه الوثيقة أن البنوك كانت تعلم مصدر ووجهة الأموال لكنها كانت وبالنظر إلى القانون السويسري لا يمكنها أن تكشفه أو تصادره.

ولم يقتصر النشاط الثوري فوق الأراضي السويسرية على استغلال البنوك فقط، بل امتد إلى أوساط فئات المجتمع المدني الذين وقفوا موقف الداعم للقضية الجزائرية. ونتطرّق إلى جزء منه من خلال ما توفر لدينا من الوثائق الأرشيفية في المبحث التالي.

1 - دعم الشعب السويسري لجيش وجبهة التحرير الوطني ونشاط شبكة جونسون:

لم يتوقف دعم الثورة على شخصيات بعينها، بل انتقل إلى جزء هام من الشعب السويسري لم ير في الثورة إلا عدالة القضية التي تحملها، وتذكر إحدى الوثائق الأرشيفية مؤرخة في 27 أكتوبر 1960، أن سويسرا كانت تمثل مقر التقاء ونشاط قادة الثورة حتى قبل اندلاعها، وهنا نذكر أن آخر لقاء لإعلان الحركة التي ستقود الثورة كان شهر أوت 1954 بفندق النخيل في بيرن السويسرية بحضور كل من بن بلة، ديدوش، بن بولعيد وبوضياف.

ولم يكن هذا الأمر ليتمّ لو لم يتأكد هؤلاء القادة من دعم الشعب السويسري لهم وهو ما يؤكده الصحفي السويسري شارل هنري فافور الذي يؤكد بأن «دوافع هؤلاء السويسريين كانت متباينة وقد تختلف من شخص لآخر، ولكنها كانت تلتقي جميعها في اقتناعهم جميعا بواجب نصرة شعب يناضل ضد قوة استعمارية». ومن بين مظاهر دعم الشعب السويسري للثورة نذكر تأسيس لجنة باسم (سويسرا – الجزائر) لدعم الثورة، كما انخرطوا في العديد من الحركات المضادة للاستعمار مثل حركة «الشاب المقاوم « و»الحركة ضد الاستعمار الفرنسي MAF»..

ولا يمكن الحديث عن الدعم الشعبي دون أن نذكر شبكة جونسون التي كان لها نشاط كبير في سويسرا. توزع عملهم بين إقناع الشباب بدعم الثورة، وإطلاق دعوات صريحة بعدم التجنيد في الجيش الفرنسي، إضافة إلى مطالبة الجنود بالفرار من الثكنات في الجزائر ،ضمت العديد من المثقفين، وتُعتبر شبكة جونسون من أهم مظاهر دعم الأوروبيين للثورة وأشهرها، ليس في طريقة عملها والدعم الكبير الذي قدّمته للثورة خاصة في مجال جمع الأموال فحسب، بل في نوعية الأشخاص التي ضمتها هذه الشبكة.

ويعكس نشاط هذه الشبكة توجها شعبيا وسياسيا داخل فرنسا من الاستعمار خصوصا ما تميز به من بربرية وهمجية وسلب لحقوق الجزائريين وعلى رأسها الحق في الاستقلال، حيث فضح نشاط شبكة جونسون إزدواجية الخطاب الذي اتسم به السياسيون الفرنسيون تجاه شعبهم، فهو يرفع راية الحقوق والمساواة، ولكنه يطبق التضييق والدكتاتورية في كل من يعارض توجهاته الإستعمارية، هذه السياسة جعلت الكثير من الفرنسيين والأوروبيين الشرفاء يسيرون في طريق معاكس للحكومة، بل أن أكثر راديكالية عندما نجدهم يتجندون لخدمة ودعم الثورة التحريرية مما أدى إلى اتساع رقعة المؤيدين امتدت للدول المجاورة.

وتُعتبر سويسرا من بين محطات نشاط هذه الشبكة، حيث كانت أراضيها ساحة نشاط وتنقل أعضاء هذه الشبكة شملت شخصيات سويسرية، كانت مساهماتهم تتنوع بين المشاركة في إيواء الجزائريين، وكذلك الجنود الفارين من الجيش الفرنسي مثلما كان يقوم به الصحفي جاك بارتيلات Jack Berthelet أحد أعضاء هذه الشبكة والمقيم في سويسرا، والدعاية لصالح جبهة التحرير واستقلال الجزائر.

«إيفلين سيلرو» كانت تجتاز الحدود الفرنسية السويسرية بسيارتها تحمل الأموال لصالح الثورة

إضافة إلى جمع التبرعات وتقديم الدعم المادي للثورة، ومن بين هذه الأعمال نذكر تقديمهم لسياراتهم من أجل تنقل أعضاء هذه الشبكة واستعمالها في نقل السلاح والألبسة والعتاد، إذ يذكر الصحفي والكاتب السويسري شارل هنري فافرو أنه من بين أوائل السويسريين المنخرطين في شبكة جونسون امرأة تدعى

«إيفلين سيلرو» التي أصبحت فيما بعد مشهورة بعضويتها في المجلس الدستوري، والتي بدأت بتهريب وإيواء الطبيب بولحروف نفسه قبل أن تُساهم في النّضال إلى جانبه بصحبة آخرين، حيث كانت تجتاز الحدود الفرنسية السويسرية بسهولة على متن سيارتها المكشوفة وهي تحمل حقائب مملوءة بالأموال لصالح الثورة الجزائرية.

وقام فافرو نفسه بالمشاركة في عمل هذه الشبكة من خلال استضافته في بيته في لوزان، مرات عديدة، فرنسيس جونسون، رئيس شبكة حاملي الحقائب الذي كان ينقل معه الأوراق المالية ليخبئها ثم ينقلها من أجل إيداعها في مصرف «كريدي سويس» لتشكل ما عُرف فيما بعد بأموال جبهة التحرير الوطني .

بيان الصومام تم طبعه في مطبعة سويسرية:

من مظاهر تغلغل شبكات إسناد الثورة الجزائرية في المجتمع السويسري هو استخدام مطابع سويسرية، حيث تكفلت بطبع وثائق ومناشير وكتب صنفتها فرنسا في خانة الممنوعات مثل كتاب «القضية LA QUESTION» والذي تم إعادة طبعه في سويسرا.

ومن جهته يؤكد المؤرخ فافرو أن وثائق الصومام كانت تُطبع في سويسرا وتُنقل عبر شبكات حاملي الحقائب إلى التراب الفرنسي، ويضيف فافور: «أن فكرة طبع ميثاق الصومام أتت من معاون الطبيب بولحروف رئيس مكتب اتصال الثورة الجزائرية في لوزان، سيرج ميشيل الذي وجهنا إلى مطبعة صغيرة في منطقة إيفردون لصديق يدعى كورناس كان يهتم بطبع أطروحات الطلبة وما شابه ذلك»، وقد تعرضت هذه المطبعة لمراقبة الشرطة عندما تم اكتشاف أن كورناس يشتري كميات من الورق والحبر تفوق بكثير ما كان يتوصل به من أعمال طباعة.

ولما حاول تبرير ذلك بأنه لطباعة أطروحة اكتشفت الشرطة السويسرية طبيعة هذه الأطروحة التي لم تكن غير ميثاق الصومام مما عرضه لغرامة مالية لا غير.

مراد عاتي، أستاذ الحضارة بجامعة قالمة

الدراسات الأكاديمية لتسليط الضوء على بطولات وأحداث طالها النسيان

في حديثه مع «الشعب» أبرز مراد عاتي أستاذ الحضارة بجامعة قالمة، وقيادي في أكاديمية الذاكرة الجزائرية أن تاريخ الثورة الجزائرية زاخر بالأحداث والبطولات والتضحيات، حيث لا تكاد تخلو منطقة من مقبرة للشهداء وأن معارك ضارية خاضها جنود جيش التحرير شملت تقريبا كل ربوع الوطن. لذا وجب تنويع الدراسات لتشمل كل النواحي والجوانب وتسلط الضوء على بطولات وأحداث طالها النسيان والتهميش.

يضيف الأستاذ الجامعي، أن رهانات الظرف الحالي تفرض على مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجامعات والمعاهد أن تواكبها وتضع إستراتيجيات واضحة للسير قدما نحو دعم الدراسات والأبحاث التي تعنى بثورة التحرير، بمرافقة الطالب وتوجيهه وتوفير المادة الأرشيفية له.

إضافة إلى ربط إتصالات بمن صنعوا الأحداث تعتبر عاملا مفصليا يساهم في تطور الدراسات التاريخية، وأن الإتفاقيات مع القطاعات الفاعلة توفر الدعم الضروري للباحث وتعطيه أريحية في التعامل مع الأحداث لرفع التهميش الذي طال مناطق قدمت الغالي والنفيس في مشوارها طيلة حرب التحرير.

الأبحاث الأكاديمية للمحافظة على الذاكرة

يقول الأستاذ عاتي، أن الأبحاث الأكاديمية في مجال التاريخ تعتبر من أنجع الطرق للحفاظ على ذاكرة الشعوب. ليست الجزائر بالإستثناء، فلقد أصبحت الدراسات المعمقة حول الثورة الجزائرية وسيلة للحفاظ على الذاكرة الجماعية للأمة خاصة مع التكالب غير المسبوق على تاريخنا المجيد. وتعتبر مرحلة النضال المسلح مرحلة مفصلية وصفحة مشرفة من صفحات الكفاح الذي خاضه الشعب الجزائري على مدار قرون ضد كل القوى الغازية.

ويضيف عاتي، أنه وجب على الجامعة الجزائرية أن تأخذ بزمام الأمور وتفعل كل الفروع والتخصصات المرتبطة بتاريخ الثورة بكل جوانبها، سواء منها العسكرية أو السياسية أو الإجتماعية للدفع بهذا المجال لأداء أدوار ريادية في الدفاع عن رسالة الشهداء الخالدة.

الأجيال الجديدة لا تعرف إلا القليل عن ثورة التحرير

أياما قبل تاريخ الفاتح نوفمبر حاولنا قياس مدى ارتباط الأجيال الجديدة بتاريخها المجيد الذي سطره الأجداد ضد واحدة من أعتى القوى الاستعمارية التقليدية في التاريخ المعاصر، فكانت الفجوة كبيرة.. كثيرون من جيل بأكمله لا يذكر عن ثورته التحريرية سوى بعض التواريخ البسيطة و أسماء شخصيات تتردد عند كل مناسبة تاريخية.

الشباب مازال ينظر للثورة المباركة بتلك النظرة المقدسة لأنها في النهاية عبدت لنا الطريق لنعيش بحرية اليوم، فقد خلفت لنا أمانة يتوجب علينا صيانتها، أمانة ثقيلة خطت بدماء مليون و نصف مليون شهيد ممن آثروا الوطن على أنفسهم وأهليهم وأموالهم، فإنه من الجحود أن نتنكر لكل ذلك مثلما يؤكد علاء الدين مديني صحفي قناة البلاد.

فتاريخ أجدادنا المجيد يفرض علينا مهمة مواصلة العمل لإعلاء راية الوطن عرفانا بتضحيات هؤلاء الرجال العظماء و اقتداء بقيمهم و مبادئهم . ويضيف ذات المتحدث أن ثورة التحرير ثورة مقدسة لا تجوز الإساءة لها حتى ولو من باب المزاح و التهكم مثلما يفعل كثيرون، لأنها مسيرة نضال طويل دفع خلاله أجدادنا أرواحهم ثمنا لنعيش نحن بكرامة و حرية.

إلياس بكوش

شهادات لمجاهدي قالمة تنقلها «الشعب»

خالتي الطاوس تتذكّر صورا بشعة للتعذيب

جمعت جريدة «الشعب» بمناسبة الذكرى السابعة والستون المخلدة لثورة الفاتح من نوفمبر المباركة مجموعة من الحقائق والشهادات التاريخية لمجاهدي منطقة الولاية التاريخية الثانية، تحديدا بمنطقة قالمة وضواحيها. فكان حديثا شيقا مع صناع الحرية أمثال المناضلة داودو الطاوس والحاج سعيد دحمون، ممن عايشوا الحدث.

قالمة: إلياس بكوش

بطولات ثورية راسخة من تاريخ المنطقة وذكريات لازالت المجاهدة دادو الطاووس واسمها الثوري «زكية» تتذكرها وترويها بالتفصيل وبكثير من التأثر، حيث لم تتوان في بداية حديثها عن إبداء استغرابها من إهمال جانب مهم في تاريخ الثورة التحريرية من طرف المؤرخين وكتّاب التاريخ، وهو الجانب المتعلق بمراكز التعذيب والاستنطاق التي أقامتها قوات العدو بعديد المناطق عبر الوطن، والتي لا تزال في طي النسيان بالرغم من مرور أزيد من 6 عقود.

تقول المناضلة دادو الطاووس، إن كل الشعب الجزائري سنوات الثورة قد شارك بطريقة أو بأخرى، فليس فقط الذي صعد الجبال من صنع التاريخ، بل كذلك الذين آووا المجاهدين أو أعانوهم على الاختباء أو حتى ساعدوا الثورة بكسرة قمح أو شعير وقربة لبن بالقليل..

تتذكر خالتي الطاوس صور بشعة للتعذيب الذي كان يمارس على النساء بقيادة الضباط الفرنسيين التي كانت تزداد قسوة ووحشية، كلما ألحق جيش التحرير خسائر بجنود المحتل الفرنسي.

تحتفظ منطقة قالمة تحديدا في تاريخها الثوري بمشاهد مؤلمة لازالت راسخة في ذاكرة من عايشوا تلك الفترة، وهي تعكس بشاعة جرائم المستعمر الفرنسي، الذي سارع لإقامة المحتشدات ومراكز التعذيب بالمنطقة، في محاولة لترهيب سكانها ووضع حد للمد الثوري وتجفيف منابع الدعم والإسناد للثوار في الجبال.

في معلومة قد تبدو غريبة للبعض أكدت المناضلة الحاجة الطاووس، أن بعض الحركى الذين تعرفهم، قدموا الدعم للمجاهدين خاصة بالمعلومات وأحيانا بالتستر على أسماء الثوار والمسبلين.

وتقول المناضلة زكية، أن الاستعمار الفرنسي عمد إلى إهانة سكان قالمة والمداشر التابعة لها، وتجريدهم من إنسانيتهم بإقامة المحتشدات، والتي كانت في كل من عين خروبة، وبني عدي، وحمام دباغ، وقام المستدمر بتعيين الحركى للإشراف على هذه المخيمات والعمل على جمع المعلومات عن الأشخاص الذين يساندون الثوار سعيا لوقف الإمدادات، وكذا شن حملات مداهمة وتفتيش الأكواخ والتعدي على حرمات السكان بطريقة بعيدة كل البعد عن الإنسانية.

ولدت الطاوس دادو بتاريخ 26 / 02 / 1926، في بلدية الفجوج على بعد 10كلم شمال شرق عاصمة الولاية قالمة، من أبوين جزائريين وكانت البنت الوحيدة بين أفراد أسرتها فقد أنجبت والدتها 4 شبان، كان لوالدتها التأثير الأكبر في حبها للوطن، فقد كانت أول من زرع فيها ذلك الحب وكنت دائمة التذكير لها بأنها جزائرية لا فرنسية، على الرغم من صغر سنها آنذاك.

إنخراط زكية في ثورة نوفمبر

انضمت «الطاوس» إلى جبهة التحرير الوطني بشكل رسمي، للكفاح ضد الاحتلال الفرنسي في عام 1957، وهي في الثلاثين من عمرها، ولكن بداية النضال ضد الوجود الفرنسي في الجزائر بدأ قبل هذا التاريخ بأربعة عشر سنة، تحديدا سنة 1944، فقد كانت من الشخصيات المساهمة في أحداث الثامن ماي 45 المفصلية وعنصرا فاعلا في نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية.

كانت زكية تقوم بجمع الذخيرة، والخياطة وجمع الدواء وإرساله إلى المجاهدين في منطقة حمام دباغ، ونظراً لبطولاتها أصبحت المطاردة رقم 1 حتى ألقي عليها القبض في 1961، والسبب كان إمساك الدرك الفرنسي رسالة موجهة إلى المجاهدين، تحت إسمها المستعار (زكية) وأثناء التحقيقات لم تكف التهم لإدانتها فبقيت شهرا واحدا في السجن، وفي يوم 3 ديسمبر عام 1961 ألقي القبض عليها مرة أخرى في منطقة السكة الحديدية (القنطرة الحمرة) في طريقها إلى بلدية «مجاز عمار»، وكانت تحمل أدوية وملابس عسكرية، وكذا بعض الذخيرة، وهي حامل.

قضت ستة أشهر في سجن قالمة مع المناضلات الجزائريات منهم (اومدور تونس، وكذا المجاهدة بية حنون رحمها الله و زبيدة كماش)، وهنا توفي جنينها ببطنها قبل أن ترسل إلى مستشفى قسنطينة.. و بتاريخ الرابع ماي 1962 خرجت من سجن قالمة بعد معاناة طويلة بالرغم من قصر الفترة التي قضتها في الاعتقال.

كانت أخبار المجاهدين تأتيها في السجن، قبل الإعلان عن استقلال الجزائر أخبرها أحد جنود الاحتياط يدعى (جون بوشي)، من مدينة تولوز أن الجزائر ستستقل، وأن بن بلة تحت الإقامة الجبرية في مدينة تولوز ولم يمت.

وبعد الإستقلال جاء ذات الجندي الفرنسي إلى مدينة حمام دباغ، لزيارة المجاهدة «طاوس» التي كان يدعوها أمي البطلة، وإلى الآن مازالت تسأل عن أخبار ذلك الجندي الذي كان يساعد المناضلات بالمعاملة الحسنة في السجن بقالمة.

وتروي الطاووس دادو ما وقع ذات يوم جمعة من سنة 1961: «قمت بتحضير «الشخشوخة» وإرسالها إلى المجاهدين مع ابني البكر رحمه الله «سليم بكوش» إلى منطقة البياضة بالقرب من جسر السكة الحديدية بين مجاز عمار وحمام دباغ، و في الطريق فوجئ ابني بوجود عدد من الجنود الفرنسيين وكذا بعض الحركى، في ذات المنطقة وذلك لإلقاء القبض على ثلاثة مجاهدين من بينهم محمد بولاز، إسماعيل لعفيفي المدعو شباب و عمار جريبي.. «.

وتضيف:» تم تفتيش ابني للتحقيق معه بخصوص الأكل ، فأخبرهم بأنه لخالته و أنهم اعتادو إرسال الطعام كل يوم جمعة إليها، فأطلق سراحه لكن كان احد الحركى يراقب سليم وهو يمشي، وإذ بشخص يلتقي بسليم.. إنه المجاهد اسماعيل لعفيفي فأخبره بأن الجيش يحاصر المنطقة وأنهم في خطر».

وتواصل حديثها: «مراقبة الحركي لسليم وتتبع خطواته مكنته من كشف وجود جماعة إسماعيل لعفيفي وعمار جريبي ومحمد بولاز، فتمت محاصرة المكان ووقع إشتباك بين الطرفين لمدة ساعتين، استشهد خلاله محمد بولاز، وألقي القبض على إسماعيل لعفيفي الجريح وعمار جريبي بعدما نفذت منه الذخيرة».

وفي ذلك اليوم تضيف الحاجة طاوس تمّ مفاجأتي في بيتي من قبل الدرك الفرنسي ومعهم الحركى فقال أحدهم لي «جماعتك تحكموا وفيهم لي مات» فألقي القبض علي المجاهدة.

كانت تضع الرسائل في شعر أولادها

كانت «دادو الطاوس» تستعمل عدة حيل لإيصال الرسائل إلى المجاهدين.. كانت تقوم بتربية شعر أولادها وتضع الرسائل فيه لكي لا يكتشف أمرها، في بعض المرات يكتشف أبنائها الأمر تقول لهم بأنها وضعت لهم «كتاب الحجاب» لكي تذهب عنكم الخلعة.

من أبرز المجاهدين الذين عملت معهم في المنطقة، «إسماعيل مرواني» الشهير ب»قمبولة»، السعيد بن عياد، قبطان بوروح، الإخوة العفيفي (على وإسماعيل شباب) وبعد الإستقلال عملت في مركز الراحة للمجاهدين حتى التقاعد.

شقيق الشهيد الطيب الفرجيوي:

هكذا تمّ القبض على أباء المجموعة المفجرة للثورة وتعذيبهم

■ عائلة بن ساعد فقدت الابن والمعيل

تعرف ولاية خنشلة تاريخيا بمكان اطلاق أول رصاصة ليلة الفاتح نوفمبر 1954، إيذانا بتفجير ثورة التحرير الوطني ضد المستعمر الفرنسي، وليلة الهجوم على 5 مواقع محددة منها دار الحاكم ومقر الجندرمة، حيث تم مقتل أول ضابط فرنسي المسمى الملازم «دارنو»، فثارت بذلك ثائرة فرنسا لتتحرّك في كل الاتجاهات وبكل الطرق لمحاولة إخماد الثورة في مهدها، إلا أن صمود المفجرين وصبر عائلاتهم وذويهم عمل في الاتجاه المعاكس.

خنشلة إسكندر لحجازي

تنقلت «الشعب»، إلى بيت صالح بن ساعد شقيق مسؤول التسليح بالولاية التاريخية الأولى الشهيد «بن ساعد الطيب» المدعو الطيب الفرجيوي عضو مجموعة الأربعين التاريخية المفجرة للثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954، ليحدثنا عن معاناة العائلة خلال تلك الفترة من انتقام وتعذيب ومضايقات وغيرها على يد البوليس الاستعماري الفرنسي حينها.

يكشف صالح بن ساعد، أنه عمل طول حياته على جمع شهادات رفاق أخيه في الجهاد رحمهم الله وشهادات الأقارب وحتى إداريين وعناصر في الشرطة الفرنسية من الجزائريين رصدها بعد الاستقلال، حول مسيرة أخيه الجهادية ونضاله السياسي والكثير من التفاصيل حول ثورة نوفمبر وخباياها.

كان محدثنا يبلغ السابعة من العمر سنة 1954 ولا يمكنه في هذا السن أن يتذكر ويستوعب كل الأحداث الحاصلة للعائلة وهول الثورة بمدينة خنشلة، ناهيك عن أن شقيقه استشهد سنة 1957 في معركة دامية مع المستعمر دون أن يتسنى للعائلة رؤيته منذ مغادرته إلى الجبل قبل ليلة الفاتح نوفمبر دون إخبارهم.

عاد محدثنا، إلى صبيحة أول نوفمبر 1954، قائلا «على الساعة العاشرة صباحا في أول نوفمبر بعد ساعات من تفجير الأماكن الخمسة على يد مجموعة الأربعين، شنت الشرطة الفرنسية حملة مداهمات واعتقالات واسعة طالت أباء الشباب مفجري الثورة وأمرتهم باستعمال كل الطرق والأساليب لانزال أبنائهم من الجبل وحثهم على العدول عن الثورة بكل الطرق، ليتم بعد ذلك تحويل مجموعة من أباء الفجرين إلى مركز التعذيب في بلدية متوسة شمال خنشلة أين تم تعذيبهم ومن بينهم الطاهر بن ساعد المدعو النوري والد الطيب بن ساعد».

ويضيف: «لقد اخبرني المسمى عباس محمد رحمه الله بعد الاستقلال والذي كان يعمل شرطيا إبان الاستعمار، انه شاهد على عمليات التعذيب التي مورست ضد والده والتي لم تثنه عن موقفه وقال لمعذبيه حينها 'روحوا جيبوه أنتوما'» يقصد ابنه الطيب المتواجد بالجبل».

ويشير محدثنا في هذا الصدد، إلى تدخل السيناتور الهاشمي بن شنوف حينها لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراح أباء المفجرين وهو ما تمّ فعلا، علما أن مجموعة الأربعين رجع منها 26 فقط إلى الجبل ليلة نوفمبر بعد عمليات التفجير وتم القبض على الباقي في مدينة خنشلة في الفاتح نوفمبر 1954.

رقابة مشدّدة على منازل المفجرين واعتقالات مستمرة لوالدي

ويروي محدثنا أنه «بعد اطلاق سراح والدي وبعض أباء المفجرين الأخرين، دخلت العائلة في معاناة أخرى حيث شدّد المستعمر الرقابة على منازل المفجرين ومنهم منزل العائلة وجندت المخبرين المدنيين لمراقبتهم في كل الأوقات بغية الإطاحة بالفجرين». ليضطر والده الى تغيير مكان المنزل من حي المحطة إلى وسط المدينة بالحي المسمى «زقاق السوافة» حاليا، إلا أن المراقبة استمرت خاصة مع تحقيق مفجرن الثورة لنجاحات مستمرة وتوسع نطاق الثورة.

ويضيف: «كنا نعيش من حين لآخر عمليات مداهمة وقبض على والدي من طرف الشرطة الفرنسية وأخذه إلى مركز الشرطة وسماعه ومضايقته علهم يجدون معلومة تقودهم إلى القبض على «الطيب الفرجيوي» مسؤول التسليح والمؤونة حينها». ويقول: «مع مرور الزمن دخلت عائلتنا في فقر مدقع لأن معيلها كان أخي الطيب الذي كان يمارس التجارة في الأسواق وهو النشاط الذي ساعده رفقة ثوار آخرين على جلب الأسلحة ونقلها من مختلف الأماكن وبين الولايات».

ويتذكر صالح، أن قيادة الثورة حينها شكلت جهازا خاصا لمساعدة عائلات الثوار الفقراء، فمن حين لآخر كانت عائلات بن ساعد تستقبل مساعدات اجتماعية من هذا الجهاز متمثلة في بعض الأموال أو الأفرشة والطعام وغيرها حسب ما جمع هذا الجهاز الخاص بالمساعدة الاجتماعية لعائلات المجاهدين ذلك الوقت.

ونظرا لحساسية المهمة الموكلة إلى الشهيد بن ساعد الطيب والمتمثلة في إدارة الجلب والتخزين والتوزيع للأسلحة والمؤونة لمجاهدي الولاية التاريخية الأولى، عملت فرنسا بكل الوسائل على الإطاحة به وكثفت الحراسة على مقربيه بمدينة خنشلة وجندت المخبرين على كل المستويات بل أكثر من ذلك تمّ إصدار تعليمات على مستوى مختلف مراكز الشرطة بالمدن، وفرق الدرك بالأرياف وبالحواجز الأمنية بشرق البلاد لتكثيف التحريات والبحث عن المطلوب لدى «الطيب الفرجيوي».

ويتذكر محدثنا أنه في أحد الأيام ألقي القبض على شخص يدعى الطيب وهو في طريقه بالحافلة إلى سوق عين البيضاء بأم البواقي ويدعى كذلك الفرجيوي ليتم سجنه على أساس انه الطيب الفرجيوي مسؤول التسليح للولاية الأولى، وبعد الاتصال بالمصالح الأمنية الفرنسية بخنشلة تّم تحديد هوية المقبوض عليه الملقب حجازي ليتبين أن الأمر متعلق بتشابه أسماء ليطلق سراحه بعدها وتتلاشي فرحة من قبضوا عليه.

وخلص محدثنا بالقول، «لم نتمكن من لقاء الطيب منذ مغادرته إلى الجبل قبل الفاتح نوفمبر دون إخبارنا، إلى أن سقط شهيدا خلال معركة دامية وشرسة في كمين نصبه له العدو سنة 1957، بمنطقة فركان على الشريط الحدودي جنوب ولايتي خنشلة وتبسة . وكان الشهيد حينها في مهمة نقل الأسلحة، أين استعمل العدو الطائرات وجميع أنواع الأسلحة ليستشهد الطيب وبعض من رفاقه في ميدان الشرف دفاعا عن الوطن».

معركة مرمورة بقالمة

شريط مآسي ومجازر فظيعة ارتكبها السفاح الفرنسي «لومان»

معركة مرمورة الخالدة.. أحداث تداولت وقائعها عبر كامل مناطق الولاية ودارت حولها الأحاديث بين أفراد العائلات.. وأصبحت أسطورة تروى جيلا بعد جيل..

وبالرغم من مرور السنين إلا أن سكان المنطقة وضواحيها لم ينسوا تلك الوقائع التي عايشوها، فلا يخلو بيت هنا أو عائلة من مجاهد أو شهيد.

صالح دحمون (سعيد) أحد الشهود الذين عايشو المعركة، وهو قريب البطل الشهيد طاهر دحمون (الذي تجمع الشهادات والروايات على أنه من أسقط مروحية العقيد الفرنسي جون بيار).. يقول عمي صالح أن تلك المعركة التي كانت بمثابة النكسة العظمى للمستدمر الغاشم، والتي تكبَّد فيما خسائر فادحة لم تكن في الحسبان.

ويشير إلى أن مهمة المجاهدين «بالمنطقة المحرمة» كانت صعبة، دفعوا ثمنا باهظا: «مشاتي أحرقت بالكامل، مئات الضحايا منهم من سقط في جبهات القتال ومنهم من أعدم، نهب للممتلكات وتهجير قسري للسكان الذين فروا إلى مناطق أخرى بعيدة هربا من الإبادة التي وصلت إلى حدّ التطهير العرقي، عندما قرّر أحد القادة الاستعماريين بقر بطون النساء الحوامل لتسلية جنوده وإقامة الرهان بينهم حول جنس الجنين ذكر هو أم أنثى».

وتشير شهادات تاريخية، أن سكان الركنية وبوحمدان وكافة المنتسبين إلى الأسرة الثورية بقالمة، يحفظون عن ظهر قلب أبرز محطات شريط المآسي والمجازر الفظيعة التي ارتكبها السفاح الفرنسي «لومان» الذي تطوع رفقة العقيد «جون بيار» «لتطهير» القلعة الحصينة من الثوار والأهالي الواقفين إلى جانبهم.

لكن كل الأعمال الإجرامية التي قامت بها فرنسا لم تكسر عزيمة سكان منطقة قدمت من الأبطال الكثير.

مدرسة «جان دارك» بسكيكدة

نموذج لتعليم الضباط الفرنسيين أساليب التعذيب

يقول الدكتور توفيق صالحي، أستاذ بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، اتخذ التعذيب أنواع وأساليب متعددة من قبل الاحتلال الفرنسي، منها الجسدي، والنفسي، وكان لكل نوع خاصية تميزه عن غيره، فالتعذيب الجسدي، له أشكال متعددة منها، التعذيب بالكهرباء، بالماء، بالحبل، الشنق، وغيرها.

سكيكدة: خالد العيفة

بينما التعذيب النفسي شكل خطرا كبيرا على الانسان الجزائري يضيف الدكتور، ومن أبرز أشكاله الاغتصابات، التي تعرضت لها النساء، أثناء الثورة، وهذه الأساليب أحدثت نوعا من الاضطرابات النفسية للمرأة، التي كانت تتعرض الى أنواع شتى، للاضطهاد والإهانة.

فالتعذيب، بحسب صالحي، كان يمارس من طرف أجهزة متحكمة في ذلك وكانت له مراكز متخصصة لتعذيب الجزائريين، منه مراكز سرية وأخرى رسمية، وهي تلك المحطات والأماكن التي تشرف عليها السلطات الرسمية والعسكرية، والإدارية، مثل مقرات الشرطة، والجندرمة، ومقرات الوحدات العسكرية، بالإضافة الى السجون والمعتقلات.

تأسيس مدرسة «جان دارك»

تأسست مدرسة «جان دارك»، بحسب المصادر التاريخية، بتاريخ 11 ماي 1958، وأطلق عليها اسم المدرسة الفرنسية «جان دارك»، التي تحتل مكانة معتبرة في الذاكرة الفرنسية، كونها بطلة ورمزا من رموز الشجاعة والتحدي الذي رفعته في وجه الأعداء، من خلال مساعدتها الملك الفرنسي «شارل السابع»، ضد خصومه.

وأسندت إدارة المدرسة الى السفاح «بيجار مارسال»، حيث تولى قيادة المدرسة، التدريب والمقاومة لصف الضباط الاستخبارات، ضد الثورة التحريرية، واتسمت بتلقين التعذيب الممنهج والمدروس، بعناية كبيرة، يجري وفق شروط تتعلق بالجلاد والضحية، فالجلاد يجب ان يحصل على المعلومة بطرق وآليات متعددة، دون ان يلفظ الضحية أنفاسه، أو تظهر عليه آثار التعذيب، أثناء الاستنطاق.

ودوافع تأسيس مدرسة التعذيب هذه، للنشاط الحاصل حول حقوق الإنسان من طرف لجنة الصليب الأحمر الدولي، وبعد ان بدأت الزيارات المتتالية لهذه اللجنة خلال سنتي1956 و1957، وتم تدريب بهذه المدرسة وتعليم الضباط على ممارسة التعذيب الإنساني، أي الخضوع للأمر الواقع بضرورة التعذيب، وفي نفس الوقت الشعور بالذنب، وتأنيب الضمير، أثناء التعذيب الضحية، التي عادة ما تفيض روحها أمام جلاديها.

وتعد مدرسة «جان دارك» انتهاكا صارخا لاتفاقية لاهاي حول قوانين الحرب وأعرافها الصادرة في سنة 1907، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المؤرخة في ديسمبر 1948، واتفاقيات جنيف لعام 1949، سان حماية ضحايا الحرب، واتفاقية لاهاي حول حماية القيم الثقافية في حالة شؤون النزاع المسلح، المؤرخة في 14 أيار 1954، وغيرها من المواثيق والقوانين الدولية.

التعذيب الذي نظرت به مدرسة «جان دارك» جاء ليخفي آثار الجريمة، فالتعذيب بالكهرباء والماء، عادة لا يترك آثارا جانبية، على جسم الضحية، أما الذين توفوا أمام شدة التيار الكهربائي، فكان مصيرهم الرمي في الغابات أو في البحر، أو في أي مكان آخر، خاصة مع الموجة المنددة بالتعذيب من طرف كثير من المثقفين الفرنسيين، والزيارات التي باتت تقوم بها لجنة الصليب الدولي، ومنظمة حقوق الانسان في الجزائر، للوقوف على جرائم التعذيب الفرنسي في الجزائر.

السفّاح أوساريس وتعذيب أسرى الثورة

بول اوساريس، هو أحد الضباط الفرنسيين، الذين انضموا إلى جيش «فرنسا الحرّة» عندما أطلق الجنرال شارل ديغول صيحته الشهيرة من لندن عام 1940 مطالبا الفرنسيين بمقاومة الاحتلال الألماني النازي، وتدرج بول اوساريس في الرتب العسكرية وصولا إلى رتبة جنرال.

انخرط «السفاح» بالعمل في الأجهزة السرية الفرنسية، حيث كلّفه الجنرال شارل ديغول بمهمات ذات طابع سري للغاية، وفي غاية الدقة، وشارك في حرب الهند الصينية، حيث كانت آخر نشاطاته في الجزائر، أين عمل كضابط استخبارات على علاقة بالقوات الخاصة الأمريكية.

وكان ان اعترف أوساريس بممارسة التعذيب خلال حرب تحرير الجزائر، ومات السفاح وهو يعتقد أنه نفّذ جرائمه من أجل مصالح فرنسا العليا، واحتفظ التاريخ في سجلاته، بجرائم الجنرال الذي ابتكر أساليب التعذيب والتنكيل، في حق الأسرى الجزائريين في سجون الاستعمار، ولم يتوان في التباهي بتصفية الكثير منهم دون محاكمات، بما فيهم قيادات من ثورة التحرير الجزائرية.

كما أكد في إحدى اعترافاته «نفذت عمليات اغتيال دون محاكمة في الجزائر.. نعم نفذت 24 عملية اغتيال»، وسمى نفسه «رجل معركة الجزائر»، هو الذي قتل الكثير من أبطال الجزائر، «العمل الذي قمت به في الجزائر كان من أجل بلادي، وإن كنت لم أرد أن أقوم به، ذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد أننا نؤدي من خلاله واجبنا، لا يمكن لنا أن نندم عليه».

يصف بول أوساريس، في مذكراته عمله كضابط استخبارات، «وهكذا صرت ضابط استعلامات.. يُكلّف ضابط الاستعلامات في أيام الحروب، أساسا، بجمع الوثائق والمعلومات اللازمة التي تعين على بناء العمليات الميدانية، هذه المعلومات تتعلق بأرضية القتال وبالخصم كذلك، غير أنّ أعمالا مثل هذه لا تلقى احتراما أو تقديرا عند العسكريين. ولكي يتسنى القيام بهذه المهمة على أحسن وجه، كان ذلك يتطلب ذهنية خاصة يمكن لها أن تتحمل الأذى الناجم عن تهكم الآخرين.. وأدركت من ثمّ أن إيفادي إلى الجزائر لم يكن مجرد هدية كان يمكن أن تُقدّم لي».

وكانت بداية الجنرال من مدينة سكيكدة، يقول أوساريس «في ظرف أسابيع معدودة ازدادت حركة التمرد ثباتا وصلابة، وبدأ حينها العد التنازلي، وكان دوري يحتم عليّ أن أكون أكثر هجوميا"، ويضيف "لقد كانت شرطة سكيكدة تمارس التعذيب، مثل باقي الشرطة في كل أنحاء سكيكدة، وكان مسؤولوهم على دراية تامة بذلك، لم يكن أولئك الشرطيون جلادين أو وحوشا، ولكنهم كانوا أناسا عاديين، كانوا أناسا مخلصين لوطنهم، وكانت روح الواجب متغلغلة في أعمق أعماقهم".

ويؤكد السفاح «إنّ التخلص من جبهة التحرير، كان يعني وجود إرادة سياسية فعلية لذلك، ولكنه كان يعني كذلك استعمال كل الوسائل الملائمة، كان عليّ أن أتعرّف على زعماء جبهة التحرير وأحدد مواقعهم ليتمّ القضاء عليهم في سرية وصمت، وكنت أعتقد أن الحصول على معلومات حول هؤلاء الزعماء سيقودني حتما إلى إلقاء القبض على متمردين واللجوء إلى استنطاقهم.. ونظرا للمهنة التي اخترتها، قمت بقتل بعض الأشخاص، وفعلت أشياء ترهق الأعصاب، غير أني لم أكن أظن أني سألجأ يوما ما إلى التعذيب، كان في تصوري أنه يمكن أن أتعرض أنا شخصيا إلى التعذيب، ولكنني لم أتصور الواقعة بالعكس، أن أقوم أنا بتعذيب الآخرين».

وتحدث أوساريس عن الأساليب والطرق التي كان يطبقها للتنكيل بأسرى الثورة التحريرية « جاء موعد استنطاقهم، كنت أبدأ بسؤالهم عما يعرفونه، غير أنهم أفهموني أنهم لا يريدون البوح بأي شيء، ألا تكون ردة فعل المتهم دائما الإنكار أو لزوم الصمت؟ وهكذا، ودون وازع من الضمير، أوضح لي رجال الشرطة تقنية الاستنطاقات «الخشنة»، بداية، كان هناك الضرب الذي كان يكفي في الغالب، ثم بعد ذلك تأتي الوسائل الأخرى كالكهرباء والماء».

21 مركزا مجهزا بأحدث وأبشع وسائل الاستنطاق

كشف تقرير مديرية المجاهدين عن أنه على إثر الاجتماع التاريخي لمجموعة 22 الذي تقرر من خلاله تفجير الثورة، أصبحت سكيكدة ضمن التقسيم الذي اعتمد خلال نفس الاجتماع، تابعة للمنطقة الثانية للشمال القسنطيني التي كانت تسمى اصطلاحا منطقة السمندو بقيادة الشهيد البطل الرمز ديدوش مراد، بمساعدة زيغود يوسف ولخضر بن طوبال ومصطفى بن عودة، حيث وفي ليلة 1 نوفمبر 1954 تم تشكيل فوجين من المجاهدين الأوائل.

أسندت إلى الأول مهمة الهجوم على ثكنة الجندرمة بمدينة السمندو والفوج الثاني أوكلت له مهمة حرق مستودع الفلين لأحد المعمرين ببلدية الحروش، وبتنفيذ العمليتين تكون سكيكدة قد انضمت إلى الثورة من أجل التحرير منذ الساعات الأولى، شملت كل تراب الولاية دون استثناء، لقن من خلالها مجاهدو وأهالي المنطقة العدو دروسا رائعة ونادرة في البطولة والفداء والتضحية، كللت بالنصر المبين، فكان نصرا حقيقا بالرغم من السياسة الاستعمارية وحرب الإبادة التي مارسها العدو على أهالي المنطقة بوحشية لا يمكن تصورها من خلال إقامته للمحتشدات، بداية من سنة 1956، حيث وصل عددها إلى حوالي 117 محتشد.

قام الاحتلال الفرنسي ببناء 79 ثكنة عسكرية، بالإضافة إلى 10 ثكنات للجندرمة، و62 مكتبا للشؤون الأهلية أو كما تعرف «لاصاص»، زيادة إلى 4 محافظات للبوليس الاستعماري دون الحديث عن البوليس السياسي وعن العدد الكبير من المجندين ضمن شبكة العملاء دون إغفال القوات الضخمة للقواعد البحرية العسكرية.

كما قام بإنجاز مطارين عسكريين ولم يكتف بهذا بل راح سنة 1955 وبعد تعيين السفاح «أوساريس» على رأس الجهاز المخباراتي داخل مدينة سكيكدة بإنشاء 21 مركزا للتعذيب مجهزا بأحدث وأبشع وسائل الاستنطاق غير الإنسانية، والتي تعدت في بشاعتها ما استعملته النازية في وقتها، منها 4 مراكز للتعذيب بمدينة سكيكدة.

ومنها مراكز التعذيب في:

- «الباصو» بالحروش، افتتح سنة 1956،
- رمضان جمال، افتتح سنة 1956،
- «الباطوار» ببني مالك، حاليا مسجد الشهداء، افتتح سنة 1955.
- المكتب الثاني، بثكنة مانجا بمدينة سكيكدة.
- الشرطة القضائية، بسينما الريفولي بسكيكدة.
- اللفيف الأجنبي بجان دارك، العربي بن مهيدي حاليا بسكيكدة.
- منطقة «الطرس» بأولاد اعطية.
- «لمقاتل» بأولاد اعطية.
- «الطبانة» بالقل، افتتح سنة 1956.
- تلزة، بالقل.
- «عين زيدة» بالقل، افتتح سنة 1956.
- حصن دفاعي على مشارف المدينة، افتتح سنة 1956.
- دار البايلك بزردازة، افتتح سنة 1956.
- ثكنة السبت، افتتحت سنة 1956.
- دم البقرات ببن عزوز، افتتحت سنة 1955.
- الصفية، افتتح سنة 1955.

أساليب الاستنطاق

التعذيب.. جريمة حرب لا تسقط بالتقادم

تقول أستاذة التاريخ بجامعة سيدي بلعباس، خليدة بختاوي، في دراسة لها حول أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية صدرت في العدد 17 من مجلة «المصادر»، أنه بالرغم من وضع القانون الدولي لمواد وقوانين تحمي السلامة البدنية وكرامة الأسير، إلا ان الاستعمار الفرنسي الغاشم ضرب عرض الحائط كل القوانين والاتفاقيات الدولية، وحتى الأخلاق ومبادئ الإنسانية في تعامله مع الجزائريين، حتى قبل الثورة، لكن وطأة التعذيب اشتدت خلالها.

وفاء سلهاب

تتحدث الأستاذة في دراستها عن اقتراحات لتقنين التعذيب وتأسيس اطار قانوني له، كونه ظاهرة يومية عادية، أثبتت جدوتها ونجاعتها في الحصول على معلومات، من جهة. ومن جهة أخرى تضمن تنصل الجلاد من مسؤوليته، وحمايته من كل متابعات قانونية مستقبلا.

وتقول بختاوي، إنه مع اشتداد الخناق على الثوار، وتضاعف الاعتقالات في صفوف الفدائيين والمناضلين، وتف القوات الاستعمارية في أساليب التعذيب والاستنطاق في حق كل مشتبه فيه، فكّر قادة جبهة التحرير الوطني في خطة تحمي سرية عملهم، تمثلت في إعطاء تعليمات لجميع الفدائيين والمناضلين المعتقلين ان يصمدوا عن البوح بمعلومات مدة 48 ساعة، وهي مدة كافية ليتمكن الثوار من اتخاذ القرار المناسب.

وكان قادة الثورة يعلمون أن لكل شخص قدرة معينة على الصمود أمام فظاعة أساليب التعذيب، فآلة المستدمر لم تكن تدّخر أي وسيلة بشعة لاجبار المعتقلين على افشاء أسرار.

وتقسم الأستاذة أساليب تعذيب المستعمر الفرنسي إلى نوعين: تعذيب نفسي وآخر جسدي. أما عن التعذيب النفسي فكان يلجأ له المستعمر فور توقيف أي مشتبه فيه، حيث يوضع الموقوف في قبو مليء بالجرذان داخل مراكز الدرك، أو يعرض للعزل. واستشهدت بالمجاهد عادلي لعرج الذي ألقي عليه القبض في 8 سبتمبر 1960، وبعد خروجه من القبو الذي أمضى فيه 4 أيام فقد كل علاقة مع الواقع.

وكان المعتقلون يتعرضون لشتى الضغوطات النفسية، ومحاولات للتلاعب بعقولهم، مرة بالترهيب وأخرى بالترغيب، عن طريق الاستدراج والوعود بالمساعدة مثلا، لسلب معلومات من المستنطق.

وتتطرق بختاوي إلى ستة أنواع من التعذيب الوحشي كانت شائعة الاستعمال لدى الجلاد الفرنسي.

«الكوبتير» و«الجيجان» للتعذيب بالكهرباء

تقول بختاوي أنها الطريقة الأكثر شيوعا، حيث تبدأ بتجريد المعتقل كليا من ملابسه، وتكبيله بسلسلة حديدية كانت تعرف بـ «الكوبتير» في وضعيات مختلفة، وتوضع أقطاب المولد الكهربائي، المعروف بـ«الجيجان» (gegène) في أماكن مختلفة من جسده، (حلمة الأذن وأصابع الأيدي والأرجل، والفم وأماكن العفة..). وقد يكون التعذيب مزدوجا بالماء والكهرباء. كما توضع قطعة قماش داخل فم السجين، بحسب شهادة المجاهد أوسيف قويدر الذي اعتقل في مركز «بورباكي» بتيسمسيلت الذي كان يعرف بمركز الحياة أو الموت، لندرة من كانوا يخرجون أحياء منه. وهنا تبدأ الأسئلة حول قادة جيش التحرير وتواجد الكازمات، والأسلحة.

وإذا صمت السجين يتدخل الجلاد بتشغيل مولد الكهرباء بعد أن يرمي جسم الضحية إذا كان معلقا. فيبدأ جسم الضحية بالاهتزاز من قوة الكهرباء –تقول الأستاذة– ولكي تزداد وطأة الكهرباء قد يعلق الضحية وتبقى أرجله تحت طاولة حديدية وترش بالماء أو يوضع الضحية مقيدا داخل صهريج ماء وتدخل الأقطاب الكهربائية. وكان الجلاد يضع قفازا من الكاوتش ليحمي نفسه. وأدلى المؤرخ هنري علاق في كتابه السؤال « la question » بشهادته حول الموضوع، حيث باح بحقائق مرعبة هزّت الرأي العام الفرنسي، وأثارت ضجة كبيرة. وكتب هنري واصفا شعوره أثناء تعرضه للتعذيب: «شعرت بشعلة من النار قرب الأذن، وكاد قلبي أن ينفجر، وتقلصت العضلات، ويشعر الإنسان بأن الفك العلوي ملتصق بالفك السفلي، وإذا فتح المرء عينيه يرى خطوطا من الضوء مختلفة الألوان، ويشعر بعطش شديد..».

وتقول الأستاذة بختاوي أنها التمست خلال معاينتها الشخصية لبعض المجاهدين، آثار هذا التعذيب من حروق بالكهرباء في الظهر أو الكتف، واضطرابات نفسية، أو تنصل الكتف نتيجة التعليق، كما حدث للمجاهد مماد الذي بقي معلقا لمدة ثماني 8 ساعات.

وكان التعذيب بالكهرباء يدوم مدة أسبوع، يجري على فترات يومية من ساعتين إلى 3 ساعات يوميا تتخللها فترة راحة من 30 دقيقة إلى ساعة.

ملء البطن والرئتين بمياه قذرة..

استعمل الجلاد الفرنسي الماء الذي هو مصدرا للحياة في محاولة نزع المعلومات، سواء بمزجه مع تقنية التعذيب بالكهرباء، أو عن طريق ارغام السجين على شرب كميات كبيرة من الماء، غالبا ما يكون قذرا، وذلك بوضع مخروط على فمه بعد غلق الأنف، وسكب الماء بكميات كبيرة، حتى تمتلئ البطن والرئتين، ويشعر الضحية بالموت أو يتمناه.

كما كان المستعمر الوحشي يدخل رأس المعتقل في صهريج ماء حتى يشعر بالاختناق، ويعيد الكرة مرارا، وهي الطريقة التي مورست على المجاهد أوسيف بمركز «سان صابريان»، الذي وضع في صهريج ماء لمدة طويلة كاد أن يختنق.

كرة قدم بشرية !

ويروي نفس المجاهد كيف مورس عليه التعذيب بالضرب على طريقة «لعبة القدم»، وهي طريقة يستخدمها الجلادون فور وصول المعتقل مركز الشرطة أو الدرك. حيث تتحدث الأستاذة عن تداول المحققين، وعددهم 4 عادة، بالضرب بالأقدام واللكم، وتراشق السجين بينهم حتى يسقط أرضا مغمى عليه، ويستمر الضرب بالركلات لدقائق.

وبعد دخول السجين إلى الزنزانة «السيلون» الذي لم يكن يتجاوز طوله وعرضه المتر الواحد، لمنع السجين من الاستلقاء وتمديد الأرجل. وقد يضرب وهو معلق أيضا، ولكن هذه المرة بتقييد الأيدي من الخلف وربطها مع الأرجل، حتى تزداد حدة الشعور بالألم. وتقوم فرق بالتناوب على ضرب الأسير مدة نصف ساعة كل مرة، قد تدوم أسبوعا كاملا، بحسب الشهادات، وقد تؤدي كثيرا إلى موت المستنطق.

حرق مجاهدين ودفنهم أحياء

تكتب الأستاذة بختاوي أن أول جزائري تعرض للحرق هو فلاح كان مقيما بالقرب من قسنطينة، سنة 1955، حيث تم اضرام النار في جسده حيا بعد سكب البنزين على جسده، لمجرد أنه حاول حماية محصوله الزراعي من الحرق.

وكان الجلاد الفرنسي يستخدم أيضا موقد التلحيم مبلّلا بالبنزين في التعذيب والاستنطاق في ثكناته، حيث يمرر الموقد على مناطق معينة من جسم السجين، خاصة الصدر والأذرع، ما يسبب حروق متفاوتة، قد تفضي إلى الموت.

أما عن الدفن، فتقول الأستاذة إنه كان يمارس عادة بشكل جماعي، بحفر حفرة واسعة يرمى فيها المجاهدون أحياء، ويغطون بالتراب بشكل تبقى رؤوسهم في العراء وتغطى بدورها بصناديق خشبية، ويتم تركهم على هذا الحال حتى تنهار أعصابهم ليسهل استجوابهم، لكن كثيرون منهم يموتون حتى قبل الاستنطاق.

كلاب تنهش أجساد معتقلين وثعابين تلتف حولهم

فظاعة الاستعمار وفجاجته، جعلته يستعمل الحيوان في تفننه وتلذّذه في التعذيب، حيث كان الجلاد يطلق الكلاب على الأسير، بعد انهاكه بالضرب وهو مجرد من ثيابه، ليتركه يصارع الحيوان، وهو ينهش في جسده تحت سخريات وضحكات الجنود.

حتى الزواحف استخدمت في تعذيب الجزائري، وتذكر بختاوي ان طريقة التعذيب هاته لم تستعمل –بحسب شهادات مجاهدين– إلا في مركز الصفصاف بتلمسان، أين أتى الجلادون بثعبان «البوا» الملكي من الهند الصينة، حيث يتكفل مدرب خاص بالأفعى، التي يتم إدخالها إلى زنزانة المعتقل، فتلتف حوله حتى الخنق، كما يصاب كثيرون بالذعر لمجرد رؤيتها.

أسرى يسلخون ويعلقون مثل الشاة

الآلات الحادة والسكاكين، والكلاليب كانت حاضرة هي الأخرى في محاولة استنطاق المجاهدين، تقول الأستاذة، مرة بالتنكيل في الجسد ووضع الملح على الجروح، وأخرى باقتلاع الأظافر أو الأسنان أو قطع من اللحم، أو بالتشريح قبل اطلاق رصاصة الرحمة.

وأخيرا تطرقت بختاوي، الأستاذة المختصة في التاريخ إلى التعليق كطريقة تعذيب، حيث يقيد الأسير ويدخل في عريضة حديدية ليعلق كالشاة والذبيحة ويترك على هذه الوضعية حتى « يشعر بخروج أمعائه من فمه»، على حد تعبير أحد المجاهدين.

هذه هي فرنسا الحضارة والتحضر، التي كانت تتشدق بحقوق الإنسان، حيث شهد شاهد من أهلها، أن الألمان النازيين مجرد تلاميذ أمام آلة التعذيب الفرنسية.

فظاعة وبشاعة الأساليب المستعملة، وتأسيسها بشكل ممنهج، جعل العدو الفرنسي يطمس الحقائق، ويمنع تدوينها وتوثيقها، باستثناء شهادات بعض الجلادين أنفسهم، حتى يتملص من جرائم ضد الإنسانية، لن تسقط بالتقادم.

المنظومة الصحية لثورة التحرير

مآزر بيضاء اختارت أن تكون ضمادا للوطن

ألقي بالثورة الى الشارع، فاحتضنها شعب لم يكن ليدير ظهره لنداء الوطن، فكان الالتحام وكانت ثورة شعب من أجل الوطن. الثورة كانت رغيف خبز تصنعه أيادي مؤمنة بواجبها، كانت ليالي تأوي هذا وذاك من المجاهدين في بيت من لا يجد ما يقدمه إلا سقف بيته. كانت نظرات مسروقة، تتداول عبرها الأخبار السرية في صمت بين الفدائيين والمجاهدين. الثورة كانت رصاصات وجراح في أجساد كلها للوطن و ضمادات سارعت للالتفاف حولها. إرادة عفوية مخلصة لاسترجاع الاستقلال، صاحبتها استراتيجية مدروسة، أبهرت العالم بإعجازها التنظيمي الذي كانت تتحرك وفقه. من عملية التسليح الى النظام الاستخباراتي الي النظام الصحي حيث خضع هذا الأخير الى تنسيق محكم.

فايزة بلعربيي

صاحب الاعلان عن اندلاع الثورة التحريرية وبداية الكفاح المسلح– بعد أن أكدت مجازر 8 ماي 1945 عدم التزام فرنسا بوعودها للجزائريين الذين باتوا مقتنعين، انه لا استقلال إلا بالكفاح المسلح – خسائر بشرية، جرحى وقتلى بدأت أعدادهم تتزايد مع زيادة عدد المعارك ما جعل المبادرات الوطنية المتمثلة في إسعافات أولية بسيطة يقوم بها المواطنون، غير كافية للتكفل بالجراح المتفاوتة الخطورة، التي غالبا ما كانت تتطلب إمكانيات استشفائية كبيرة، تصل أحيانا إلى ضرورة نقل المصابين إلى الحدود االشرقية مع ليبيا وتونس أو الحدود الغربية، لتلقي العلاج الذي قد يأتي متأخرا بسبب طول المسافة التي تقطع مشيا على الاقدام أو على ظهور الدواب كأفضل وسيلة نقل يمكن إن يضفر بها الجريح الذي كان يصل إلى مكان العلاج، في كلتا الحالتين، في أخطر مراحل الاصابة.

تحضير مسبق ومنعرجات تاريخية

أحداث 8 ماي 1945 أحدثت القطيعة مع المطالبة السلمية للحقوق السياسية للجزائريين، وهنا بدأت تتبلور فكرة الكفاح المسلح، لإنشاء منظمة تعمل على استرجاع السيادة الوطنية، حيث أنشئت المنظمة السرية في نفس الوقت الذي أنشئت فيه الحركة من أجل الحريات الديموقراطية، سنة 1947 (بحسب ما جاء في مقدمة كتاب «المآزر البيضاء لثورة التحرير» لصاحبه مصطفى خياطي) حيث سلط الضوء على تاريخ نضال المآزر البيضاء من أطباء وممرضين، مجاهدين كانوا أو فدائيين، ممن اختاروا ممارسة مهامهم النبيلة في إطار ثورة مسلحة. لكن سرعان ما اكتشف أمر المنظمة السرية، التي كانت تضم آنذاك حوالي ألف مناضل، لتطارد من طرف السلطات الاستعمارية. إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة المناضلين الجزائريين الذين واصلو التخطيط لتفجير ثورة مسلحة كان الأول من شهر نوفمبر 1954 شرارتها الأولى، حيث بدأت تسجل أولى الاصابات التي تتطلب تكفلا طبيا، يقوم بتأمينه متطوعون من مواطنين وفدائيين، بأبسط الامكانيات.

بعد التخطيط والتحضير ما قبل 1954، جاءت مرحلة التنفيذ، بين 1954 و1956، وبدأت المعارك التي كانت تدوم أياما، لتوثق رسميا قرار شعب، اتخذ النصر أو الشهادة مصيرا لا تراجع عنه.

المرحلة الثالثة كانت مابين 1956 و 1958 حيث إن تطور العمليات العسكرية وتوسع الثورة جغرافيا وشموليتها شعبيا خلال هذه الفترة، جعل التحضير لبناء جهاز طبي وهيكلة نظام صحي شامل مطلبا ملحا لإسعاف المصابين، الأمر الذي دفع القائمين على إدارة شؤون العمليات العسكرية و السياسية إلى التفكير في توفير الموارد البشرية و الأدوية والوسائل الطبية للتكفل بالجرحى والمرضى على مستوى الوحدات العسكرية وبين المدنيين، تطبيقا لتوصيات مؤتمر الصومام الذي أعطى الصحة بعدا إستراتيجيا للثورة عموما وفي الوحدات العسكرية والقرى بشكل خاص.

تحدي تضييق وحصار الثورة

واجهت الثورة ضربات موجعة بفعل الحصار والتطويق الذي ركز عليها بين 1957–1962 مما أثر على السير المنتظم والشامل للطاقم الصحي على مستوى كل الولايات العسكرية، الأمر الذي زاد من عدد الخسائرالبشرية بين الثوار والمدنيين، وضع القيادة العليا في طوارئ لتوفير الادوية و المستحضرات الطبية الضرورية للاسعافات الأولية أمام أجراءات مشددة من جانب الإدارة الاستعمارية، مطلع سنة 1955، مضيّقة على تداول المواد والوسائل الصحية خاصة ما تعلق بالاسعافات الاولية كالضمادات والمضادات الحيوية ومسكنات الآلام، حيث فرضت على الصيادلة التصريح بالأدوية التي تسلم إليها من طرف المستوردين الذين خضعوا بدورهم الى نظام رقابي صارم. كما ألزمت الصيادلة بتقديم تقارير مفصلة عن الادوية التي يتم بيعها مع استحضار الوصفات الطبية، التي تعتبر الزامية لبيع الدواء. الأمر الذي دفع قيادة الثورة الى تكثيف جهودها في تجنيد الوافدين الجدد، بحسب المؤهلات في شبكات التموين بالأدوية وتوظيفهم في المراكز الصحية وتدريبهم بإشراف أطباء وممرضين أكفاء ودمجهم في صفوف جيش التحرير الوطني، وفقا لنظام صحي يضمد جراح الثورة.

وثيقة صالحة لكل مكان وزمان، مؤرّخون لـ «الشعب»:

بيان أوّل نوفمبر رسم شروط الاستقلال ومعالم الدولة

■ تجسيد المبادئ إلى آليات ملموسة.. التّحدّي اليوم

يجمع باحثون في التاريخ لـ «الشعب»، على أنّ بيان أول نوفمبر 1954 أرضية مرجعية للدولة الجزائرية لكونها تحمل آليات بناء الدولة وشروط تحقيق الإستقلال، وهي تدل على عبقرية الذين صاغوها واحتضنوها، تحدّثت عن وحدة الجزائر وأظهرت بوضوح معالم المجتمع الجزائري في الماضي والحاضر والمستقبل، ومعالم الدولة الجزائرية التي كانت قبل 1830.

سهام بوعموشة

يؤكّد الدكتور قاسيمي زيدين، رئيس قسم التاريخ بجامعة العقيد محمد أولحاج بالبويرة، أنّ بيان أول نوفمبر 1954 هو وثيقة صالحة لكل مكان وزمان، يلتقي فيها كل الجزائريين سواء كانوا أحزابا أو مواطنين، وهي أرضية مرجعية للدولة الجزائرية لكونها تحمل آليات بناء الدولة وشروط تحقيق الإستقلال، وكذا أهداف النضال والنشاط السياسي، وتحمل الدعوة إلى وحدة الشعب الجزائري برمته دون أي اعتبار آخر.

ويشير إلى أن الوثيقة حملت وسائل سواء تعلق الأمر بوسائل تحقيق الأهداف داخليا أو خارجيا، ووضعت فيها شروطا للدولة المحتلة إذا كانت النية تحذوها من أجل التفاوض على قضية واحدة هي استقلال الجزائر، معترفة بالجنسية الجزائرية مسبقا، وبالتالي هي وثيقة تدل على عبقرية الذين وضعوها وصاغوها، والذين احتضنوها.

ويوّضح الباحث أن البيان منقسم لمجموعة من الفقرات، كل واحدة لديها مضمونها وأهدافها، فالوثيقة في حد ذاتها تعكس المشروع الحضاري للثورة التحريرية وتمثل القطيعة مع الماضي، أولا مع ما يحدث في الداخل من صراعات داخلية عقيمة لم تأت بنتائج إلا لفائدة العدو.

وبالتالي الوثيقة تتحدث عن وحدة الجزائر والكف عن الصراعات، والإلتقاء في نقطة واحدة هي مصلحة الجزائر المتمثلة في استقلالها، وثانيا الوثيقة كانت تدعو إلى استعادة إنسانية الإنسان الجزائري أولا، وإخراجه من عبودية الإستغلال والإستدمار الفرنسي، يضيف الدكتور قاسيمي.

ويبرز في هذا السياق، أنه بالرغم من كون الإستعمار دمّر المجتمع الجزائري لقرن و32 سنة، إلا أن الوثيقة حملت أبعادا تعكس لنا إنسانية الثوار وقادة الثورة الأوائل الذين وضعوا الوثيقة، بحيث انهم لم يقولوا بأن الثورة والحرب واستخدام الأسلحة هي الوسيلة الوحيدة، فهذه وسيلة من بين الوسائل فرضها منطق الإستدمار، ولكنهم فتحوا بابا كبيرا للوسائل السياسية المفاوضات حتى في المنابر الدولية، ففتحتها الثورة التحريرية.

ويوضح زيدين أنّ هذه الوثيقة تعكس مدى وعي هؤلاء ومدى عبقريتهم، إذ أنهم صاغوا الوثيقة آخذين بعين الإعتبار الظروف الداخلية والمناخ الدولي الذي كان سائدا آنذاك، ولم يغفلوا عما كان يجري في الساحة الدولية من صراعات في الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فصاغوها في إطار الإنفراج الدولي، وكانوا يتحدثون في الوثيقة عن ذلك.

ويشير إلى أنّ هذه الوثيقة جعلت من المستوطن والأوروبي الذي لم يختر أن يولد في الجزائر، جزائريا شرط أن يقوم ويقبل أن يؤدي واجباته وتعطى له كل حقوقه في الجزائر إذا ما شاء أن يختار الجنسية الجزائرية.

ويقول: «هذه الإنسانية وهذا المشروع الحضاري لبناء دولة جزائرية حديثة يعكس لنا مدى أهمية هذه الوثيقة ومكانة ما جاء في الوثيقة في إطار البيانات الدولية»، ويضيف أنّ الوثيقة ليست فقط بداية لصحافة الثورة بل هي تندرج في إطار صحافة الثورة كإعلانها، وأن كل إعلان يدخل من الباب الصحفي.

ويؤكّد الباحث أنّ هذه الوثيقة تمثل الرمز الأساس بالنسبة للثورة التحريرية ومرجعية الجزائر اليوم لكونها تجمع كل التيارات والأطياف، حدّدت مشروع الجزائر في إطار مبادئ الدولة الديمقراطية الإجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. وصاغت خطة طريق تحقيق الإستقلال والأهداف الموضوعة من خلال ما ذكر في كل فقرات البيان.

وبحسب محدّثنا فإنّنا لم نجعل من الوثيقة مرجعية، وأنه لابد علينا أن نعمل لتحقيق ما بقي من الوثيقة والتحديات كثيرة داخليا وخارجيا إقليميا ودوليا، والمحتل كان يرى في الجزائر منطقة نفوذ فوضع كل إمكانياته من أجل عرقلتنا.

ودعا الدكتور قاسيمي إلى رص الصفوف وتحقيق وحدة المجتمع الجزائري، والسهر على دور المجتمع الجزائري خارج الوطن من أجل بناء هذه الدولة ليس فقط في الداخل، وإنما دور الجالية في الخارج بحكم التحديات والصراعات الإقليمية والدولية.

ويبرز محدثنا أنّ الوثيقة تحدّثت على أنّ الجزائريين كانوا أول الداعين إلى الوحدة في العمل، بمعنى يحمل إشارة إلى حزب نجم شمال إفريقيا الداعي إلى وحدة شمال إفريقيا، فنحن أول الداعين إلى هذه الوحدة، وبالتالي الجزائر اليوم هي أيضا تدعو إلى هذه الوحدة في إطار المبادئ المشتركة لترسيخ القيم المشتركة في شمال إفريقيا في إطار مقارعة هذه التحديات.

ويضيف: «لهذا اليوم نحن نتعرّض فعلا إلى هذه التحديات الإقليمية بمحاولة دول أجنبية عالمية استغلال واستخدام نقاط النفوذ في بعض هذه الدول الإقليمية، فنحن لابد علينا أن نجيب عليهم بالسعي إلى ضمان ما جاء في بيان أول نوفمبر، نسعى لوحدة شمال إفريقيا دون أن نكون نحن نقطة نفوذ أو ارتكاز العدو لتقسيم شمال إفريقيا داخليا أو خارجيا».

ويقول أيضا: «هذا المشروع الذي جاء في البيان لازلنا نسعى لتحقيقه كجزائريين على المستوى الإقليمي والدولي».

الدّولة الجزائرية كانت موجودة قبل 1830

يكشف المؤرخ أنّ البيان تناول السعي إلى إعادة إحياء الدولة الجزائرية التي كانت موجودة قبل 1830 وليس بناؤها، بالتالي الذين يتبجّحون بتصريحاتهم على أساس أن الدولة الجزائرية كانت عبارة عن فسيفساء من الأمم أو الدول أو الشعوب، فهذا ضرب من الخيال لأنّ وحدتنا وحدودنا تحققت قبل 1830.

ويشير إلى أن الأمير عبد القادر في معركته الأخيرة كان قد قادها عند الحدود التي هي مرسومة اليوم، وكذلك مقاومة الحاج أحمد باي تدل على أن الحدود تلك المرسومة اليوم، ولا رجوع في هذه الحدود الجغرافية التي حددها بيان أول نوفمبر بكلمة معبرة قائلا: «إعادة إحياء الدولة الجزائرية بشعبها وبحدودها وبتراثها كاملا».

وهذا ما نسعى إلى تجسيده خمسين أو ستين سنة بعد الإستقلال في عمر الأجيال والمجتمع ضئيلة جدا، إذا ما ضربنا مثالا على أيّة دولة من الدول نجدها مرت بقرون من الزمن على الأقل قرنين من الزمن حتى تبني دولتها، وتقوم بوضع أركانها كدولة حديثة، يقول قاسيمي.

ويوضّح أنّ الجزائر وضعت اليوم أركانا، وطويت صفحات من الإستدمار ومخلفاته، الذي عمل على وضع مشروع نسميه بناء التخلف في الجزائر مدة اكثر من قرن وهو يبني في التخلف وتخلف مستقبلي وزرع غرسا لكي يعطي ثمارا أراده المستدمر لجزائر المستقبل.

هذا ما جعله يمنح الإستقلال أثناء الثورة التحريرية لعشرين دولة، ويبقي على الجزائر معتقدا أنه سيبقى في نقطة الارتكاز.

ويؤكّد أنّ بيان أول نوفمبر أظهر وأوضح جليا معالم المجتمع الجزائري في الماضي والحاضر والمستقبل، ومعالم الدولة الجزائرية التي كانت قبل 1830 والنضال الموجود في الجزائر قبل 1954، والنضال والكفاح المطلوب، وهو الذي حذاه القادة في الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962.

رابح لونيسي: الثّورة الجزائرية نموذج للعالم

من جهته، يقول المؤرخ رابح لونيسي من جامعة وهران، أن ما يلاحظ في بيان أول نوفمبر 1954 أنه وثيقة لا تتجاوز صفحة واحدة، لكنها تتناول الكثير من المبادئ الأساسية للدولة المستقبلية أي الدولة الوطنية، بغض النظر عن الحديث عن شروط التفاوض مع الإستعمار وغيرها.

وأهم ما فيه هو طبيعة الدولة الوطنية بعد استرجاع الإستقلال، ويلاحظ إعادة السيادة الوطنية بدولة ديمقراطية واجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

ثانيا إحترام الحريات الأساسية دون أي تمييز في العرق أو الدين، ثم تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في إطارها الحضاري الإسلامي، هذه هي النقاط الثلاث مهمة جدا. ويبدي الباحث أسفه لأنّنا لم نحسن تحويل هذه المبادئ إلى آليات وميكانيزمات نطبّقها، وهو التحدي الراهن.

ويضيف أنّ الثورة الجزائرية جاءت بفكرة جديدة تماما آنذاك، وهي الجمع بين دولة ديمقراطية بحرياتها والعدالة الإجتماعية، أي دولة ديمقراطية وإجتماعية، يعني لا للحريات تطغى بشكل تفقد الحقوق الاجتماعية، ولا الحقوق الاجتماعية تطغى بشكل يفقد الحريات والتوازن.

ويوّضح محدّثنا أنّه عندما تكون ضمن إطار المبادئ الإسلامية، هذا نموذج آخر ورؤية جزائرية معناه أنّنا نعيش في إطار المبادئ الكبرى للإسلام، أي أن الفرد يعيش حياته عاديا لكن في إطار احترام المبادئ العامة، وهذا يعود إلى الفكر الظاهري وهو الفكرة التي قام بها ابن حزم الأندلسي بقوله كل شيء حلال فقط ما نص عليه في القرآن.

ويبرز محدّثنا أنّ المبدأ الأساسي الموجود في بيان أول نوفمبر للأسف الشديد لا يتحدثون عنه هو إحترام الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني، وهو مبدأ المواطنة اليوم معناه المواطن هو جزائري يرتبط بالأرض والوطن وخدمة الجزائر والولاء لها، لكن دون تمييز عرقي أو ديني يعني لا يهمني معتقدك ما يهمني هو الولاء، وهو ما يسمى بدولة المواطنة فكل الناس سواسية مهما كانت أصولهم وألسنتهم لهم نفس الحقوق والواجبات.

ويشير إلى أنّ الدولة الجزائرية طبقتها في إطار المبادئ الإسلامية منذ 1962، ويذكر بما قاله بلعيد عبد السلام في يوم من الأيام: «أتحدّاكم أن تأتوني بقانون يناقض للمبادئ الكبرى والعامة للإسلام».

أما المبدأ الثالث فهو تحقيق وحدة الشمال الإفريقي، وهو ما نسميه اليوم الإتحاد المغاربي في إطاره الحضاري، نحن ننتمي حضاريا إلى الحضارة الإسلامية. هذا مهم جدا لكن للأسف الشديد المثقفون والمفكّرون لم يستطيعوا أن يقيموا آليات وميكانزمات لتطبيق هذا المبدأ، خاصة الجمع بين الحريات الديمقراطية والعدالة الإجتماعية التي كانت مفقودة آنذاك.

ويرى لونيسي أنّه لو تمكنا من إعطاء نموذج للعالم انطلاقا من هذه الثورة يمكن أن تعيش الثورة الجزائرية لقرون، معناه أن الذين حاولوا تطوير الفكر الموجود في بيان أول نوفمبر فيما بعد في أرضية الصومام وطرابلس وفي ميثاق 1964 و1976 و1986 وغيرها، ويقول: «بقينا نستند لنماذج بدل إعطاء نموذج جزائري سياسي واقتصادي وديني أيضا».

ويشير إلى أن البيان وقع تحريفه من النسخة الفرنسية، ويوضح أن التحريف عند ترجمة النسخة إلى العربية من بين العوائق التي تحول دون تجسيد الفكر الذي جاء في بيان أول نوفمبر 1954، ويوضح: «بدل ما يقول ديمقراطية واجتماعية قالوا ديمقراطية اجتماعية وقع تحريف لأن البيان أصلا مكتوب بالفرنسية الذين كتبوه بالفرنسية بن مهيدي، بوضياف، ديدوش مراد بمساعدة بن بولعيد وكريم بلقاسم ورابح بيطاط وهم لا يتقنون اللغة العربية الفصحى».

ويضيف أنّه عندما ذهب البيان إلى مصر، وقعت عدة ترجمات من الفرنسية إلى العربية، وكل ترجمة أعطته دلالات أخرى أفسدته، وبالتالي الأصل يقول ديمقراطية واجتماعية Democratique et Social حرف العطف نزع، ويشير إلى أنه لو نعود إلى النص الفرنسي تعطينا دلالة أخرى هو الجمع بين الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويؤكّد أنّه توجد أكثر من 73 ترجمة لبيان أول نوفمبر، ويشدد في هذا الصدد على العودة للنسخة المكتوبة باللغة الفرنسية. واعتماد ترجمة صريحة وفية للبيان الذي صدر في أول نوفمبر 1954 والمدون بالفرنسية.

أما السبب الثاني وقوع أزمة سنة 1962 سميت بفتنة صيف 1962، والتي لم تعطينا الفرصة لتطوير البيان، كما أن المثقفين والمفكرين وغيرهم لم يؤدوا دورهم، بإنشاء آليات وميكانيزمات وغيرها.

ويبرز الباحث عبقرية الذين صاغوا بيان أول نوفمبر، فبالرغم من بساطتهم ومستواهم الإبتدائي، إلا أنهم كانوا أصحاب ثقافة واسعة وعالية، يضيف: «دعوت في كثير من المقالات إلى أن يفكّر المثقّف في إبداع آليات التي تجمع بين العدالة الإجتماعية والحريات الديمقراطية».

ويؤكّد محدثنا أنّ أهم ما هو موجود في البيان هو البعد الاجتماعي للدولة، والذي أصبح اليوم من ثوابتنا والتي كانوا يسمونها الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية أو البعد الاجتماعي.

النشاط السياسي الخارجي لثورة التحرير المجيدة

مجاهـــدون برتبـــة سفراء قـــادوا المعركـــة الدبلوماســـية باقتدار

فضيلة دفوس

الكفاح المسلح على جدواه و أهمّيته في تحقـيـق الـنّـصـر و اسـتـعـادة الأرض المغتصبة ،لم يكن كافيا وحده ليقود الجزائر إلى الاستقلال ،فمثلما كانت حرب التحرير بحاجة إلى السلاح و إلى مجاهدين أشاوس لاستعمال هذا السلاح في ساحات الوغى ، كانت أيضا بحاجة لمعركة موازية تخوضها وسيلة مقاومة أخرى ألا و هي الدبلوماسية التي أخذت آلتها تشقّ طريق التدويل الصّعب و تنتزع الاعتراف و الـتـأيـيـد و الـدّعـم مـن هـذه الدولة و تلك المنظمة و المجموعة ، إلى أن أصبحت القضية الجزائرية حاضرة في كلّ المحافل وصوتها يصدح من على كلّ المنابر و الفضل الكبير في بلوغ هذا النجاح يعود لرجال قادوا النضال السياسي الخارجي بحنكة فكانوا دبلوماسيين بالفطرة لم يتخرّجوا من مدارس و لا معاهد لكنّهم ربحوا رهان تدويل القضية الجزائرية العادلة و أوصلوها إلى الأمم المتحدة ثم إلى الحرية.

باندونغ ..من هنا بدأ التدويل

كثيرون يؤرّخون لانطلاق المعركة الدبلوماسية ، بميلاد الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 أي بعد ثلاث سنوات من اندلاع ثورة التحرير المظفرة، لكن الحقيقة أن قادة مسيرة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي أدركوا منذ البداية أن الثورة تقوم على دعامتين ،عسكرية و دبلوماسية ،و على معركتين، داخلية و خارجية ،لهذا تّم التوجه إلى الساحة الدولية بأهداف محدّدة ، لعلّ أهمها ،هو تدويل القضية الجزائرية من خلال ربح أصدقاء و مساندين ، وكسب الرأي العام العالمي من خلال كشف ما يتكبّده الجزائريون على يد السفّاح الفرنسي،و عزل الاستعمار سياسيا و إنهاكه إعلاميا.

وكان مؤتمر باندونغ الآفرو –آسيوي المنعقد ما بين 18– 24 أفريل 1955 أي بعد أقل من سنة عن اندلاع الثورة المجيدة ،أول محفل تدخله القضية الجزائرية ، وتوّج هذا المؤتمر الذّي اعتبره البعض بمثابة نوفمبر جديد على المستوى الدولي، ببيان ختامي شدّد على حقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره ،و من هنا كانت الانطلاقة بدعم من الأشقاء و الأصدقاء لإدخال القضية الجزائرية إلى المنتظم الأممي ،وعلى الرغم من أن مسار التدويل كان شاقا و ملغّما ،و طريق الشرعية مسدود بالمتواطئين مع فرنسا الاستعمارية ، إلاّ أن قضية الجزائر تمكّنت في شهر جويلية 1955 من اختراق أسوار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 10 بدفع من مجموعة دول أفرو ـ آسياوية ،وبالرغم من عدم قبول تسجيلها رسميا في هذه الدورة بعد انسحاب الوفد الفرنسي غاضبًا ومُحتجًّا بذريعة أنّ "قضية الجزائر هي مسألة داخلية فرنسية"، فإن دبلوماسيي الثورة لم يستسلموا لميزان القوّة الذي لم يكن في صالحهم ،و خاضوا معارك صعبة وشاقة انتهت بانتصار قوّة الحق على حقّ القوة ، وكُلّلت جهودهم بتسجيل القضية رسميا على جدول أعمال الجمعية العامة الأممية، قبل أن تباشر الأمم المتحدة في جوان 1956 مناقشة قضية الجزائر ، لكن وصول المسألة الجزائرية إلى المنتظم الأممي على أهمّيته لم ينصف الجزائريين الذين كان عليهم البحث عن هيكل ينظّم النضال السياسي ويؤطر العمل الدبلوماسي ، فكان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقّتة في 19 سبتمبر 1958، والذي جاء أيضا ليرفع من معنويات الشعب الجزائري على اعتبار أن تشكيل الحكومة سينظر إليه كمؤشر عن قرب الاستقلال .

الحكومة المؤقتة..وثبة إلى الأمام

جاء تشكيل الحكومة المؤقتة ليُعطي للقضية الجزائرية زخما ودفعًا قويًّين، حيث قامت الحكومة عبر عشرات المكاتب التي افتتحتها لدى الدول الشقيقة والصديقة ، بنشاطات دبلوماسية مُكثفة في أنحاء العالم توّجت بكسب مزيد من المتعاطفين و الداعمين لتقرير المصير.

وشرع محمّد الأمين دباغين الذي عيّن وزيرا للخارجية في أوّل تشكيلة للحكومة المؤقتة ما بين 1958 و 1960 في جولات خارجية فضحت مناورات المستعمر و مخططاته المخادعة ، بدءا بسلم الشجعان ،وخط شال و موريس و الأسلاك المكهربة ، ثمّ خلفه كريم بلقاسم في التشكيلة الحكومية الثانية ما بين 1960 و 1961 ،و قام بجولات قادته إلى عدد من البلدان على غرار الصين أين استقبل من طرف الزعيم ماوتسي تونغ ،كما زار بلدانا عربية عديدة ،و قد أثمرت هذه الزيارات زيادة حجم المساعدات المالية و العسكرية للثورة التي ارتفع لهيبها و جعلت الاستعمار يخرّ صاغرا منهزما بعد أن انكشفت عورته و انفضّ الكثير من حلفائه.

فرنسا تنهزم وتقبل التفاوض

نتيجة لتناغم الأداء بين الداخل والخارج، تحققت الانتصارات المتتالية التي كان لها آثار موجعة ومؤلمة على فرنسا الاستعمارية سواء بضربات الكفاح المسلح في الداخل أو على مستوى الأداء المميز لمناضلي دبلوماسية الثورة في الخارج، وأدّى ذلك إلى إسقاط 7 حُكومات فرنسية من نوفمبر 1954 إلى ماي 1958 ،و في الأخير اضطر الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول ،الذي استعمل يائسا كل الوسائل و الطرق لمحاولة إجهاض الثورة ،و ظلّ متمسّكا بحدود فرنسا من بحر الشمال شمالا إلى بحر الرمال جنوبا ،للاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلًا وحيدًا للشعب الجزائري و قبل التفاوض معها في خطاب ألقاهُ في جوان عام 1960، بعد أن فشل فشلًا ذريعًا في إقحام ما أسماها بالقوة الثالثة في التفاوض وهو ما رفضتهُ جبهة التحرير الوطني رفضًا قاطعا، وكذلك رفضت فكرته المعروفة بسلم الشجعان الذّي كان مضمونه أن يضع جيش التحرير الوطني سلاحهُ ويتم بعد ذلك التفاوض.

طريق المفاوضات شاق لكنه مثمر

في لحظة تاريخية فارقة ،وجّه ديغول نداء لقادة الثورة و طلب منهم الحضور إلى فرنسا بقصد التفاوض ،وكانت البداية ب "محادثات مولان" ،و في 20 ماي 1961 انطلقت "مفاوضات إيفيان" الأولى ،تلتها "إيفيان الثانية " ما بين 7 و 18 مارس 1962،و عشية 18 مارس وقّعت اتفاقيات إيفيان على الساعة الخامسة و النصف مساء و دخل وقف إطلاق النار حيّز التطبيق في منتصف اليوم الموالي.

وعرفت العملية التفاوضية عدة مراحل كما شهدت عثرات عدة بسبب تعنت الطرف الفرنسي وتمسكه بقضية فصل الصحراء والامتيازات التي حاول فرضها على المتفاوضين، غير أن حنكة الوفد الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم تمكن من ترويض لويس جوكس في مفاوضات إيفيان الأولى و الثانية وانتزع منه توقيعا على وقف القتال.

هذا الاتفاق لم يرض أطرافا فاعلة في الجيش الفرنسي ومنهم السفاحين رؤول سالان، ادموند جوهو، اندري زيلر وموريس شال الذين شكلوا المنظمة العسكرية السرية والتي كان الهدف من إنشائها الوقوف ضد هذه الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ودعا الجنرال سالان في 5 جانفي 1962 الأقدام السوداء للانتفاضة والمحافظة على أملاكهم المكتسبة بالقيام بعصيان مدني ليدخل البلاد في حرب لا نهاية لها، كما دعا كل العسكريين الموالين له للقيام بعمليات تخريبية وتصفيات جسدية لكل من يدافع عن رحيل القوات الفرنسية من الجزائر، فعاشت المدن الكبرى للجزائر ولاسيما العاصمة ووهران عمليات تخريبية عديدة.

و مع هذه الأجواء جرى استفتاء تقرير المصير بالجزائر في الفاتح جويلية 1962 وأعلنت النتائج في اليوم الموالي وبينت أنّ 97.5 ٪ من المشاركين أيّدوا الاستقلال، ويوم 3 جويلية 1962 أعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول الاعتراف رسميًا باستقلال الجزائر واختار قادة الثورة وقتها يوم 5 جويلية 1962 تاريخا رسميا لإعلان الاستقلال لأنّهُ يُصادف ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر يوم 5 جويلية 1830 لمحو هذه الذكرى الأليمة وتكريس استعادة الاستقلال والسيادة الوطنية.

يوم النّصر

ليل الاستعمار كان طويلا وحالكا بمظالمه و انتهاكاته،لكن النّصر كان قدر الجزائريين الذين لم يتوقّفوا يوما عن مقاومة العدو الغاصب، و استطاعوا أن يصنعوا واحدة من أعظم الثورات في العالم و أنجحها .

إنّ النصر الكبير الذي تحقّق في الخامس جويلية 1962 ، لا يعود فقط إلى الكفاح المسلّح بل كذلك إلى العمل الدبلوماسي ،و إلى ذلك التنسيق و التكامل بين النضال الخارجي و الكفاح العسكري ،فالآلة الدبلوماسية كانت تتحرّك بالتنسيق مع الآلة العسكرية ،و كلّما كان الاستعمار يضيّق الخناق على إحداهما ، كانت الأخرى تسارع إلى نجدتها ، فمثلا ،عندما كان المفاوض الفرنسي يشدد الضغط على المفاوض الجزائري ،كانت الثورة تكثّف ضرباتها لتفكّ هذا الخناق ،و لمّا كانت الثورة تتعرّض للمصاعب، كانت الآلة الدبلوماسية تتحرّك خارجيّا بشنّ حملات إعلامية ضدّ العدو .

النجاح الدبلوماسي بإعلام قويّ

وعلى ضوء الحديث عن الحملات الإعلامية التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية لكسب معركة الخارج ، من المنصف التذكير بالدّور الذي لعبته إذاعة " صوت الجزائر" في التعريف بالقضية الجزائرية و الدفاع عنها.

وراهنت دبلوماسية الثورة منذ البداية على ربح معركة الخارج من خلال التعريف بعدالة المسألة الجزائرية ،و كسب مزيد من المتعاطفين ،ثمّ و هو الأهم ،تدويل القضية و إيصالها إلى الأمم المتحدة .

المهمّة على صعوبتها اضطلعت بها إذاعة "صوت الجزائر" التي كانت تبث برامجها باللغة العربية من مصر، و ظلّت هذه البرامج تذاع حتى بعد إنشاء الإذاعة السرية للثورة في قلب الجزائر عام 1957،كما كانت إذاعات الدول الصديقة تذيع أخبار حرب التحرير بلغات متعددة ،و قد خدمت هذه البرامج الإذاعية الثورة المظفرة و النضال السياسي الخارجي كثيرا ، فكانت أداة فعّالة في غرس روح النضال و رفع معنويات الشعب و إيمانه بالنصر،كما كانت محرّكا أساسيا للعمل الدبلوماسي .

و لإيمانها بأهمّية سلاح الإعلام ،دعمت جبهة التحرير الوطني ترسانتها الإعلامية بإصدار صحيفتين هما " المجاهد" سنة 1956 و "المقاومة الجزائرية" عام 1955 .

وقد دافعت جريدة "المجاهد" بقوّة عن القضية الجزائرية، حيث أولت اهتماما خاصا بالنشاط الدبلوماسي لقيادة ثورة التحرير، و قامت بتغطية كلّ جوانبه، كما كانت تنقل مختلف النتائج و الانتصارات التي حققتها المعركة الخارجية ،و ساهمت بدورها في كسب مزيد من المؤيدين للقضية الجزائرية و لتقرير مصير الشعب الجزائري حتى تحقّق النصر.

معركة جانت في 1915

ملحمـة بطوليـة بأقـصى الجنوب الجزائـري

تعد معركة جانت التي وقعت في 1915 واحدة من أبرز الملاحم البطولية في سجل المقاومات الشعبية ضد التواجد الاستعماري، التي صنعها سكان أقصى الجنوب الشرقي للبلاد.

تشكّل المعركة محطّة تاريخية مضيئة في مسار طويل من النّضالات التي خاضتها منطقة الطاسيلي ناجر ضد المستعمر الغاشم، والتي ساهمت في إحباط مخطّطاته الدّنيئة الرّامية إلى السيطرة على الصحراء الكبرى، واستغلال ثرواتها وفصلها عن باقي مناطق الوطن.

وتعود وقائع معركة جانت – حسب دراسات وأبحاث تاريخية – إلى تاريخ 13 أكتوبر 1915، عندما حاولت قوات المستعمر الفرنسي حينها فرض سيطرتها وبسط نفوذها على مدينة جانت، لتتوحّد قبائل وعشائر الطوارق بقيادة رمز مقاومة الطوارق في الصحراء الكبرى الشيخ أمود آغ المختار (1859–1928).

وقد اهتدى الشيخ آمود – وفق المصدر ذاته – إلى أسلوب حربي تكتيكي لمواجهة الترسانة العسكرية الاستعمارية التي كانت مدجّجة بشتى أنواع الأسلحة والآليات الحربية آنذاك، من خلال قيامه بتقسيم المهام العسكرية بين قادته وأعوانه، الذين كانوا يمثلون مختلف قبائل الطوارق، معتمدا في ذلك على أسلوب الكر والفر، ونصب الكمائن لاعتراض قوافل التموين الفرنسية، وكذا الوحدات العسكرية ومباغتتها، وتحاشي الدخول معها في مواجهات مباشرة نظرا لعدم تكافؤ ميزان القوى بين الطرفين.

ومكّن هذا التكتيك الحربي الذكي الذي انتهجه قائد مقاومة الطوارق الشيخ آمود من إلحاق خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد في صفوف القوات الفرنسية، وفق المصادر التاريخية ذاتها.

وفي هذا الجانب، أبرز رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للمحافظة على الذاكرة وتبليغ رسالة الشهداء الأستاذ بلخير مفيصل، في حديث لـ «وأج»، الدور الريادي لأبناء المنطقة رجالا ونساء عبر مراحل هذه المعركة الشعبية التي دارت رحاها على مدار 18 يوما بقيادة الشيخ آمود والحاج إبراهيم بكدة، والتي جسّدت ملاحم بطولية ونضالية أحبطت كافة المساعي الفرنسية الرامية لفصل الصحراء وتشتيت سكانها.

واعتبر مفيصل أنّ معركة جانت تعد بمثابة محطة مفصلية في تاريخ نضالات الشعب الجزائري، وحدث ساطع في سجل المسار التحرري للشعب الجزائري، والذي توّج باندلاع الثورة التحريرية المجيدة في غرة نوفمبر 1954، والتي نحيي ذكراها السابعة والستين.

وأكّد أنّ هذه المعركة غير المتكافئة، والتي انصهر لهيبها في الثورة التحريرية الكبرى أظهرت للعالم أجمع مدى بطولات وصمود طوراق الطاسيلي ناجر، الذين تمكّنوا بفضل ذكائهم وخبرتهم ودرايتهم الواسعة بفيافي الصحراء الشاسعة وتضاريسها الوعرة من وقف زحف وتوغل القوات الفرنسية في الصحراء، والتي كانت مقبرة لآلاف الجنود الفرنسيين، الذين سقطوا في كمائن نصبها الثوار والمجاهدون في عدة مواقع خلال الثورة التحريرية المظفرة.

دور محوري في تموين الثوار بالأسلحة والذّخيرة

لم تقتصر الإسهامات النّضالية لمنطقة جانت إبان الثورة التحريرية المباركة على تلك المعركة الضارية، وما تبعتها من ملاحم بطولية متتالية فحسب، بل لعبت دورا محوريا في تموين الثوار والمجاهدين عبر مختلف مناطق الوطن بالأسلحة والذخيرة والمساعدات بالنظر لموقعها الجغرافي المتاخم لدول شقيقة وصديقة جعل منها منطقة عبور وتبادل بين الجانبين لدعم الكفاح المسلح للثورة.

وفي هذا الصدد، تروي الباحثة إبا جميلة، استنادا لشهادات موثقة عن عمها المجاهد إبا علي بن الحاج السنوسي، والذي عايش تلك الأحداث التاريخية بالحدود الجزائرية الليبية، أن ثوّار ومجاهدي المنطقة كانوا يؤمنون عبور الأسلحة والمساعدات القادمة من الدول المجاورة الداعمة للثورة الجزائرية على غرار تونس ومصر وليبيا، وإرسالها للمجاهدين بمختلف مناطق الوطن.

الأمر الذي جعل السّلطات الاستعمارية تكثف من دوريات المراقبة وتضرب حصارا على الشريط الحدودي بالجهة الجنوبية الشرقية، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة الثوار، الذين واجهوا هذا التضييق بتنفيذ عمليات تمويهية على الحدود بهدف تشتيت انتباه وتمركز القوات الفرنسية.

وكان الهدف من وراء ذلك إعطاء المجال للمجاهدين لخلق ثغرات ومنافذ غير مكشوفة تسمح لهم بتمرير الأسلحة والذخيرة والمؤونة، ونقلها على مراحل بواسطة قوافل الإبل، والتي تكون مسبوقة بقافلة تؤمّن لها الطريق، وفي حال ورود معلومات بتواجد جنود العدو في الطريق يتم إخفاء الحمولة بدفنها تحت الرمال والعودة إليها لاحقا.

ولعل هذا ما يؤكّد ما أجمعت عليه عدة شهادات تاريخية، على أنّ منطقة الطاسيلي ناجر والتي كانت تابعة للولاية التاريخية السادسة شكّلت حلقة هامة في عملية تسليح الثورة التحريرية، وقاعدة لوجيستية لإمداد المجاهدين والمقاومين عبر مختلف نواحي الوطن بالأسلحة والعتاد.

الباحث حسين عبد الستار لـ «الشعب»:

إعادة بناء الذّاكرة يساهم في تحقيق المناعة المجتمعية

حديث لـ «الشعب»، أن مناسبة إحياء الذكرى الـ 67 لثورة أول نوفمبر المجيدة تحمل هذه السنة خصوصية ومنعرجا في طريق إعادة بناء الذاكرة الوطنية بما تنسجم بعظمة الحدث، ومواكبة المحطة مع التعنت الفرنسي ومحاولة التنكر لحجم التضحيات التي قدّمها الشعب الجزائري، خاصة وأن هذا التاريخ يعتبر من التواريخ المهمة المؤسّسة للأمّة الجزائرية.

بومرداس: ز - كمال

وصف الباحث وأستاذ التاريخ بالمدرسة العليا للأساتذة حسين عبد الستار، العلاقات الجزائرية الفرنسية هذه الأيام «بغير العادية» بسبب التصريحات المثيرة للمسؤولين الفرنسيين، وبالتالي لا بد أن تكون احتفالية هذه السنة بذكرى اندلاع ثورة التحرير المجيدة غير عادية، أيضا من حيث درجة التجند لاستذكار عظمة الحدث، والعمل على صون الذاكرة الوطنية وترسيخها لدى الاجيال بما يحفظ الشخصية الوطنية وهويتها.

وأضاف الباحث «لا بد للجزائريين الانخراط في مجال صون الذاكرة الوطنية، كما أن الوقت مناسب للمراجعات الكبرى، والعمل على إيجاد استراتيجية واضحة للاهتمام أكثر بمجال التاريخ الوطني من حيث الدراسة وإعادة كتابته برؤية جديدة، وخطاب متجدد للمساهمة في إعادة بناء هذه الذاكرة الجماعية، وتحقيق المناعة المجتمعية للدفاع عن كل هذه المكاسب المحققة، ومواجهة التهديدات التي تطال تاريخ الأمة».

وفي سؤل عن آليات تحقيق هذا الإجماع وعودة الاهتمام بالتاريخ الوطني وذاكرة الأجيال المهددة، قال الباحث «إنّ التهديدات والتحديات مشتركة تمس جميع الفاعلين في المجتمع، وعليه فإن مسؤولية صون الذاكرة الوطنية وإعادة كتابة التاريخ والاهتمام به ونقله إلى الأجيال هي مسؤولية الجميع، تبدأ من وجود إرادة سياسية وصولا إلى النخب، المجتمع المدني، والإعلام أيضا الذي يحمل قيمة مضافة وبإمكانه المساهمة بقوة في بناء الوعي الوطني بما يضمن هذا البعد التاريخي والاستراتيجي».

كما دعا المتخصّص في الدراسات التاريخية «إلى ضرورة الاهتمام بالمنظومة التربوية عن طريق إعادة برمجة عصبية جديدة وايجابية لجيل الشباب من أجل الاهتمام أكثر بالذاكرة، وغرس ثقافة الاعتراف والاعتزاز بالرموز الوطنية»، مع «أهمية تحديد ورقة طريق واضحة تساهم في بناء شخصية وطنية تكون بمثابة وثيقة إجماع بين المواطنين لأنّنا بحاجة اليوم إلى تحصين الجبهة الداخلية، ودفع الشباب للانخراط في بناء مشروع مجتمعي نهضوي متكامل حتى لا نبقى حبيسي وثيقة أول نوفمبر».

قانون تجريم الاستعمار بحاجة إلى مساحة نقاش

في تعليقه على مشروع قانون تجريم الاستعمار، وعودته بقوة إلى الساحة هذه الأيام على إثر الإساءات الفرنسية المتكرّرة للجزائر وتاريخها، أكّد حسين عبد الستار «أنّ قانون تجريم الاستعمار لا بد أن يجد له مساحة واسعة من النقاش والتعبير في القوانين الجزائرية، وبين الفاعلين من مؤرخين ومختصين في الشأن التاريخي»، وأضاف بالقول «نحن بحاجة الى هذا القانون من أجل تصحيح التاريخ ودفع الجانب الفرنسي للاعتراف بجرائمها في حق الشعب الجزائري، وبالتالي الدفع نحو بناء علاقات جزائرية فرنسية مطبوعة بالمصالح المشتركة، والندية في التعامل ومعالجة مختلف الملفات، لأنها فرنسا لا تزال عندها عقدة ونظرة استعلاء، رغم أنّ الثورة التحريرية وعكس كل الثورات في العالم قد ساهمت في تطهير فرنسا من كبرياءها بما كان لديها من قوة تأثير في النخب الفرنسية واستدراجها لصالحها بما يخدم قضية الشعب الجزائري المطالب بالاستقلال واسترجاع حريته المنشودة، على حد تعبيره.

فتحية هرماق، أستاذة التاريخ لـ» الشعب:»

جمعيـة العلمـاء المسلـمين الجزائـريّين حثّـت على الهويّـة

قالت أستاذة التاريخ فتحية هرماق، إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريّين حرصت منذ تأسيسها في 05 /05 / 1931 بنادي الترقي في الجزائر العاصمة، على التعليم والوعظ والإرشاد والتأليف والعكوف على كتابة التاريخ الوطني، فضلا عن محاربة الآفات الاجتماعية، من خلال تطهير المعتقد وتهذيب السلوك وتحسين الأخلاق، فقد سعت على طول مسارها التربوي التعليمي على التعريف بالدين الإسلامي، وتنقيته من الشّوائب التي علقت به نتيجة استشراء البدع والخرافات، واستفحال الدور السلبي للطرقية الجوفاء والقعيدة عن أي دور وطني.

سارة بوسنة

وأفادت هرماق في اتّصال هاتفي مع «الشعب»، أنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريّين سعت إلى إحياء اللغة العربية وآدابها، وتأسيس المدارس الحرّة والنوادي الثقافية والمساجد، وساهمت في العمل الكشفي وإصدار الصحف والمجلات بغية رد الاعتبار للتاريخ الوطني، رافضة بذلك إدماج الجزائر بفرنسا وإنما العمل على استقلالها بالتدرج والمرحلية، ممارسة بذلك أسلوب الوسائل النضالية الوطنية كالاحتجاج ونشر المقالات، وإرسال الوفود والقيام بالرحلات والمشاركة في التجمعات العامة ونحوها، ناهيك عن ممارستها للأسلوب الصحفي بجدارة واقتدار.

لقد اعتمدت الجمعية في التعليم حسب الأستاذة بمهمة مزدوجة للحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية، المهمة الأولى: تعليم مبادئ الدين والعربية، والمهمة الثانية مواجهة المسخ الاستعماري عن طريق منهج الإخلاء ثم الملء، أي بيان فساد المعلومات المشوهة التي أعطتها فرنسا للتلاميذ لتعيد الجمعية عبر مدارسها بعد ذلك تزويد المتعلم بمعلومات جديدة صحيحة ودقيقة عن أصله ودينه وهويته.

وكشفت الأستاذة هرماق أن الإصلاح من منظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يكتسي بعدا شموليا تتفاعل فيه عناصر الدين والمجتمع والثقافة والسياسة، خدمة للوطن الجزائري، وهو

المنظور الذي بلورته ثلاثية عبد الحميد بن باديس المعروفة لدى العام والخاص وهي: «الإسلام ديننا، الجزائر وطننا، والعربية لغتنا»، فهذه العبارة إذا ترجمت بلغة السياسة، فهي تعني الدعوة إلى إنشاء دولة مستقلة.

في نفس السياق، أوضحت المحدثة، أنّ أسلوب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انطلق في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية من منهج تربوي محض، يعتمد أساسا على إثبات وجود الأمة الجزائرية الضارب في اعماق التاريخ في زمن وجود دعاة الإدماج، بطريقة نضالية، فيقول الشيخ بن باديس في هذا الصدد «إن الأمة الجزائرية تكوّنت عبر العصور، وأنها ليست فرنسية، ولا تريد أن تكون فرنسية، ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولو أرادت».

وأضافت هرماق لم تنقطع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن الدعوة إلى الوحدة الدينية والوطنية، حيث نجدها في هذا تتبع طريقة «التخلي قبل التحلي»، بمعنى أوضح البدء بتطهير المجتمع الجزائري من الآفات والعقائد الصوفية العقيمة، كمقدّمة للاضطلاع بالدور الوطني المنوط به.

وترى أنّ نداءات الجمعية قد ساهمت بشكل كبير في إيقاظ المشاعر القومية في الجماهير الجزائرية، من خلال شعاراتها التي تحرّك روح الهوية والتمسك بالوطنية، وعلى رأسها الشّعار الذي أطلقه الإمام ابن باديس سنة 1925م، الذي جاء فيه: «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء»، وهو الشّعار الذي سجله على رأس صحيفة المنتقد.

أي دور للسينما والمسرح في الذاكرة الوطنية؟

تبدو علاقة المسرح بالسينما علاقة متلازمة ومتداخلة ليس من الناحية الموضوعية والفنية فحسب بل من ناحية أبعاد هذه العلاقة على مستوى بناء التاريخ وتثوير الماضي وربط الأجيال براهنية الذاكرة. وإن كان المسرح قد لازم فترة النضال الوطني ورافع من على الركح لصالح القضية الجزائرية واعتبر كأداة للمقاومة ومفعولا للنهوض بالوعي الوطني، فإن السينما وإن جاءت متأخرة نوعا ما زمنيا فإنها لم تغفل عن هذه المرافعة عبر نقل الواقع التاريخي والاجتماعي وإسماعه خارج الحدود كون الصورة تلعب دورا مهما في تقريب هذه القضايا للرأي العام. وواصلت السينما مهمتها بعد الاستقلال معيدة الذاكرة التاريخية ومحافظة عليها من الاضمحلال والزوال.

ووفق هذا الطرح نجد أنفسنا أمام أسئلة تعيد إبراز هذا التلازم بين المسرح والسينما في الحفاظ على الهوية والذاكرة الوطنية؟ ومدى أهمية مفعولها المقاوم؟. ■ إعداد: فاطمة الوحش

المسرح من فعل المقاومة إلى فاعلية الذاكرة

د. حميد علاوي / جامعة الجزائر2

ارتبط فن المسرح بالهبة النضالية لتحرير الجزائر من نير الاستعمار وانخرط في العمل الوطني بجرعات مختلفة قياسا إلى السياق والظرف التاريخي، كما واصل العمل على الموضوعات الوطنية والذاكرة والهوية منذ بداية الاستقلال، فالجزائر عرفت المسرح بمفهومه الحديث بما يقارب القرن بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، وكان ميلاده عصيبا عسيرا لأن السلطة الاستعمارية التي تعي جيدا قوة الفن وتأثيره على الجماهير ضيقت هامش الحريات الفنية مثلما ضيقت مجال الحريات السياسية، وحاربت كل المسرحيات ذات الطابع الوطني المحافظ على الهوية وكل ما يخص الثقافة والذاكرة الوطنية ذات الأبعاد الدينية واللغوية، التي تميز الجزائري عن الآخر (المستعمر).

إن ملامح المقاومة ورفض الاستعمار تجلت في المسرح الجزائري في فترة سابقة على اندلاع الثورة التحريرية، فحضور الأفكار الوطنية والروح النضالية في المسرح الجزائري سبق فترة الخمسينيات وتجلى بصورة أقوى في فترة الأربعينيات التي تنامى فيها الوعي الوطني وكان منذرا باندلاع الثورة في كل لحظة، وهو ما يعد جهدا كبيرا وبارزا في سبيل الحفاظ على مقومات الهوية الذاكرة الوطنية.

وقد تنامى الوعي وازداد إيمان الجزائريين في استقلال بلادهم خلال الأربعينيات، وذلك بفضل جهود: المدارس الحرة التي أنشأتها جمعية المسلمين الجزائريين، والتي كونت قاعدة ثقافية معتبرة لتهيئة الشعب لقبول الأفكار الجديدة، والوعي بالهوية الثقافية، إضافة للمنشورات والصحف التي راجت بفعل توسّع دائرة التعليم ونشأة الأندية الثقافية والرياضية، فتأسست جمعية الشبيبة الإسلامية بالمدية وفرقة رضا باي للتمثيل والموسيقى، وكذا فرقة المسرح الجزائري التي أسسها مصطفى كاتب وانضم إليها كل من رضا حوحو محمد الصالح رمضان محمد الطاهر فضلاء عبد الحليم رايس محمد العيد آل خليفة، أحمد توفيق المدني وعبد الرحمان الجيلالي..

غلبت الموضوعات الاجتماعية الإصلاحية على مسرح ما بعد الحرب الكونية الثانية، الذي يعبر عن رؤية أكثر نضجا من ناحية الموضوع والمعالجة الفنية. وعالج قضايا شتى كالخمر والنفاق والدجل والسحر والبخل في المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة، لأنه تعذر طرح الموضوعات القومية والسياسية، لكن هذا المسعى كان يعمل في اتجاه المحافظة على الهوية الوطنية.

آمن رواد المسرح هذه القوة وهذه المهمة لفنهم من البداية، وأرادوا استعمال هذا السلاح في خدمة الثورة تماما كما استعملوا هذا السلاح في خدمة الأفكار الوطنية ومعالجة الآفات الاجتماعية وإعداد مجتمع خلال المرحلة السابقة. ومن المسرحيات الثورية التي نمت الوعي بالذاكرة الوطنية مسرحية (مصرع الطغاة) للكاتب عبد الله الركيبي وتروي المسرحية نضال الشباب المتشبع بالأفكار الوطنية والحامل رسالة جبهة التحرير الوطني في التعبئة والنضال ضد المستعمر، ويسعى لإقناع مزيد من الجزائريين بالحرب والتحرّر من الاستعمار، واستكمال طريق الجزائريين الأوائل حيث يقول بطل المسرحية بشير في ما يشبه بيان الثورة: رفاقي الأحرار.. باسم الله.. وباسم الشعب الجزائري الحر.. نرفع علم الكفاح في وجه الاستعمار الفرنسي اللعين.. وباسم الحرية المقدسية التي كافح من أجلها الأمير عبد القادر وذهب ضحيتها مئات الملايين من أبناء الجزائر الأحرار.. باسم هؤلاء جميعا: نعلنها صرخة مدوية في وجه فرنسا الظالمة..

وأما المسرحية الثانية التي تبرز انخراط المسرحي في العمل الثوري هي مسرحية (دم الأحرار) للمسرحي عبد الحليم رايس، وتتعرض للثورة الجزائرية، ونضال مجموعة من المجاهدين الذين يخوضون المعارك بإحترام شرف الحرب، حيث يتم تحرير أسيرين فرنسيين يحسن المجاهدون معاملتهما، بأمر من قيادة الحكومة المؤقتة فيصيرون أحرارا، كما حرروا جنديا ألمانيا لكنه يأبى العودة إلى القوات الفرنسية ويفضل البقاء مع الجيش الجزائري والانضمام إلى صفوفه.

ومن جهتها آمنت جبهة التحرير بسلاح الفن وقوته في إسناد الثورة والتعريف بها، وتمكينها من تحقيق ثمارها، ولذا أنشأت فرقة مسرحية في تونس عام 1958 وعُيّن المسرحي الكبير مصطفى كاتب رئيسا لها، ولعبت دورا رائدا في مجال التعريف بالقضية الجزائرية للرأي العام العربي والدولي.

وتعكس مسرحيات مصطفى كاتب هذا الارتباط بالهوية والذاكرة من خلال أعمال عنترة بن شداد، الجثة المطوقة لكاتب يسين، الكاهنة، حجا باع حماره.

ففي ديسمبر 1954، أي بعد شهر من اندلاع الثورة التحريرية كتب كاتب ياسين مسرحيته «الجثة المطوقة» ونشرت في المجلة الفرنسية esprit قبل أن تمثل خارج الوطن في بلجيكا عام 1958، وكانت الثورة الجزائرية قد أخذت سيطا واسعا وانتشارا مبهرا في العالم، وعكست هذه المسرحية فلسفة الثورة الجزائرية وحملت معاناة الجزائريين واضطهادهم من طرف الاستعمار، بهدف إطلاع الرأي العام العالمي على مأساة الشعب الجزائري بما في ذلك الرأي العام الفرنسي لأن المسرحية عرضت أيضا بباريس عام 1959.

كما استمر ألق الثورة حتى بعد الاستقلال يلهم المسرحيين الجزائريين أمثال ولد عبد الرحمان كاكي في مسرحيته (132 سنة)، وهي مسرحية تلخّص تاريخ نضال الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال.

ويسعى المسرح بإعادة الكثير من أعمال النضال والثورة ومدى الارتباط بها بعد الاستقلال، ويحاسب كل الذين يحيدون عن نهج هذه الثورة المقدسة ورسالة شهدائها، كما ينصّ على ذلك عرض (الشهداء يعودون هذا الأسبوع) وكانت سير الكثير من الشخصيات الوطنية مادة لفن التمثيل الجزائري، (المسرح، التلفزيون والسينما) ورسخّت صور الكثير من الأبطال في مخيلة وذاكرة الجزائريين، وهي طريقة سلسلة للمحافظة على الذكرة وأقوى من الدروس التاريخية المباشرة.

السينما والذاكرة أضواء وملاحظات

د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة / جامعة عنابة

لا يختلف اثنان على أن تجسيد التاريخ من خلال الصور يمنحه الحيوية والحُضُور؛ وذلك على مساحة أرحب من الحكايات الشفهية والروايات المكتوبة؛ نظراً لعدم إقبال الإنسان المعاصر على القراءة، واعتماده على المشاهدة؛ فالسينما تجعلك تعيش الحدث؛ لذلك فلها جملة من الأدوار العظيمة التي تنهض بها في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، وتعزيز الهُوية؛ التي تنصرف في دلالاتها إلى حقيقة الشيء، وصفاته، التي يتميز بها عن غيره، وتتجلى بها شخصيته، فهي(الهويّة) تقوم على السمات التي تتميز بها كل أمة عن غيرها من الأمم، وتتوجّه في أبعادها نحو وعي الذات، وإدراك المصير التاريخي الواحد، والعلامات المشتركة، التي تطبع جماعة معينة من الناس، وتعتز بها، فهي مجموع المفاهيم العقائدية، والتراثية، التي تُشكل رابطة روحية، وضميرية بين الأفراد، وتقتضي اعتزاز الفرد برموز أمته، وإجلالها، واحترامها، والولاء لها، وينبغي التذكير في هذا المقام بأن انطلاقة السينما الجزائرية، وتوظيفها من قبل جيش التحرير الوطني جاء بغرض تعزيز الهُوية وإبراز جرائم الاستدمار الفرنسي، وكفاح الشعب الجزائري؛ حيث تأسست أول مدرسة للتكوين السينمائي بجبال الأوراس في سنة:1957م، تحت إشراف المخرج الفرنسي (رينيه فوتييه)؛ الذي انضم إلى جبهة التحرير الوطني إيماناً منه بعدالة القضية الجزائرية،ورغبة منه في إبراز بشاعة الاستدمار الفرنسي ،فأخرج خلال تلك المرحلة فيلمه المعروف :

«الجزائر تحترق»، عام: 1959م، وقد تمّ إنتاج مجموعة من الأعمال الوثائقية أثناء الثورة الجزائرية العظيمة، نذكر من بينها: (اللاجؤون) عام: 1956م من إخراج (سييل كوجي)، و(هجومات منجم الونزة)، سنة:1957م، و(ساقية سيدي يوسف)، عام: 1958م، من إخراج (بيا كلمو)، و(جزائرنا) إخراج جمال سندرلي ولخضر حمينة، وغيرها؛ لذلك فالسينما التي كان يريدها أبناء الجزائر، والتي حققت نجاحاً كبيراً حتى بعد سنوات الاستقلال هي السينما المقاومة التي تبرز جرائم الاستدمار الفرنسي، ويُمكن أن نعرّفها بأنها السينما التي تخلق من رحم المعاناة والآلام والأحزان، وتُولد في ظل الصراع والثورة، من أجل تأدية دورها في الكفاح، وهي السينما المُعبرة عن النضال والمواجهة بين قوتين، وهذا الصراع ليس صراعاً بين قوتين متكافئتين، وإنما هو صراع غير متوازن، ودور السينما يتجلى في إبراز الجرائم التي ترتكبها القوة المهيمنة التي يُمثلها المعتدي التي يُنكل بأبناء الشعب الجزائري العُزل، وأخرى مظلومة ومقهورة يجسدها المعتدى عليه، والمُكافح الذي هو الشعب الجزائري، الذي يُدافع ويناضل، وهو يتعرض إلى أبشع الجرائم، وإلى ويلات الحرمان والتشرد.

إن توظيف التاريخ في السينما يسمح بتأدية العديد من الأدوار العظيمة؛ من حيث التعبير عن آلام الأمة الجزائرية وآمالها، ومسايرة مسيرة الشعب الجزائري المقاوم والمكافح، ومواكبة ما كان يعيشه من بؤس وعذاب وشقاء، وأعتقد أن من أبرز الشخصيات الجزائرية التي تحتاج إلى تجسيدها في السينما شخصية الأمير عبد القادر؛ الذي يتبدى للدارس لشخصيته على أنه جملة من الشخصيات، فهو المجاهد المكافح المغوار، وهو الفارس الذي لا يُشقُّ له غبار، وهو الفقيه العلّامة الموسوعي، البحر الزاخر في شتى العلوم والفنون، وهو المتصوف الشاعر، والشاعر المتصوف، الذي عُرف بتغريده في سماوات الشعر، وتحليقه في آفاقه الرحبة، وطرقه لمختلف الأغراض الشعرية.

وأعتقد أن على السينما الجزائرية أن تُركز بدقة على سياسة فرنسا الإجرامية؛ من خلال تسليط الضوء على حرب الإبادة الممنهجة التي شنها الاستدمار الفرنسي على الشعب الجزائري، كما يجب التركيز على البطش الاستعماري وسياسة التمييز العنصري؛ التي وضعت الجزائريين تحت وطأة قوانين استثنائية وظالمة، وخانقة للحريات الأساسية، إضافة إلى ممارسات المستوطنين الاستعماريين وجرائمهم ضد أبناء الوطن الأصليين الذين يعانون الاضطهاد والقهر، كما يجب كشف سياسة الاستدمار الممنهجة التي كانت ترمي إلى محو مقومات الشخصية الجزائرية..

هناك إجماع على وجود تقصير في كتابة التاريخ، وتجسيده في أعمال سينمائية متميّزة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هاجس التاريخ قد شغل ثلة من الأقلام الجزائرية، وشكّل لهم منبعاً ثراً، وشائكاً في الآن ذاته؛ فقد تمّ استحضار بعض الأحداث التاريخية المهمة، وتقديمها في ثوب جديد، وبصياغة حداثية مع المحافظة على المحتوى في العديد من الأعمال الإبداعية، ففي الجزائر هناك الكثير من الأعمال الأدبية التي تحتاج إلى أن تُحوّل إلى السينما؛ وينبغي استغلالها لكي يتفاعل معها الجمهور العريض؛ كونها ركزت على جرائم الاستدمار الفرنسي، فالقيّم الكُبرى تحتاج إلى أفلام سينمائية مُتقنة، وبإخراج متميّز، ومن بين الروايات التي استحضرت التاريخ على سبيل المثال، رواية: «جيلوسيد.. إنها ليست قضية عائلية على الإطلاق» لفارس كبيش، فالقضية التي يتحدث عنها بطل الرواية رشيد هي التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وهي ذكرى مأساوية، ففرنسا احتفلت في :13 فيفري 2010م، على سبيل المثال، بمرور خمسين سنة على انضمامها إلى نادي القوى النوويّة العسكرية، أما الجزائر فهي تُحيي دائماً بمرارة في هذا التاريخ نفسه ذكرى التجارب النوويّة التي أقامتها فرنسا ذاتها في صحراء الجزائر، وهي ذكرى أليمة ومأساوية، نظراً لما تنطوي عليه من مأساة بقيت نتائجها المؤلمة مستمرة إلى يومنا هذا، سواء على المستوى الصحي، وعلى مستويات عدة، حيث أثرت التفجيرات تأثيراً فظيعاً على صحة السكان، وأضحت المناطق ملوثة على مستوى البيئة الصحراوية، وفرنسا نراها إلى يومنا هذا لا تكترث على الإطلاق لما قامت به من جرائم فظيعة، وهذه القضية طرحها الأديب عز الدين ميهوبي في روايته: «اعترافات أسكرام».

الاستفاقة من غفوة تهميش الذاكرة

د. رضوان شافو / جامعة ورقلة

يبدو لي أن الاهتمام بإنتاج الأفلام التاريخية والنصوص المسرحية، قد جاء متأخرا بالمقارنة مع ما وصلت إليه بعض الدول العربية والإسلامية في هذا السياق، غير أن الاستفاقة الحالية من غفوة تهميش الذاكرة الوطنية في الأفلام التاريخية والنصوص المسرحية قد ردت لها الاعتبار من طرف الجهات الوصية وفي مقدمتها وزارة المجاهدين وذوي الحقوق ووزارة الثقافة والفنون من خلال عودة الاهتمام بترسيخ قيم ومبادئ تاريخنا الوطني وتراثنا الحضاري بهدف الحفاظ على الهوية والذاكرة التاريخية للشعب الجزائري، وذلك من خلال رصد ميزانيات ضخمة من الأموال لإنتاج أفلام تاريخية ونصوص مسرحية تخلد امجاد وبطولات من صنعوا مجدنا وانتصاراتنا في الماضي، ومنها فليم الشهيد مصطفى بن بولعيد، والعقيد لطفي، وأحمد زبانة، خاصة وأن السينما الثورية الجزائرية كانت تعد رافدا أساسيا لوسائل الكفاح العسكري ضد الاستعمار الفرنسي، وكان لها اسهام كبير في التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها، ويمكن للباحثين في المجال التاريخي اعتمادها كمصدر للكتابة التاريخية، كونها تتناول بين مشاهدها شهادات حية لصنّاع الثورة والمقاومة الجزائرية، زيادة على تناولها لوثائق أرشيفية تعرض كنسخ مصورة في الفيلم، ولكن في ذات الوقت يتوجّب التعامل معها بحذر شديد لكونها تخضع لنزوات المنتج الفني مما سيؤدي بها إلى تزوير الحقائق التاريخية، وفي هذا السياق أظن ما قرّره رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون في اجتماع مجلس الوزراء لشهر أوت الفارط، بإعادة إطلاق مشروع إنتاج فيلم «الأمير عبد القادر» باعتباره مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وكونه رمزا عالميا، لهو دلالة على أهمية الأفلام التاريخية في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، وبخصوص النصوص المسرحية المتعلقة بالتاريخ الوطني فهي لازالت بحاجة إلى اهتمام اكبر من طرف المؤلفين بالمقارنة مع ما يشهده المسرح الوطني من مسرحيات كثيرة ذات طابع اجتماعي ثقافي مستوحاة من الواقع اليومي للمجتمع الجزائري، ومن الحكايات المستمدة من التراث الشعبي، واعتقد لو تساءلنا كم عدد المسرحيات ذات طابع تاريخي وطني؟ لربما نعجز عن إيجاد أسمائها، نظرا لعدم تداولها وارواجها في مختلف الوسائط الرقمية، زيادة على ذلك وما يمثل من إشكالية للمهتمين والباحثين هو عدم وجود أثر كتابي لهذه النصوص التاريخية بهدف اعتمادها كمصدر للكتابة التاريخية، ومن هذا المنطلق يتوجب على الجهات الوصية البحث عن آليات جديدة لتفعيل الدور الحقيقي للمسرح التاريخي في ترسيخ الذاكرة الوطنية للشعب الجزائري.

ثـــورة التحريـــــر في السينمـــــا والأدب

إرث حــــي حرارتـــــه لا تنطفـــئ بمـــرور الأجيـــــال

لهيب الثورة وعنفوانها لم يخمد بعد الاستقلال، فتحولت معجزة مقاومة الاستعمار الوحشي وأسطورة الانتصار عليه متكبدا ذل الهزيمة مادة خام حركت الأفئدة وشحذت ملكات الإبداع إلى أبعد نقطة في العالم، وبالرغم من مرور ستة عقود وسبعة أعوام كاملة مازال الأثر حيا والأسطورة شامخة، يستحيل نسيانها ويصعب طمس بطولاتها المذهلة، فماذا قدم المشهد الثقافي الوطني لثورة الحرية على الأقل عرفانا لمن ضحوا بدمائهم ضريبة ليعيش الجزائريون بكرامة وسيادة؟.

فضيلة بودريش

يملك الجزائريون ويفخر إرثا ثوريا عظيما، عظمة أكبر ثورة فجرها الأحرار في العالم، إرث يمكن أن يؤسس لسينما وأدب وفن منفصل وخاص بالثورة الجزائرية المجيدة، ولعلّ أغلب الجزائريين الذين دغدغ قلوبهم ووخز ذاكرتهم فيلم معركة الجزائر كانوا يحلمون بمئات الأفلام والمسلسلات التي تبهرهم حيث تسترجع الأحداث التي تكاد تكون خيالا، لكنها في الواقع حقيقة تحكي مفارقات عجيبة لقوة إرادة شعب كان خياره استرجاع الأرض المغتصبة ورفع كبريائه المجروح عاليا، ويمكن القول إننا أجحفنا ومازلنا بعيدين من حيث العطاء لإنصاف تضحيات لم تتكرر، تضحيات حولت الجزائر إلى قبلة للثوار والحرية.

مرجع سينمائي عالمي

عبر كل قرية وفي كل منزل جزائري يمكن سماع قصة بطولية ويستنبط سيناريو تتوفر فيه جميع الأركان من أحداث مذهلة وحبكة وشخصيات، لكن الإنتاج السينمائي والمسرحي والأدبي لايرقى إلى ما صنعته أسطورة الأبطال التي حركت الأقلام وقريحة المبدعين العرب والأجانب، فمن أبرز الأفلام العربية التي تناولت ثورة التحرير، الفيلم المصري «جميلة»، الذي جاء عرفانا بأيقونة الثورة المجاهدة الكبيرة جميلة بوحيرد، وتقمصت شخصية البطلة الفنانة الراحلة «ماجدة»، وبالرغم من أنه جاء باللّهجة المصرية، فإنه قدم صورة مضيئة عن نضال بطلات وأبطال الحرية.

لعلّ من أقوى الأفلام التي أبهرت كل من شاهدها وتركت أثرا في النفس والذاكرة رائعة «معركة الجزائر» الذي يمكن أن يشاهد عشرات المرات، هذا الفيلم يعد تجربة مشتركة أنتجتها الجزائر مع إيطاليا سنة 1966، للمخرج «جيلو بونتيكورفو»، وكان مرجعا سينمائيا.

المفارقة التي جعلت الفيلم ينبض بالحياة أن صانعيه مجاهدون عاشوا الأحداث واكتووا بلهيب نيرانها، علما أن هذا الفيلم يروي جوانب من معركة الجزائر الجزائر، انطلاقا من حي القصبة العريق ونجح في أن يلامس بعمق المقاربة التاريخية للأحداث.

يعترف النقاد أن عشرية ما بعد الاستقلال سجلت انتاج العديد من أروع الأعمال السينمائية، إذ أنتج ما يقارب 24 فيلما بين العامين 1966 و1974، لعل أبرزها فيلم «الليل يخاف من الشمس» سنة 1966، للمخرج مصطفى بديع.

وبالإضافة إلى ذلك قدم المخرج الكبير محمد لخضر حامينا لمسته القوية في تجربة الكوميديا، سنة 1968، في فيلم «حسن الطيرو» الذي مزج بين المأساة والفكاهة بطابع كوميدي، ويحكي الفيلم قصة موظف بسيط تحول إلى رجل ثائر على الاستعمار الفرنسي بشكل إرتجالي، والسبب أن الظروف المأساوية لوطنه دفعته إلى تبني خيار مقاومة المستعمر.

عمل متفرد

يبقى «الأفيون والعصا» الذي أنتج في عام 1970للمخرج أحمد راشدي من أفلام الدراما الثورية القوية حيث يصوّر قصة قرية جزائرية عانت من ويلات الاستعمار وقاومت كل الأساليب الوحشية للمستعمر، وانتقم منها عن طريق إبادتها وصعود من نجا من سكانها إلى الجبال والالتحاق بصفوف المجاهدين.

يصف عديد النقاد فيلم «دورية نحو الشرق» للمخرج عمار العسكري عام 1971، بأنه فيلم رائع وعمل سينمائي متفرد لن يتكرر مرة أخرى في السينما الجزائرية، على خلفية أن الفيلم يعد شاهدا تاريخيا بطريقة درامية على «معركة سوق أهراس» الشهيرة، ينقل محاولة المجاهدين عبور «خط موريس» بهدف توفير تموين الثورة المجيدة، ونجح العسكري في نقل الصورة التاريخية بدقة وأمانة كبيرة لم تختف فيها مشاعر الخوف من الخسارة ممزوجة بشجاعة المجاهدين في أرض المعركة. ولا يمكن نسيان فيلم «أبناء قصبة الجزائر» الذي كرس ذات البطولات التي يمكن لكل بطل جزائري أن يكتب عنه عمل سينمائي.

سينما واكبت الثورة

في هذا السياق، ينبغي استرجاع قول الكاتب «جان ألكسان» في كتابه «السينما في الوطن العربي: «إن السينما الجزائرية هي إحدى المعطيات التي أفرزتها حرب التحرير، بل إن مجموعة من السينمائيين استشهدوا في هذه الحرب منهم معمر زيتون وعثمان مرابط ومراد بن رايس وصلاح الدين السنوسي وعلي جنادي، لقد كانت الحاجة ملحة لإيجاد سينما تواكب مسيرة حرب التحرير التي بدأت عام 1954».

ويصنف جزء كبير من السينما الجزائرية على أنه ينتمي لسينما المقاومة تعكس الواقعية الأسطورية توثق الأحداث والمشاعر وترصد الآلام التي تكبدها الشعب بسبب وحشية الاستعمار، إنها سينما خالدة لا تموت يتوارثها الأجيال بنفس الحرارة والقيمة التاريخية والوطنية.

تحية للأبطال

الكثير من الإنتاج الشعري العربي والجزائري تغنى بالثورة، وتحولت القصائد إلى أغاني يتهافت لسماعها الجمهور العربي، ومنذ اندلاع ثورة التحرير المجيدة والشعراء العرب ينظمون القصائد التي تغنت بالثورة وهاجمت بشجاعة المستعمر، فنجد الشاعر السوري سليمان العيسى قد وصف الثوار الجزائريين بالصقور في إنقضاضهم على المستعمر، وإلى جانب ذلك وصف دوي الرصاص في ساحة الوغى بالزغاريد التي تعلن عرس العروبة وتعيد للعرب مجدهم الذي أراد المستعمر قبره بالغدر والغطرسة والتسلط، وأثنى الشاعر العراقي خالد الشّواف على حرب الجزائر وقال إنها امتداد للنصر العربي بعد قهرها للمستعمر الفرنسي الغاشم.

وتفجرت قريحة الشاعر العراقي عبد الله الجبوري عندما فجّرت فرنسا قنبلتها الذرية في صحراء الجزائر، سنة 1960 قال فيها: « فجري يا فرنسا الذرة فإن الشعب الجزائري له دم عربي يغلي في الحروب، وسيأتي يوم انتقامه من مظالمك».. لأن الشعوب المقموعة ستثور لا محالة في سبيل عزتها وكرامتها.

مشانق المستعمر

ومجد الشاعر العراقي أحمد الدجيلي في قصيدته «تحية أبطال الجزائر «البطل الجزائري، واقترح على جمهور القراء لتحيته، لأنها تعتبر تحية للعروبة التي وضعت على جباهها أكاليلا معطرة من المجد الخالد.

ولا يمكن لأحد أن لا يتذوق قصائد الشاعر الفلسطيني محمود درويش خاصة عندما صّور الجزائر بأنّها ذات كبرياء في كل مكوّناتها واعتبر أن شمس إفريقيا ساطعة على أوراسها في إباء رغما عن أنف المستعمر الظالم والمستبد، وفي أجمل صور نسجها بموهبته الكبيرة أن أشجار الزيتون صارت مشانق للمستعمرين والمستبدين ويقصد بذلك المستعمر الفرنسي.

«وانغمس بدر شاكر السياب الشاعر العراقي في نفس الإطار الإنساني، حيث جاءت نظرته للثروة الجزائرية من هذا المنطق، لأنه في قصيدته «جميلة بوحيرد» صور حجم المأساة الإنسانية المروعة، وما تكبدته من معاناة قاسية لا تطاق في ظل الاستعمار وسط اضطهاد وقهر وظلم، ويمكن لأحرفه وكلماته المؤثرة أن تبعث في النفوس الحقد والكراهية للممارسات اللاإنسانية « والتجاوزات الوحشية التي اقترفها المستعمر في حق أصحاب الأرض.

تبديد ظلمة الآلام

تشع البطولة ذات البعد الإنساني في قصيدة حسن البياتي والتي وسمها بـ « فتى من الجزائر « ونجح في تصوير بطل يتمكن من هزم عواطفه، ولا ينصاع لتضرّع أمه إليه بالبقاء إلى جانبها، فيقول لها: « اتركيني يا أمي فإنّ رفاقي المجاهدين في انتظاري هناك على رؤوس التلال، توقفي سنرجع عندما يلوّح فجر الحرية مشرقا على سحب الآلام مبدّدا ظلمتها».

أما شاعر الثورة مفدي زكريا فقدم الكثير من السخط للمستعمر وقام بتعرية وحشيته وجبنه وتجاوزاته، بل وأكثر من ذلك لأنه برهن للرأي العام العربي عروبة الجزائر وكفاحها، لأنه امتداد لكفاح الأمة العربية ضد الظلم والطّغيان، مؤكدا في كلمته القوّية قوّة القنابل أن العزّ العربي لن يكتمل إلّا باستقلال الجزائر، حيث ينشد في قصيدته: « فلا عز حتّى تستقل الجزائر».

لم تخلو الرواية والقصة عن لهيب الثورة وعظمة تضحياتها وفضحت ما ارتكبته فرنسا الاستعمارية، ونجح الرعيل الأول من الروائيين من جيل الثورة والاستقلال قد أسسوا للرواية الجزائرية الحديثة وتبعتهم فيما بعد الأجيال التي جاءت من بعد، ومن بينهم عبد الحميد بن هدوقة الذي كتب رواية «ريح الجنوب» ومحمد عرعار الذي قدم رواية «وما لا تذره الرياح» والطاهر وطار الذي اشتهر بروايته: «اللاز»، ولا يمكن نسيان زهور ونيسي المجاهدة والكاتبة الروائية التي نقلت ما عاشته في صفوف الكفاح في إبداعاتها.

وضعـــــوا إبداعهـــــم في خدمـــــة القضيـــــة التحرّريـــــة

مسرحيـــــون وتشكيليـــــون نوفمبر مصـــــدر إلهامهـــــم

يُنقل عن بابلو بيكاسو قوله: «إن الفن لم يُخلق لتزيين الغرف، إنه آلة يستخدمها الإنسان من أجل الحرب والدفاع ضد الأعداء، وكما بدا لنا من خلال المعارك التي مضت أنه على الإنسان أن يقاتل كل ما يهدد حرية التعبير».. بمثل هذا الفكر وضع فنانون إبداعهم في خدمة القضايا التي آمنوا بها، ومن بينها ثورة الشعب الجزائري.

أسامة إفراح

ليس جديدا الحديث عن دور مختلف الفنون في نضال الشعوب من أجل التحرر والانعتاق، لما للفن من دور محوري في شحذ الهمم والتعريف بالقضية والارتقاء بها إلى مستويات إنسانية راقية. ولا تحيد الثورة الجزائرية عن هذه القاعدة، وهي التي ألهمت الفنانين والمبدعين، من داخل الجزائر ومن خارجها، وما تزال تلهمهم وتتجلى آثارها في أعمالهم الفنية.

يرى د.احسن ثليلاني أن مستويات العلاقة بين الفن والثورة متداخلة ومتشابكة، «فقد يسبق الفن ومنه المسرح الثورة، فيمهد لها ويحرض عليها ويسعى إلى خلقها من خلال الدعوة إلى قيامها، وقد تسبق الثورة الفن فتمده من حوادثها ووحيها وقيمها ما يجعله يغرف من ينبوعها، وقد يلتحم الفن بالثورة فيواكبها ويكون صوتها وصداها». ويلاحظ ثليلاني أنه، مهما تباينت مستويات تلك العلاقة، فإن «الفن الأصيل لابد وأن يكون لسان الثورة ووسيلة هامة من وسائلها، إذ لا فرق بين فاعلية الرصاصة وفاعلية الكلمة، والصحيح في مستويات العلاقة أنه في البدء كانت الكلمة».

ويعتبر ثليلاني أن الثورة فعل يقف وراءه فكر، مستشهدا في ذلك بما قاله د.عبد الملك مرتاض من أن «من الناس من يعتقد اليوم في الجزائر أن ثورة فاتح نوفمبر 1954 لم يكن وراءها مفكرون، ولنكرر ذلك، فهي ثورة شعبية وكفى !. ذلك بأن هذه الفكرة تحمل مغالطة تاريخية وفكرية لا تقبل. إنا لنعلم أن الفكر مصدره الدماغ، وأن الدماغ، من الوجهة العلمية، هو المتحكم في كل حركة من حركات الجسم، فالجسم يتلقى الأوامر أبدا من هذا الجهاز العجيب، وإذا تعطل الدماغ تعطلت الأوامر المصدرة إلى الجسم فيتوقف عن الحركة، ويعجز عن النهوض بأي وظيفة مادية، ولا يعقل أن تكون حركة ثورية عظيمة، كثورة التحرير العارمة، ولا يكون وراءها عقول مفكرة، وأدمغة مدبرة قبلها وأثناءها».

الفن التشكيلي المقاوم

يركز كل من حبيب شيخي وهاجر شرقي، الباحثان بجامعة مستغانم، على تجليات المقاومة في الفن التشكيلي إبان الاستعمار الفرنسي. واعتبر الباحثان أن الفن التشكيلي الوطني الجزائري كان بمثابة الرد على الفنانين المستشرقين وميولهم الاستيطانية.

ويعتبر الباحثان أن الفن التشكيلي يمكن أن يكون وسيلة مقاومة، ويستشهدان بمقولة منسوبة لبابلو بيكاسو: «إن الفن لم يُخلق لتزيين الغرف، إنه آلة يستخدمها الإنسان من أجل الحرب والدفاع ضد الأعداء، وكما بدا لنا من خلال المعارك التي مضت أنه على الإنسان أن يقاتل كل ما يهدد حرية التعبير».

ويذكر الباحثان قائمة طويلة من الفنانين الجزائريين الذين انخرطوا في خط المقاومة والنضال، على غرار محمد وعمر راسم، إبراهيم مردوخ، إسماعيل صمصوم، محمد تمام، امحمد إسياخم، محمد خدة، مسلي محمود شكري، ميلود بوكرش، وغيرهم.

كما عرّج الباحثان على دعم التشكيليين العرب للثورة التحريرية، واختارا الفنان العراقي محمود صبري نموذجا لهذا الدعم. ولم يغفل الباحثان الأسماء العالمية التي ساندت ثورة الجزائريين، وعلى رأسهم بابلو بيكاسو، الذي لم يكتفِ برسم لوحة المجاهدة «جميلة بوباشا»، بل قدم عائلته الملجأ والملاذ للمجاهدة لويزة إيغيل أحريز.

المسرح.. سلاح في يد القضية

ونعود هنا إلى د.ثليلاني، الذي نجده يشير إلى تأثير المسرح في المتلقي، واصفا إياه بـ«العظيم جدا» حيث يمثل هذه العلاقة «بمحرض ومتحرض يتولد بينهما تيار ينقل الشحنة ويصب أهداف وخلاصات وحرارة نبض ما يجري على المسرح في أعماق نفس المتفرج الفرد، الذي يشعر بالشحنة الوافدة إليه من خشبة المسرح تفترس كيانه وتمتلك مشاعره، وتغزو روحه، فيعيش تحت تأثيرها كل مراحل العمل الفني.»

وإذ يستشهد ثليلاني بمسرحيات «الجثة المطوقة» لكاتب ياسين، و«الباب الأخير» لمصطفى الأشرف، و«حنين إلى الجبل» لصالح الخرفي، ومصرع الطغاة» لعبد الله الركيبي، ناهيك عن مسرحيات الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني على غرار «نحو النور» لمصطفى كاتب وكل من «أبناء القصبة» و«الخالدون» و«دم الأحرار» من تأليف عبد الحليم رايس وإخراج مصطفى كاتب، فإن الباحث يشير إلى ملامح الثورة الجزائرية في الفن الرابع ما وراء الحدود الجزائرية، ومن أمثلة هذا الحضور في المسرح المغاربي، يذكر ثليلاني مسرحيتي «البطلة» للتونسي محمد فرج الشاذلي، و«جميلة» لليبي عبد الله القويري. كما سجلت ثورة نوفمبر حضورها في المسرح المصري، ولعل أهم عمل مسرحي مصري وربما عربي على الإطلاق كتب عن الثورة الجزائرية، وفقا لثليلاني، هو مسرحية « مأساة جميلة» لعبد الرحمن الشرقاوي، وهي مسرحية شعرية تقع في حوالي 240 صفحة من الحجم المتوسط، وتتألف من خمسة فصول، وهذه المسرحية «هي من الضخامة، بحيث إن كاتبها عبد الرحمن الشرقاوي قد ألقى بالصراع فيها على عاتق أكثر من ثلاثين شخصية مسرحية ما بين أساسية ومتوسطة الأهمية وثانوية»، يقول ثليلاني، الذي يشير إلى أن صدى ثورة نوفمبر «شمل المسرح العالمي أيضا ومنه المسرح الفرنسي تحديدا»، مستشهدا بمسرحية «الستارات» لجان جينيه.

في ذكـــرى أول نوفمـبر

بحُـــبِّ الأوطـــــان تعُمـــر البلـــدان

إن المتأمّلَ في تأريخ الأمَم والمجتمعات، وأحوالِ الشّعوب والحضارات، يجِد أنها لم تكن لِتُقَدِّمَ حضاراتها للعالَم، إلاّ من خِلال بلادٍ وكياناتٍ، نمت وترعرَعَت فيها، تلك المثُلُ والمبادئ، وأرض ودِيار، انطلقت منها تلك القِيَم والثوابت، إذ لا قيمةَ للمرء، فضلاً عن حضارةٍ، إلا بوطنٍ يؤويه، وبلادٍ تحتَويه، ولذلك فقد جُبِلت النّفوس السّليمَة، على حُبّ بلادِها، واستقرّتْ الفِطرةُ المستقيمة، على النّزوع إلى ديارِها.

حسبُ الغَريب من الدّنيا ندامَتُه • عَضُّ الأنامِل من شَوقٍ إلى الوَطَن

بل إنَّ الطيورَ لتحُنّ إلى أوكارِها وأوطانها، والبهائِمَ الصمّ البكم، لتُحافِظ على زرائبِها، غريزةً وجِبلَّةً وفطرةً، فسبحان الذي أعطى، كلَّ شيءٍ خَلقَه ثمّ هدى. معاشِرَ المسلمين، وهذا الأمرُ الفطريّ، جاءت الشريعة الغرّاء بتقريره والعناية به، بل والمحافظةِ عليه، يقول الله عزّ وجلّ: وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ويقول تقدَّست أسماؤه: وَلَوْلاَ أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاَءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا فقرن سبحانه القتلَ بالجَلاءِ عن الدّيار، وهذا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُعلِن عن حُبِّه لوطَنِه مكّة، وهو يغادِرها مهاجرًا إلى المدينة فيقول «والله، إنّكِ لأحَبّ البقاعِ إلى الله وأحبّ البقاعِ إليَّ، ولولا أني أُخرِجتُ منك ما خَرَجتُ» رواه الإمام أحمد وأهل السـ، ويقول عمَر رضي الله عنه «لولا حبُّ الوَطَن لخرِب بلدُ السّوء»، وكان يُقال: بحُبِّ الأوطان عُمِرت البلدان، ويقول حكيم: يترَوَّح العليل بنسيم أرضه كما تترَوَّح الأرض الجدبة ببَلّ المطَر، ومن الحِكَم المشهورة: حبُّ الوطَن مِن الإيمان، وقيل، نعمتان مجْحُودتان: الأمنُ في الأوطان، والصّحّة في الأبدان، ويقول إبراهيم بن أدهَم: «ما قاسَيتُ فيما تركتُ من الدّنيا أشدّ عليَّ من مفارقة الأوطان». ومِن روائِع ما قيل: مِن علامة الرُّشد أن تكونَ النفوسُ إلى أوطانها مشتاقةً، وإلى مولِدِها توّاقة، وقيل لبعض الحكماء: ما الغِبطة؟ قال: الكفايةُ ولزوم الأوطان، والجلوس مع الإخوان، قيل: فما الذّلّة؟ قال: النزوحُ عن الأوطانِ، والتنقّلُ بين البلدان.

وللأوطانِ في دَمِ كلّ حرّ × يدٌ سَلَفت ودَينٌ مستَحَقّ،

وإذا كان هذا المعنى في كلّ الديار والبلدانِ، فما بالُكم بغُرَّة جبينِ الأوطان، وعِقدِ جيدِ البلدان، وقرّةِ عيون الزمان والمكان، بلدِ المليون ونصف المليون شهيدا، وطننا الحبيب أيها الأحبة: ما أحوجَ بلادنا اليومَ، وقد زالت عنه المحن والفتن، أن يعِيَ خطورةَ ما يمرّ به وطننا الكبير، الأمة العربية والإسلامية، فيحمِلُهُ ذلك على الأخذ بعوامِلِ عِمرانها والتمكينِ لها، والحذَر من أسباب عَطلِها، وما عُمِرت الأوطان، بمثلِ رَفرَفةِ رايةِ المحبة، والأخوة على أرضها وأهلِها، ورَفعِ عَلَم القِيَم والفضائل، وإقصاء المخالَفات والرّذائل، فإنَّ الذنوبَ والمعاصي، تَقُضّ المضاجِعَ، وتَدَك الحصونَ والقلاع، وتحقيق وَحدة أبنائها، وغَرسِ الانتماء الحقيقيّ لها في نفوسهم، والحِفاظِ على سفينَتِها، كيلاَ تَغرق، بين طرفٍ يريد أن يَجُرَّها، إلى دوّامةٍ مِن أعمال العُنف والتّخريب، وآخَرُ يَمَّمَ وجهَه قِبَل خصومها، فعَاثَ في ثقافتها وثوابتها، نهشا وتقطيعا. وبين هذا وذاك، ضَيع المواطنةُ الصّالحة، التي ينشدُها كلُّ غيورٍ على بلادِه ومجتَمَعه؛ إذِ المواطنة الصالحة، ليست كلماتٍ تُردَّد، ولا شعاراتٍ ترفَع، وإنما إخلاصٌ وتفاعل، وإيجابيّات وشفافيّة ومصداقيّات، لا تقبَل التلوّن، ولا ترضى بالسّلبيّات، ولا تُصغِي للأكاذيب والشّائعات، ولا تخضَع للمَساوَمات والمزايَدات.

أيها الناس: إنَّ مِن حقّ أوطاننا علينا، أن نكونَ لتحقيق مصالِحها سعاةً، ولدَرء المفاسد عنها دُعاة، ولأمنِها ورخائها واستقرارِها حُماة، ولوحدةِ شرائِحِها وأطيافِها رُعاة، وإذا دعا داعِي البناء والنماء، ونَادَى منادي السّعي، في مراقي التألّق والنّجاح، في ما فيه تحقيقُ مصالح المجتَمَع العظمى، والعدالة بين الناس، دون تميز ولا تحيز، فهَلم دونَ تراجُع وتَعثّر، أو تَوان وتقهقُر، منطلقين من الركائز الشرعيّة، التي تنظِّم أمورَ البلاد، وتنتَظِم مصالِح العبادِ، في أمور المعاشِ والمعاد، وهي من صميم المنطلَقات، المحمدية المصطَفويّة، إذ الإصلاحُ وجهٌ من وجوه، حكمةِ بَعثِ الأنبياء والرسل، عليهم الصلاة والسلام، يقول تعالى على لسانِ شعيبٍ عليه السلام: إِنْ أُرِيد إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ ونحن أيها الأحبة، إذ نحتفل بالذكرى، الستين لاندلاع أولِ رصاصةٍ موحدة، لإخراج المحتل المستدمر الغاشم، من وطننا المفدى إنها تمثل ذكرى ناصعة، في تاريخ المقاومة الجزائرية الموحدة. وفي أمجاد الشعب الجزائري المجاهد، الذي قدم أغلى ما يملِك من أبنائه، في سبيل الله، والعقيدةِ والوطن، يَذكر الشعب الجزائري، تلك التضحيات الجسام، من أجل انتزاع حقه في الحرية، والسيادة الوطنية. من عباد الأوثان وعباد الاستدمار. فرنسا العجوز. التي يكتب لها التاريخ. المجازر البشعة. والإرهاب المنظم. والتعذيب الهمجي للشعب الجزائري طيلة القرن ونصف القرن. ولكن الظلمُ لا يدوم. فمهما طال بطش الظالم. فلابد من مجيء الفجر ولقد صدق أبو القاسم ألشابي حين قال:

إذا الشعب يوما أراد الحياة • فلابد إن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي • ولابد للقيد إن ينكسر
ومن كان في أوطانه حاميا لها • فذكراه مسك في الأنام وعنبر
ومن لم يكن من دون أوطانه حمَى • فذالك جبان بل أخس وأحقر

ومِن ركائز النماء والبناء المهمَّة، الأخذ برأي أهل العدالة، والعِلم والرّأي والحِكمة، وذوي النوايَا الصّادقة، والمعارِف النّافعة، والكلمات السّديدة الرّاشِدة والنزيهة، ونظافة القَلب واليَد واللّسان، في معتقدٍ صحيح، ومَنهَج سليم، وخُلُق كريم، وأسلوب قويم، والحَذَر من إتباع الأهواء، والانسياق وراءَ العواطف والرَّغبات، حِفاظًا على المجتَمَع، أن يمسَه النقص، ويتطرَّقَ إليه الخلَل، فبلدنا موحد بحمد الله تعالى، بوحدة المذهب، مذهبُ الإمام مالكٍ رضي الله عنه، إمام دار الهجرة، المدينة المنورة، على ساكنيها أفضلُ الصّلاة، وأزكى السلام، ومِن القَواعد المقرَّرة في الشريعةِ، دَرءُ المفاسد وتقليلُها، وجَلبِ المصالح وتكميلِها، والأخذِ بأعلَى المصلحَتَين، وارتكابِ أدنى المفسدَتَين، والعمَل بأخفّ الضّرَرين، ومَا لا يتمّ الواجب إلاّ به، فهو واجب، فما أحوجَنا إلى التعاونِ على البرّ والتقوى، والتعامُل مع المستجِدّات، والسّير في دروبِ الإصلاح والنماء، بأخلاقيّاتٍ وآداب المجتمَع المسلم، في حبٍّ مشترَك، وودٍّ مشاع، دونَ انتقاصٍ وتحقير، أو استهزاءٍ وتشهير، والتوفيق بيَدِ الله سبحانه وتعالى، ألا فلنتّقِ الله عبادَ الله، ولنتحلَّ بالإيجابيّة والبناء، والتفاعُل والإعمار، والنّماء لأوطاننا الإسلاميّة، سَيرًا في ركاب الصلاح والإصلاح، فهذه ـ والله ـ ميادينُ العمَل والشموخ وساحاتُ المواهِب والطموح، سدَّد الله الخطى، وبارَك في الجهود، وحفِظ بلادَنا وسائر بلادِ المسلمين، من شرِّ الأشرار، وكيدِ الفجّار وشرِّ طوارقِ الليل والنهار.

على درب التنمية البشرية في الإسلام

حتى لا تكون فوضوياً

الفوضوية تعني اختلاط الأمور وعدم وضوحها أو ترتيبها من حيث الأهمية أو الأولوية.

الأسباب الفوضوية:

1 – التهاون في استغلال الوقت وتضييعه في التوافه من الأمور.
2 – عدم التفريق بين الأهم والأقل أهمية أو عدم فقه الأولويات.
3 – عدم وضوح الهدف.
4 – تنفيذ الأعمال بصورة ارتجالية وعدم التخطيط لها قبل إنجازها بوقت كاف.
5 – عدم ترتيب الأعمال عند تنفيذها ترتيباً منطقياً منظماً.
6 – وجود الإنسان في وسط فوضوي.

آثارها:

1 – ضياع العمر بلا فائدة.
2 – التشتت الذهني والقلق والاضطراب النفسي.
3 – الفشل والضياع.
4 – فقدان الحكمة في التعامل مع الأمور.

علاجها

1 – تحديد الهدف بحيث يكون مناسباً لقدرتك وإمكانياتك مناسبا للزمن ومشروعا ومحتاجا إليه.
2 – وضع خطة لتحقيق هذه الأهداف.
3 – دعاء الله تعالى والاستعانة به والضراعة إليه.
4 – اليقين بأنك مسؤول عن حياتك غداً (يوم القيامة) وأنها رأس مالك الحقيقي.
5 – تنظيم الوقت ومحاسبة النفس.
6 – التخلص من صحبة الفوضويين والحرص على الصحبة الطيبة.
7 – إدراك العواقب المترتبة على الفوضوية.
8 – الحرص على التنظيم والتخطيط وعدم الاستعجال.
9 – الحرص على المشورة وعدم الانفراد بالرأي.

السجـــود بـــين المهابـــة والعبـــادة

السجدة هي أرضية وخلفية الشكر، ووعاء المهابة الذي تصهر فيه العبودية وتسكب إلى قلب وقالب الواصلين، وعرصة وخليج مشاعر وأفكار الوصال المتوجهة للذات الإلهية ونقطة اللقاء.

وكلما شعرنا بالسجود على وجهه الحقيقي، وتفاعلنا معه نحس – ونحن ننتقل من القيام في الصلاة إلى الركوع ثم إلى القيام– وكأن هناك عصارة من الإيمان ومن الإسلام ومن الإحسان تنسكب إلى التلال الزمردية لقلوبنا وتنساب إليها.

عند السجود تلتقي جبهتنا وأقدامنا في المستوى نفسه، ونشكل نصف قوس، ونتوتر مثل وتر القوس، وننقلب إلى نَفَس وإلى صوت أنين، فنحس أن وسعة آمالنا تسبق أعمالنا، وتكفي كل شيء، وأن رحمة الله تسبق كل شيء عندما تتحد مع إيماننا وتكوِّن وحدة معها، فنشعر وكأننا نمر من تحت أكاليل سماوية يقع طرف منها في عالمنا والطرف الآخر في دار العقبى محاولين تغيير حظوظنا.

وعندما ينظر الإنسان من موقع ونقطة ذروة حظه التي يسمو إليها بمشاعره في السجود، ويتطلع ويتأمل الحقيقة، ويشرح بلسان قلبه جميع الكلمات المعبرة عن أحاسيسه، يوجه دنياه قليلاً نحو الآخرة، ويعكس بعضًا من عالمه البعيد إلى عالمه الروحي، فيستطيع الإحساس بمناخ عبوديته والعيش فيها وكأنه يقرأ ويطالع مناقب هذه العبودية ومآثرها.

أجل!.. إن أدعيته التي يثيرها شعوره بعبوديته، عندما تختلط بشلالات الرحمة الإلهية وألطافه، وتجريان معًا لتلتقيا بالاستجابة الإلهية تعيش عندها مشاعرنا في جو جميل كجو الجنة، وتنشد أغاني الوصال. وجمال هذا –عند الذين يفهمون هذا الأمر– جمال أخَّاذ، وجمال جذاب وساحر إلى درجة أن من ذاق طعم هذا الجمال مرة واحدة في حياته لا يدري كيف يشكر صاحب هذه النعم وصاحب هذه الأفضال.

إن بطل القرب من الله الذي يتعمق قربه من الله كل حين، الواضع جبهته على الأرض والذي يرتفع في سياحة سماوية وبشكل حلزوني إلى ذرى لا يمكن بلوغها... مثل بطل القرب هذا يشعر وكأنه اقترب من "حظيرة القدس".

من قطوف الواحة

عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تكونوا إمعة، تقولون إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا". رواه الترمذي في سننه.

حتـــى تكـــون أسعـــد النـــاس

العفو ألذ من الانتقام، والعمل أمتع من الفراغ.. والقناعة أعظم من المال، والصحة خير من الثروة.

صلاة الليل بهاء النهار، وحب الخير للناس من طهارة الضمير، وانتظار الفرج عبادة.

في البلاء أربعة فنون: احتساب الأجر، ومعايشة الصبر، وحسن الذكر، وتوقع اللطف.

احرص على: الصلاة جماعة، وأداء الواجب، وحب المسلمين، وترك الذنوب، وأكل الحلال، صلاح الدنيا والآخرة.

من كتاب ''لا تحزن'' للشيخ الدكتور عائض القرني